وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مـــذكرة تخرج لنيـــل شهـــادة المـــاستر

فرع علوم مالية

تخصص مالية المؤسسات

الموضوع:

مدى اعتماد البنوك التجارية على مؤشرات الأداء المالي في ترشيد قرارات الائتمان

(دراسة استطلاعية في البنوك التجارية الناشطة في ولاية قالمة)

من إعداد الطلبة:

- أسامة فتيسي.
- هشام سهتال.

تحت إشراف الأستاذ:

ياسين لعكيكزة

السنة الجامعية: 2015/2014

كلمة شكر

الحمد لله الذي منا علينا بالوصول إلى هذه المرحلة التي ما كنا لنبلغها إلا بفضله فالحمد لله عز وجل الذي ألهمنا الصبر والثبات و مدنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا الدراسي.

نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدنا في انجاز هذه المذكرة

ونخص بالذكر

الأستاذ المشرف: ياسين احريحزة

الذي لم يبخل علينا بالمساعدة و تقديم النصائح و التوجيهات الضرورية.

إلى الذين حضينا بشرف الجلوس متعلمين بين أيديهم.

كل الأساتذة الذين استفدنا من توجيهاتهم.

أسامة - هشام

أسامة - هشام

إهـــداء

إلى من قال فيهما الرحمان

" وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة، وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا "

رمز الأمل أعز ما أملك في هذا الوجود " أمي أطال الله في عمرها و رعاها لمن تحب "

إلى الذي رباني حتى أصل إلى هذا المستوى " أبي حفظه الله "

إلى دعمي في الحياة وأعز ما أملك إلى أخواتي العزيزات

إلى كل الأصدقاء و الصديقات.

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد ...أهدي هذا العمل

أسامة

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا وما كنا لنصل إليه لو لا فضل الله علينا أما بعد

فإلى من نزلت في حقهم الآيتين الكريمتين في قوله تعالى

أهدي هذا العمل المتواضع أمي و أبي العزيزين حفظهما الله لي

اللّذان سهرا وتعبا على تعليمي في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد

وإلى أفراد أسرتي ، سندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضل

إلى كل أقاربي

إلى كل الأصدقاء و الأحباب من دون استثناء

إلى أساتذتي الكرام و كل رفقاء الدراسة

وفي الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع

الطلبة المتربصين المقبلين على التخرج

هشام

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	عدد الاستمارات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل	84
02	درجات المقياس ليكارت الخماسي المعتمد في الدراسة.	85
03	توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي	86
04	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	87
05	توزيع أفراد العينة حسب تلقيهم دورات في مجال التحليل المالي	87
06	توزيع أفراد العينة حسب المنصب المشغول	88
07	درجة اعتماد البنوك على المعلومات غير المالية للعميل طالب الائتمان	89
08	حالات طلب معلومات مالية من الشركات طالبة الائتمان	90
09	درجة الاعتماد على المعلومات المالية.	91
10	شرط كون المعلومات المالية مدققة و مرفقة بتقرير مدقق الحسابات	92
11	الفترة المتعلقة بالمعلومات المالية	92
12	القوائم المالية المطلوبة من العميل	93
13	المعلومات الواردة في القوائم المالية تؤخذ كما هي أم يتم التحقق من صحتها	93
14	درجة الاعتماد على مجموعة مؤشرات السيولة	94
15	درجة الاعتماد على نسب النشاط	95
16	درجة الاعتماد على نسب الربحية	97
17	درجة الاعتماد على نسب التغطية	98
18	درجة الاعتماد على مجموعة نسب السوق	99
19	نتائج اختبار الفرضية الأولى	101
20	نتائج اختبار الفرضية الثانية	101
21	نتائج اختبار الفرضية الثالثة	102

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الأداء	04
02	الأداء الذاتي و الأداء الخارجي	05
03	متغيرات السياسة الائتمانية بالبنوك	40
04	معايير منح القرض	51
05	إجراءات منح القرض و تحصيله	54
06	مراحل صناعة قرار الائتمان	58

قائمة المحتويات :

العنوان	الصفحة
شكر و تقدير	
إهداء	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة المحتويات	
المقدمة العامة	أ-ث
الفصل الأول: الإطار النظري للأداء ومؤشراته المالية	30-2
تمهيد	2
المبحث الأول: الأداء المالي	3
المطلب الأول: ماهية الأداء	3
الفرع الأول : مفهوم الأداء وأهميته	3
الفرع الثاني: أنواع الأداء	5
الفرع الثالث: أشكال الأداء والعوامل المؤثرة	7
المطلب الثاني: ماهية الأداء المالي	8
الفرع الأول: تعريف الأداء المالي وأهميته	8
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي	9
الفرع الثالث: معايير الأداء المالي	11
المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي	12
الفرع الأول: مفهوم وأهمية تقييم الأداء المالي	12
الفرع الثاني: أسس وأهداف تقييم الأداء المالي	13
الفرع الثالث: مراحل عملية تقييم الأداء المالي	15
المبحث الثاني: مؤشرات الأداء المالي	17
المطلب الأول: ماهية مؤشرات الأداء المالي	17
الفرع الأول: مفهوم مؤشرات الأداء المالي	17
الفرع الثاني: مسميات المؤشرات المالية	18
الفرع الثالث: أهمية المؤشرات المالية	18
المطلب الثاني: أسس، مزايا، استخدامات، وحدود استخدام مؤشرات الأداء المالي.	19

الفرع الأول: أسس استخدام مؤشرات الأداء المالي	19
الفرع الثاني: مزايا مؤشرات الأداء المالي	20
الفرع الثالث: استخدامات وحدود استخدام مؤشرات الأداء المالي	20
المطلب الثالث: أنواع مؤشرات الأداء المالي	22
الفرع الأول: نسب السيولة	22
الفرع الثاني: نسب النشاط	24
الفرع الثالث: نسب الربحية	26
الفرع الرابع: نسب السوق	28
الفرع الخامس: نسب المديونية	29
خلاصة	30
الفصل الثاني: عملية اتخاذ القرار الائتماني	69-32
تمهيد	32
المبحث الأول: الائتمان المصرفي	33
المطلب الأول: ماهية الائتمان المصرفي	33
الفرع الأول: نشأة الائتمان	33
الفرع الثاني: مفهوم الائتمان المصرفي وأهميته	35
الفرع الثالث: خصائص الائتمان المصرفي	36
الفرع الرابع: أنواع القروض المصرفية	37
المطلب الثاني: السياسة الائتمانية	39
الفرع الأول: تعريف السياسة الائتماني	39
الفرع الثاني: مكونات السياسة الائتمانية	40
الفرع الثالث: أهداف السياسة الائتمانية	41
الفرع الرابع: العوامل المؤثرة في السياسه الائتمانيه	42
المطلب الثالث: المخاطر الائتمانية	43
الفرع الأول: ماهية المخاطر الائتمانية	43
الفرع الثاني: أنواع مخاطر الائتمان	44
الفرع الثالث: الركائز الأساسية لتحليل مخاطر الائتمان	47
المبحث الثاني: المؤشرات المالية وعلاقتها بالقرار الائتماني	49
المطلب الأول: معايير منح الائتمان و إجراءات منحه و تحصيله	49

الفرع الأول: معايير منح الائتمان	49
الفرع الثاني: إجراءات منح القرض وتحصيله	52
المطلب الثاني: القرار الائتماني	55
الفرع الأول: مفهوم اتخاذ القرار	55
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني	56
الفرع الثالث: دوائر مراحل صناعة قرار الائتمان	58
الفرع الرابع: شروط القرار الائتماني الجيد	59
المطلب الثالث: مؤشرات الأداء المالي ودورها في منح الائتمان	60
الفرع الأول: نسب السيولة	60
الفرع الثاني: نسب الربحية	62
الفرع الثالث: نسب النشاط	64
الفرع الرابع: نسب السوق	66
الفرع الخامس:نسب المديونية	68
خلاصة	69
الفصل الثالث: دراسة استطلاعية لآراء مسؤولي الائتمان بالبنوك التجارية بمدينة قالمة	103-71
تمهيد	71
المبحث الأول: الجهاز المصرفي	72
المطلب الأول: تعريف الجهاز المصرفي	72
المطلب الثاني: نشأة الجهاز المصرفي الجزائري	73
الفرع الأول: المرحلة الممتدة من سنة1962 إلى سنة 1986	73
الفرع الثاني: المرحلة الممتدة من 1986 إلى سنة1990	74
الفرع الثالث: مرحلة ما بعد 1990	74
المطلب الثالث: هيكل الجهاز المصرفي الجزائري	76
الفرع الأول: الخزينة العمومية	76
الفرع الثاني: البنك المركزي	77
الفرع الثالث: الصندوق الجزائري للتنمية	78
الفرع الرابع: الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	79
الفرع الخامس: البنك الوطني الجزائري	79
الفرع السادس: القرض الشعبي الجزائري	80

الفرع السابع: البنك الخارجي الجزائري	80
الفرع الثامن: بنك الفلاحة والتنمية الريفية	81
الفرع التاسع: بنك التنمية المحلية	82
المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات	83
المطلب الأول: إجراءات الدراسة الميدانية	83
الفرع الأول: الإطار المنهجي للدراسة	83
الفرع الثاني: مجتمع الدراسة	83
الفرع الثالث: أدوات جمع البيانات	84
المطلب الثاني: تحليل نتائج المحور	86
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة	100
الفرع الأول: اخبار الفرضية الأولى	100
الفرع الثاني: اختبار الفرضية الثاني	101
الفرع الثالث: اختبار الفرضية الثالثة	102
خلاصة	103
الخاتمة العامة	105-104
قائمة المراجع	
قائمة الملاحق	
استبيان الدراسة	

مقدمة عامة

مقدمة:

يلعب الجهاز المصرفي دورا هاما في الحياة الاقتصادية لأي بلد، لما له من روابط وثيقة مع جميع فروع النشاط الاقتصادي و تعمل الخدمات المتنوعة التي يقدمها على إنعاش الحياة الاقتصادية وتشهد السنوات الأخيرة كثيرا من التطورات والتغيرات الحاسمة في مجال العمل المصرفي من خلال التنويع في المنتجات والخدمات واستخدام أساليب وتقنيات تكنولوجية حديثة والتوجه العالمي نحو تحرير تجارة الخدمات المالية.

لقد شهد موضوع التحليل المالي تطورات كبيرة وابتكار أدوات تحليلية متعددة ومتنوعة ويعتبر أداة مهمة في المؤسسة كونه عبارة عن معالجة منظمة لبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل، وهو أيضا عبارة عن دراسة تفصيلية للبيانات المالية والارتباط في ما بينها ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه البيانات بالكيفيات التي هي عليها وهذا ما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية المختلفة التي يعمل المشروع على إظهارها.

وتعتبر الموارد المالية ذات أهمية بالغة في سير دواليب النشاط الاقتصادي بالمؤسسة، أي لا يمكن لأي مؤسسة القيام بتمويل أوجه نشاطها دون توافر الأموال اللازمة لذلك، حيث تنقسم إلى قسمين مصادر داخلية ومصادر خارجية كالاقتراض من البنوك التي تعتبر عملية ضرورية ذات أهمية على الصعيد الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس عملت البنوك على وضع إدارة خاصة بالعملية الائتمانية التي تدرس كيفية صنع القرار الائتماني. فالبنك لا يقدم منح ودائع وأموال المدخرين التي يتلقاها منهم إلا إذا استوفت الشروط والمعايير الخاصة بالسياسة الائتمانية التي تعتبر بمثابة مرشد تعتمد عليه إدارة الائتمان في البنوك، ترتكز هذه الأخيرة على أدوات التحليل المالي وذلك بدراسة جميع المعلومات والمؤشرات المالية المتعلقة بوضع المؤسسة وربحيتها وأداء التزاماتها وبالتالي تحديد قرارها الائتماني النهائي والمتمثل في الموافقة على منح القروض أو عدمه.

ولأهمية الموضوع ومن هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما مدى اعتماد البنوك التجارية على مؤشرات الأداء المالي في ترشيد قرارات الائتمان؟

و يمكن معالجة هذه الإشكالية من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل تعتمد إدارة الائتمان على المعلومات غير المالية في صنع القرار الائتماني؟

2- هل تعتمد إدارة الائتمان على المعلومات المالية في صنع القرار الائتماني؟

3 هل تعتمد البنوك التجارية العاملة في ولاية قالمة على المؤشرات المالية في عملية منح الائتمان؟

فرضيات الموضوع:

لدراسة الإشكالية و تحقيق أهداف البحث اعتمدنا الفرضيات التالية:

1- تعتمد إدارة الائتمان في البنوك التجارية على المعلومات غير المالية للعميل طالب الائتمان، ويتم صياغة هذه الفرضية إحصائيا كما يلي:

- لاتوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أراء المستجوبين بخصوص الاعتماد على المعلومات غير المالية للعميل طالب الائتمان.

2- تعتمد إدارة الائتمان في البنوك التجارية على المعلومات المالية للعميل طالب الائتمان، ويتم صياغة هذه الفرضية إحصائيا كما يلي:

- لاتوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أراء المستجوبين بخصوص الاعتماد على المعلومات المالية للعميل طالب الائتمان.

3- تعتمد البنوك التجارية العاملة في ولاية قالمة على المؤشرات المالية في عملية منح الائتمان، ويتم صياغة هذه الفرضية إحصائيا كما يلي:

- لاتوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أراء المستجوبين بخصوص الاعتماد على المؤشرات المالية في صنع القرار الائتماني.

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها كالآتي:

- استخدام طرق و أدوات التحليل المالي الحديثة لتقييم أداء الوحدة الاقتصادية.
- التعرف على النسب المالية التي تستخدمها البنوك التجارية الناشطة في ولاية قالمة.
- تبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالبي الاقتراض في الكشف و التحقق من سلامة مركزه المالي و جدارته الائتمانية و قدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب.
- الوقوف على المعوقات و الصعوبات التي تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على عدة مناهج هي المنهج الوصفي من خلال وصف العلاقة بين المعلومات المتوفرة باستخدام مؤشرات الأداء المالي و مدى استخدام هذه المعلومات عند اتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك، واعتمدنا المنهج التحليلي و الإحصائي في تحليل النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية.

أدوات الدراسة:

قمنا في دراستنا الميدانية على توزيع استبيانات على مجموعة البنوك التجارية الناشطة في ولاية قالمة، ثم قمنا بإجراء التحليلات و الاختبارات الإحصائية اللازمة على البيانات المالية المتوفرة لاختبار معنوية النموذج بواسطة الحاسب الآلي من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS20.0.

الدراسات السابقة:

1- دراسة سعاد بن طرية 2011 بعنوان " استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية دراسة حالة في مديرية البنك الوطني الجزائري بورقلة ووكالاتها (ورقلة-تقرت) 2009/2007 " هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى أي مدى تعتمد المؤسسات المصرفية على النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية، ومن أجل ذلك أجريت دراسة ميدانية لمعالجة الموضوع، و تم التوصل إلى النتائج التالية:

- البنك يعتمد على استخدام النسب المالية في اتخاذ القرار الائتماني،
- البنك لا يطبق النماذج الإحصائية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية،
- عمر المؤسسة و نسبة دوران المخزون عاملان أساسيين للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية.

2- دراسة هديل أمين ابراهيم الشيخلي بعنوان " العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية 2012، هدفت الباحثة إلى تحديد العوامل الرئيسية المحددة لقرار منح الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية. و اعتمدت الباحثة استبانة مكونة من مجموعة من الأسئلة تغطي ثلاثة محاور رئيسية هي (عناصر الوضع المالي للعميل، و العناصر المتعلقة بالسمات الشخصية للعميل طالب الائتمان، و العناصر المرتبطة بنمط السياسات الائتمانية للبنك المقرض) وتأثيرها في اتخاذ القرار الائتماني. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك دورا ذا أهمية لعوامل (الوضع المالي للعميل، السمات الشخصية للعميل، ونمط السياسات الائتمانية للبنك المقرض) في اتخاذ القرار المصرفي في البنوك التجارية الأردنية. وقد أجمع أفراد عينة الدراسة بأن لكل من المتغيرات الثلاث دورا ذا هاما ذا دلالة إحصائية في اتخاذ القرار الائتماني في البنوك التجارية الأردنية.

3- دراسة خالد محمود الكحلوت 2005 بعنوان " مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني " دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية، و لهذا الغرض استخدم الباحث أداة الاستبيان لتحقيق الغرض المطلوب وقد توصل إلى أن أغلب محللي الائتمان في المصارف التجارية لا يعتمدون على التحليل المالي لاتخاذ قرار منح الائتمان.

محتويات الدراسة:

من أجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية وعلى الأسئلة الفرعية ولإثبات صحة الفرضيات قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول وهي كالتالي:

- ✓ الفصل الأول: تحت عنوان "**الإطار النظري للأداء المالي و مؤشراته المالية**"، و جاء ضمنه مبحثان، فحاولنا في المبحث الأول من هذا الفصل تحديد مفاهيم الأداء، الأداء المالي، وعملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة، أما المبحث الثاني فتعرضنا إلى الإحاطة بمؤشرات الأداء المالي من مفاهيم وأهداف و أهمية هذه المؤشرات، بالإضافة إلى محاولة معرفة استخدامات وحدود استخدام هذه المؤشرات ثم أشرنا إلى أهم أنواعها وخصصنا كل مجموعة على حدى.

- ✓ الفصل الثاني: تحت عنوان " عملية اتخاذ القرار الائتماني"، وجاء ضمنه مبحثان، فحاولنا في المبحث الأول إلى التعرف على عملية الائتمان من خلال التعرض إلى نشأة ومفاهيم حول الائتمان وأنواع هذه الائتمانات، ثم الإحاطة بالسياسات الائتمانية المعتمدة ومحاولة التعرف على مختلف المخاطر الائتمانية، أما في المبحث الثاني تفصلنا في عملية اتخاذ القرار الائتماني و محاولة ربطه بالمؤشرات المالية و بيان دورها في ترشيد العملية الإقراضية.
- ✓ الفصل الثالث: خصصناه للدراسة الاستطلاعية، حيث قمنا بتقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تعرضنا إلى الجهاز المصرفي الجزائري من حيث النشأة، والمكونات، أما المبحث الثاني تناولنا فيه تحليل النتائج المتحصل عليها من خلال الاستبيان الذي أعددناه مع اختبار فرضيات الدراسة.

صعوبات الدراسة:

واجهنا بالدرجة الأولى صعوبات في الاستقبال من طرف البنوك محل الدراسة وصعوبة الوصول إلى مسؤولي الائتمان وطول مدة استرجاع الاستمارات المقدمة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للأداء المالي

ومؤشراته المالية.

الأداء يختلف باختلاف الجهة أو القطب المحدد له، فينظر قطب العملاء إلى أداء المؤسسة في قدرتها على توفير السلع والخدمات التي تشبع رغباتهم بأسعار معقولة؛ وينظر قطب الموظفين إليه في قدرة المؤسسة على ضمان استمرارية العمل في جو ملائم، أما قطب المسيرين فينظر إلى الأداء في الكفاءة و الفعالية.

سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على المبحثين التاليين:

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي؛

المبحث الثاني: مؤشرات الأداء المالي.

المبحث الأول: الأداء المالي.

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى توضيح ماهية كل من الأداء المالي مع تسليط الضوء على تقييم الأداء المالي

المطلب الأول: ماهية الأداء.

الفرع الأول: مفهوم الأداء وأهميته.

1- مفهوم الأداء:

إن تحديد تعاريف ومفاهيم دقيقة للمصطلحات والاتفاق عليها يعد من الأهداف التي يصعب تحقيقها وخاصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية ومن بين المصطلحات التي لم تلقى تعريف وحيدا وشامل مصطلح الأداء بل هناك من يستخدم مصطلحات عدة كالكفاءة الفعالية الإنتاجية لتعتبر كمرادفات له ولكن هذا غير صحيح في علوم التسيير والاقتصاد وإعطاء تعريفا وحيدا و للاقتصار عليه يعد غير كاف للوصول إلى مفهوم الأداء بل يجب عرض العديد من التعاريف للوصول إلى المفهوم المناسب وقبل التطرق إلى مختلف التعريف التي تناولت الأداء نشير إلى أن معنى الأداء بالنسبة للمسير تختلف عنه بالنسبة لرجل الاقتصاد.

إن أصل كلمة أداء ينحدر إلى اللغة اللاتينية أين توجد كلمة (performare) التي تعني إعطاء، وذلك بأسلوب كلي، الشكل لشيء ما، وبعدها اشتقت اللغة الانجليزية منها لفظة(performance) وأعطتها معناها وهو الكيفية التي تؤدى بها الأشياء[1].

كما يقال أن الأداء هو:" قدرة المشروع على تحقيق الأهداف طويلة الأجل"[2].

ويرى البعض الآخر أن الأداء مفهوم لا يمكن تقييده بتعريف وحيد، بل تحديده في استمرار وتطور بالإضافة إلى ذلك فهو متعدد الأبعاد[3]والشكل الموالي يوضح ذلك:

---

[1] أحمد سيد مصطفى، إدارة الموارد البشرية، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر،2002، ص 41

[2] فلاح حسن الحسين، **إدارة المشروعات الصغيرة: مدخل استراتيجي للمنافسة و التميز**، دار الشروق للنشر و التوزيع، الأردن، 2006، ص.24.

[3] عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر، علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002، ص.15

الشكل رقم(01): يوضح الأداء

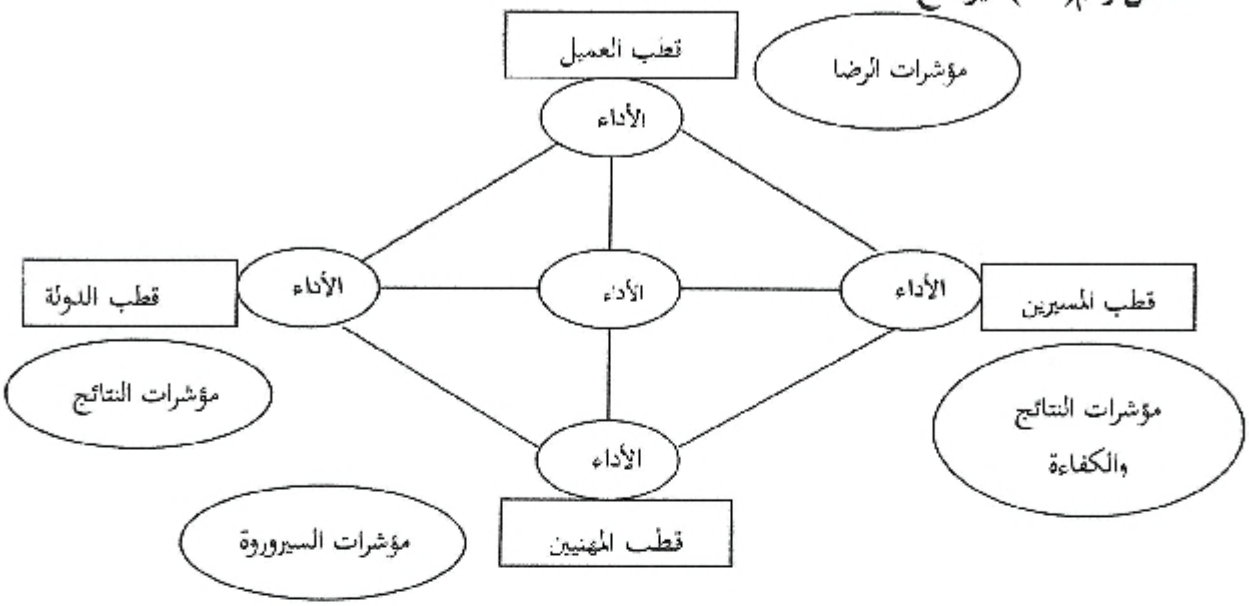

المصدر: عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستر، علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002، ص.15

2- أهمية الأداء:

يعد الأداء مفهوما شموليا وهاما بالنسبة لجميع مؤسسات الأعمال بشكل عام، ويكاد يكون ظاهرة شمولية لجميع فروع وحقول المعرفة المحاسبية والإدارية، لذلك فإن أغلب مؤسسات الأعمال أصبحت تولي أهمية كبيرة للأداء، ويتضح ذلك من خلال مناقشة الأداء في إطار ثلاثة أبعاد رئيسة وهي:[1]

1. من الناحية النظرية:

يمثل الأداء مركز الإدارة الإستراتيجية، حيث تحتوي جميع المفاهيم الإدارية على مضامين ودلالات تختص بالأداء سواء بشكل ضمني أو بشكل مباشر، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الأداء يمثل اختبارا زمنيا للإستراتيجية المتبعة من قبل الإدارة.

2. من الناحية الإدارية:

إن الأهمية الإدارية تظهر واضحة من خلال حجم الاهتمام الكبير والمميز من قبل إدارات المؤسسات بالأداء ونتائجه، والتحولات التي تجري في هذه المؤسسات اعتمادا على نتائج الأداء.

3. من الناحية التجريبية:

تظهر أهمية الأداء من خلال استخدام أغلب دراسات وبحوث الإدارة الإستراتيجية لاختيار الإستراتيجيات المختلفة والعمليات الناتجة عنها.

[1] منيرة قايدي وهدى مرقاق، **أهمية التسويق الدولي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسات، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2014، ص.43.

الفرع الثاني: أنواع الأداء

بعد التطرق لمفهوم الأداء نتعرض لأنواع الأداء وهي[1]:

1- حسب معيار المصدر: يمكن تقسيم الأداء حسب هذا المعيار إلى:

- الأداء الداخلي: كذلك يطلق عليه اسم أداء الوحدة، أي أنه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد، فهو أداء متأتي من مواردها الضرورية لسير نشاطها من موارد بشرية، موارد مالية، موارد مادية.

- الأداء الخارجي: هو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة، فالمؤسسة لا تتسبب في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده، فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة كارتفاع رقم الأعمال نتيجة لارتفاع سعر البيع أو خروج أحد المنافسين، ارتفاع القيمة المضافة مقارنة بالسنة الماضية نتيجة لانخفاض أسعار المواد واللوازم والخدمات، فكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو بالسلب.

إن هذا النوع من الأداء يفرض على المؤسسة تحليل نتائجها وهذا سهل إذا تعلق الأمر بمتغيرات كمية أين يمكن قياسها وتحديد أثرها ولعل من أهم طرق تحليل الظواهر طريقة الإحلال المتسلسل. ويمكن توضيح النوعين السابقين في الشكل التالي :

شكل رقم(02): الأداء الذاتي والأداء الخارجي

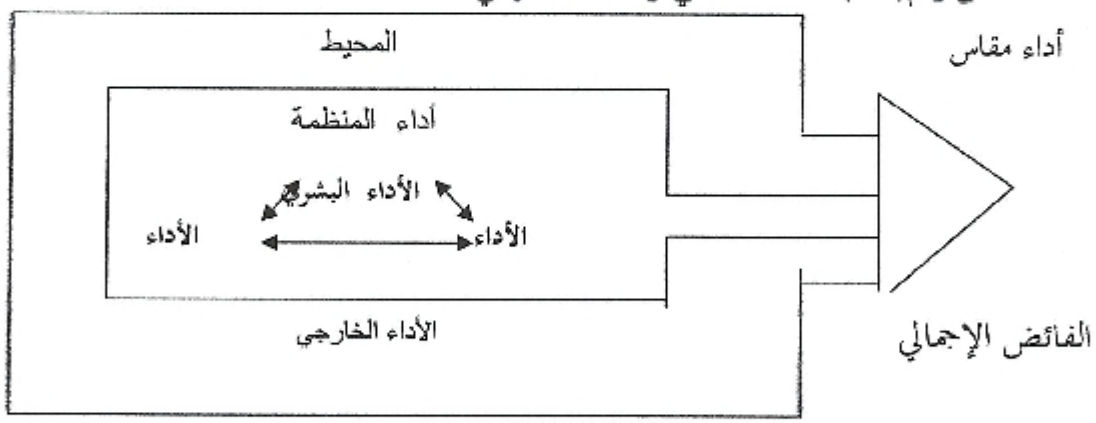

المصدر: تالي رزيقة، **تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي العقيد آكلي محند أولحاج: البويرة، 2012، ص.6.

[1] منير الكسري، **التحويل المالي و الموازنات التقديرية كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم اقتصادية، تخصص إستراتيجية مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قالمة، دفعة 2010، ص.24.

2- حسب معيار الشمولية: حسب هذا المعيار يقسم الأداء إلى:

- الأداء الكلي: يتمثل الأداء الكلي في المؤسسة بالنتائج التي ساهمت جميع عناصر المؤسسة أو الأنظمة التحتية في تكوينها، فالتعرض للأداء الكلي للمؤسسة يعني الحديث عن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الرئيسية بأدنى التكاليف الممكنة.
- الأداء الجزئي: على خلاف الأداء الكلي، فإن الأداء الجزئي هو قدرة النظام التحتي على تحقيق أهدافه بأدنى التكاليف الممكنة، فالنظام التحتي يسعى إلى تحقيق أهدافه الخاصة به لا أهداف الأنظمة الأخرى.

3- حسب المعيار الوظيفي: ينقسم الأداء في هذه الحالة حسب الوظائف المسندة إلى المؤسسة التي يمكن حصرها في الوظائف الخمسة التالية:

- أداء الوظيفة المالية: الأداء المالي يتجسد في قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها، وتحقيق معدل مردودية جيدة وتكاليف منخفضة.
- أداء وظيفة الإنتاج: يتحقق الأداء الإنتاجي للمؤسسة عندما تتمكن من تحقيق معدلات مرتفعة الإنتاجية مقارنة بمثيلاتها أو نسبة القطاع الذي تنتمي إليه، وإنتاج منتجات بجودة عالية وبتكاليف منخفضة تسمح لها مزاحمة منافسيها.
- أداء وظيفة الأفراد: إن ضمان استخدام موارد المؤسسة بفعالية لا يتم إلا عن طريق الأفراد وتحقيق فعالية المورد البشري لا تكون إلا إذا كان الشخص المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب لإنجاز عمله.
- أداء وظيفة التموين: يتمثل أداؤها في القدرة على تحقيق درجة عالية من الاستقلالية عن الموردين والحصول على المواد بجودة عالية وفي الآجال المحددة
- أداء وظيفة البحث والتطوير: يمكن دراسة أداء وظيفة البحث والتطوير بدراسة المؤشرات التالية:

الجو الملائم للاختراع، الابتكار والتجديد، وتيرة التجديد مقارنة بالمنافسين، نسبة وسرعة تحويل الابتكارات إلى المؤسسة، التنويع وقدرة المؤسسة على إرسال منتوجات جديدة، درجة التجديد ومواكبة التطور.

- أداء وظيفة التسويق: يتمثل في قدرة وظيفة التسويق على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف الممكنة، هذا الأداء يمكن معرفته من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق.

4- حسب معيار الطبيعة: تبعا لهذا المعيار تقسم المؤسسة أهدافها إلى أهداف تتمثل في:

- الأداء الاقتصادي: يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة إلى بلوغها، ويتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة.
- الأداء الاجتماعي: الأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط.
- الأداء التكنولوجي: يكون للمؤسسة أداء تكنولوجي عندما تكون قد حددت أثناء عملية التخطيط أهدافا تكنولوجية كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين.
- الأداء السياسي: يتجسد الأداء السياسي في بلوغ المؤسسة أهدافها السياسية.

الفرع الثالث: أشكال الأداء والعوامل المؤثرة فيه.

يهدف هذا المطلب إلى تحديد أشكال الأداء وإلى التعرف على مختلف العوامل المؤثرة فيه، ووصولا إلى هذا الهدف يمكن تقسيمه على النحو التالي:

1- أشكال الأداء:

إن تحديد أنواع الأداء يفترض اختيار معيار للتصنيف، ونظرا لتعدد معاني مصطلح الأداء ومجالات استعماله وارتباطه بالمؤسسة وكل من يحيط بها.[1]

وبالتالي يمكن تحديد أشكال الأداء على النحو التالي:[2]

- الأداء الداخلي: ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد المادية والمالية والبشرية، ويتكون من جملة التوليفة التالية:

– الأداء المالي: ويكمن في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

– الأداء التقني: ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال، وذلك من خلال الكفاءة في توليد المبيعات من الأصول الثابتة.

– الأداء البشري: ويتمثل في أداء أفراد المؤسسة باعتبارهم مورد إستراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية.

- الأداء الخارجي: يتمثل في الأداء الناتج عن التقلبات والتغيرات الخارجية، فالمؤسسة ليست مسؤولة عن إحداثه، ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده؛ وتتبادل المؤسسة التأثير بحيث تستمد وجودها وتطورها وقوتها من مجموعة المتغيرات والأبعاد المحيطة بها.

وبالتالي على المؤسسة القيام بتحليل وقياس الأداء الخارجي لأنه يمكن أن يشكل تهديدا لها باعتبارها لا تتحكم فيه كما هو الحال بالنسبة للأداء الخارجي.

2- العوامل المؤثرة في الأداء:

إن تعدد العوامل المؤثرة في أداء المؤسسات الاقتصادية جعل مهمة تحديدها بدقة والاتفاق عليها من طرف الباحثين أمرا صعبا للغاية، وخاصة إذا كان الأمر يتعلق بتحديد مقدار التأثير، وعموما فإن العوامل المؤثرة في الأداء تتمثل في مايلي:[3]

---

[1]Briggite Doriath et Christion Goujet ,**Gestion Prévisionnelle et Mesure de laPerformance**, Dunod edition, paris, 2009, p173.

[2]فوزية قديد، **المورد البشري وتحسين أداء المؤسسة**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2005- 2006، ص22.- 26.

[3]عادل عشي، **مرجع سبق ذكره**، ص.24-26.

- العوامل الخاضعة لتحكم المؤسسة نسبيا:

إن تحكم المؤسسة في العوامل الداخلية هو تحكم نسبي وهذا نظرا لترابط العوامل الداخلية فيما بينها، وتأثرها أيضا بعوامل أو متغيرات المحيط الخارجي، فتحكم المؤسسة في عواملها الداخلية له حدوده إلا في بعض الحالات أين تتمكن المؤسسة من التحكم الكلي في بعض متغيراتها، ودور المسير اتجاه هذه العوامل هو تعظيم تأثيراتها الإيجابية وتخفيف تأثيراتها السلبية.

إن حصر هذه العوامل بدقة من الأمور صعبة التحقيق، لذلك سوف يتم التعرض إلى أهمها أو إلى التي تبدو أكثر ارتباطا بالأداء فيه وهي كمايلي: التحفيز- المهارات — التكوين.

- العوامل غير الخاضعة لتحكم المؤسسة:

تتمثل في مجموعة المتغيرات والقيود التي لا تستطيع المؤسسة التحكم فيها، فهي بذلك تنتمي إلى المحيط الخارجي، الذي هو مصدر للفرص التي تحاول المؤسسة استغلالها ومصدر للمخاطر التي تفرض على المؤسسة التأقلم معها للتخفيض من حدتها.

فالمحيط الخارجي له تأثير كبير في الأداء، والتخفيف من التأثير السلبي للمحيط في الأداء يكون بالتأقلم بسرعة، ويمكن تقسيم هذه العوامل حسب معيار الطبيعة إلى:

- عوامل اقتصادية تتمثل في مجموعة العوامل كالنظام الاقتصادي الذي تتواجد فيه المؤسسة.
- عوامل اجتماعية تتمثل في العناصر الخارجية المرتبطة بتغيرات سلوك المستهلكين.
- عوامل تكنولوجية تتمثل في التغيرات والتطورات التي تحدثها التكنولوجيا.
- عوامل سياسية وقانونية هي الأخرى عناصر خارجية لا يمكن التحكم فيها تتمثل عموما في الاستقرار السياسي والأمني للدولة، القوانين، القرارات، نظام الحكم،....إلخ.

المطلب الثاني: ماهية الأداء المالي.

الفرع الأول: تعريف الأداء المالي و أهميته

1- تعريف الأداء المالي:

هناك عدة تعاريف للأداء المالي، نتعرض لبعضها:

الأداء المالي أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها اتجاه المؤسسات الناجحة، فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها[1].

وعرف الأداء المالي أيضا بـــ:

يشير الأداء المالي إلى العملية التي من خلالها اشتقاق مجموعة من المعايير أو المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مشروع اقتصادي يسهم في تحديد أهمية الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال

[1] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص.45.

معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي للمنشآت[1].

كما عرف أيضا بـ: أنّ الأداء المالي المتفوق يتيح للمؤسسة الموارد المالية اللازمة لاقتناص فرص الاستثمار المختلفة، ويساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح والحقوق وتحقيق أهدافهم[2].

ومما سبق نستنتج أن: الأداء المالي هو نجاح المنظمة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أفضل استغلال وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة.

2- أهمية الأداء المالي:

تتمثل أهمية الأداء المالي في[3]:

- ان الأداء المالي بشكل عام يهدف إلى تقويم أداء المنظمات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته وتوجيهه نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وتبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسات واستثماراتها وفقا للأهداف العامة للمؤسسات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.
- حيث أن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية:
- يمكن المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته، وكما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومديونية وتوزيعات على سعر السهم.
- يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسات.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي.

من أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي نذكر ما يلي[4] :

1- الهيكل التنظيمي:

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية هي الوظائف الإدارية في الشركات والتمايز الرأسي هو عدد المستويات الإدارية في الشركات وإما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين.

---

[1] حيدر يونس الموسوي ،**المصارف الإسلامية** ،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، ط1، الأردن، 2011، ص.58.

[2] إدريس وائل محمد صبحي و الغالي طاهر محسن منصور ،**سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي**، دار وائل، ط1، ا لأردن،2009، ص.43.

[3] السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ للنشر و التوزيع، الأردن،2009، ص.45.

[4] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات**، مرجع سبق ذكره، ص.48-51.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة الشركات اتخاذ القرار بأكثر فاعلية.

2- المناخ التنظيمي:

هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام الشركة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، وإما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة عقلانية وتقييمها ومدى ملائمة المعلومات لاتخاذها، وأسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، إما توجيه الأداء من مدى تأكد العامل من أدائه وتحقيق مستويات عليا من الأداء.

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات.

3- التكنولوجيا:

هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المستخدمة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالأهداف، ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقا للمواصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

4- الحجم:

يقصد بالحجم هو تصنيف الشركات إلى شركات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلبا فقد يشكل الحجم عائقا لأداء الشركات حيث إن بزيادة الحجم فإن عملية إدارة الشركة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، وإيجابا من حيث أنه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة وأن سعر المعلومة للوحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركات، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة حجم بأداء الشركات وبينت أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية.

الفرع الثالث: معايير الأداء المالي.

- المعيار العائد على رأس مال المستثمر:

إن الوحدة الاقتصادية الصناعية التي تستخدم قدر كبير من الأموال في عملية صنع وتسويق السلع والخدمات يمكن لها أن تقيس أو تحكم على مدى كفاية جهودها في ضوء متوسط العائد على الاستثمار، ويعتبر معيار العائد على رأس مال المستثمر من المعايير المهمة لقياس أداء المؤسسات[1].

ويطلق على معيار العائد على رأس مال المستثمر اسم العائد المحاسبي، ويتم حسابه بواسطة العلاقة التالية[2]:

معدل العائد على رأس مال المستثمر= الربح (النتيجة) / رأس مال المستثمر.

ومنه كلما كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة كان الأداء الاقتصادي كفؤ، بالإضافة إلى أن السرعة أو الكفاءة التي تجري بها عملية استخدام أصول المؤسسة في عملياتها التشغيلية.

- معيار القيمة المضافة:

يعتبر معيار القيمة المضافة من المعايير الأساسية لقياس إنتاجية العمل وذلك من خلال استخدام الأسعار الثابتة.

تعرف القيمة المضافة أيضا بأنها القيمة الإنتاجية التي تضيفها المؤسسة أو تساهم بها مع غيرها من المؤسسات في خلق الناتج الوطني أو هي عوائد عوامل الإنتاج[3].

وعليه فإن القيمة المضافة تحسب بالعلاقة التالية:[4]

القيمة المضافة الإجمالية = قيمة الإنتاج – قيمة مستلزمات الإنتاج

---

[1] يحي غني النجار، **تقييم المشروعات تحليل معايير ومؤشرات دراسات الجدوى وتقييم كفاءة الأداء**، ط1، دار دجلة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص.509.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص.287.

[3] لمين عطوي، **تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتأثيرها على تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 200، ص.140.

[4] كاظم جاسم العيساوي، **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات (تحليل نظري وتطبيقي)**، ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص.270.

- معيار هامش الربحية:

يعتبر معيار الربحية مؤشرا جيدا لقياس مستوى كفاءة أداء المشروع بشرط أن لا يكون الربح على حساب النوعية أو نتيجة لارتفاع أسعار السلع المباعة، إضافة إلى أنه مؤشر مالي كثير التداول في مختلف عمليات تقييم الأداء على اعتبار أن الربحية هدف مالي تسعى المؤسسة لتحقيقه.[1]

يمكن حساب مؤشر الربحية بالعلاقة التالية:[2]

هامش الربحية = نتيجة الإستغلال / رقم الأعمال

وهناك مؤشر آخر للربحية قصير الأمد هو هامش الربح الصافي، ويحسب كمايلي:

هامش الربح الصافي= صافي الربح(نتيجة صافية) / صافي المبيعات

كلما ارتفعت نسبة هامش الربحية كلما دل ذلك على ارتفاع الكفاءة المالية للمؤسسة

وعموما لا يمكن الحكم على مثالية أي مؤشر من المؤشرات سابقة الذكر، لأن كل معيار(مؤشر) يقيس جانبا مختلفا من الأداء، وعلى حساب الهدف والحالة والظروف والزمن الذي تتواجد فيه المؤسسة.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي.

لكي تقف أي إدارة على نقاط القوة والضعف وعلى الفرص المتاحة والمعوقات التي يمكن أن تواجهها كان لابد من تقييم أداءها وخاصة الأداء المالي باعتباره يزود للإدارة بمعلومات ومفاهيم تسمح باتخاذ القرارات الاستثمارية وعلى السد والثغرات والمعوقات التي قد تظهر مستقبلا.

الفرع الأول: مفهوم وأهمية تقييم الأداء المالي

1- مفهوم تقييم الأداء المالي:

هناك العديد من التعاريف لتقييم الأداء المالي نذكر منها مايلي:

- تقييم الأداء يعني التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المخططة [3].
- ينظر الباحثين إلى عملية تقييم الأداء المالي على أنها عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات، الغرض منها فحص المركز المالي والاقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين [4].

---

[1] يحي غني النجار، **مرجع سبق ذكره**، ص527.

[2] عبد الرحمان عطى الله، **تقييم الأداء المالي ودوره في اتخاذ القرارات المالية**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسات، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2012، ص45.

[3] صالح عبد الباقي ، **إدارة الموارد البشرية**، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص285.

[4] توفيق محمد عبد المحسن، **تقييم الأداء مدخل جديد**، دار الفكر العربي للنشر، ط2، الأردن، 2006، ص.222.

- يعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكم (jugement) ذو قيمة (valeur) حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتحدة (إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة) أي أن تقيم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة [1].

2- أهمية تقييم الأداء المالي:

تكمن أهمية تقييم الأداء المالي في ما يلي[2]:

- يعتبر تقييم الأداء أهم الركائز التي تبنى عليها عملية المراقبة؛
- يفيد تقييم الأداء بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات وحلها ومعرفة مواطن القوة والضعف في المنشأة؛
- يعتبر من أهم دعائم رسم السياسات العامة سواء على مستوى المنشأة أو على مستوى الصناعة أو على مستوى الدولة؛
- اختبار مدى تحقيق المنشأة للأهداف الموضوعة باستخدام البيانات المالية والإحصائية ؛
- معرفة مدى سلامات السياسات والإستراتيجيات خلال السنة المالية .

الفرع الثاني : أسس وأهداف تقييم الأداء المالي.

1- الأسس العامة لتقييم الأداء:

تستند عملية تقييم الأداء على عدة قواعد أساسية يمكن تلخيصها كالآتي [3]:

- تحديد الأهداف:

إن إجراء تقييم أداء أي وحدة اقتصادية يقتضي التعرف على الأهداف التي تريد تحقيقها والتي يتعين تحديدها بشكل واضح ودقيق مستعينين بالأرقام والنسب والتوصيف الملائم كالربحية والقيمة المضافة المطلوب تحقيقها وحجم نوع السلع والخدمات التي تنتجها وغير ذلك، فالوحدة الاقتصادية لا يتوقف دورها حين رسم السياسات على الهدف العام لنشاطها بل يجب أن تتوسع لتشمل جميع الأهداف التفصيلية لها، والتي يمكن تصنيفها إلى أهداف قصيرة الأمد وبعيدة الأمد وأهداف رئيسية وأهداف فرعية تغطي كل قسم أو معمل أو خط إنتاجي، ويجب الإشارة هنا إلى ضرورة أن تكون هذه الأهداف معروفة ومفهومة للعاملين في الوحدة الاقتصادية ولكل ذي شأن بنشاط الوحدة.

---

[1] دادن عبد الغني ،قراءة في الأداء المالي و القيمه في المؤسسات الاقتصاديه ،بجة الباحث ،جامعة ورقلة ،العدد 2006/04،ص41.

[2] زبيدة قمري، واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة الجنائية (الدراسة عبارة عن مداخلة)، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، ص33.

[3] مجيد الكرخي: تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المنهج للنشر و التوزيع، الأردن،2007، ص.37- 38.

- وضع الخطة الإنتاجية:

بعد استكمال تحديد أهداف المنشأة لا بد من وضع خطة متكاملة لإنجاز تلك الأهداف توضح فيها الموارد المالية والبشرية المتاحة للوحدة وتحديد مصادرها وكيفية الحصول عليها والأساليب الفنية والإدارية والتنظيمية التي تتبعها في إدارة واستخدام هذه الموارد وطبيعة الإنتاج وكيفية التسويق ونوع التقنية المستخدمة وأساليب إعداد القوى العاملة وتدريبهم وقد يتطلب ذلك وضع خطط مساندة للخطة العامة مع مراعاة درجة عالية من التنسيق والتكامل بينها وأن يسهم العاملون في وضعها وأن تكون واضحة مفهومة بالنسبة لهم لكونهم المكلفون بإنجازها وأن جهدهم هذا خاضع للمتابعة والرقابة والقياس، كما ينبغي أن تكون خطة العمل سواء على مستوى الوحدة أو هياكلها المختلفة منسجمة مع الهيكل التنظيمي ومع الأهداف المرسومة

- تحديد مراكز المسؤولية:

يقصد بمركز المسؤولية كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء عمل معين ولها سلطة اتخاذ القرارات التي من شأنها إدارة جزء من نشاط الوحدة الاقتصادية وتحديد النتائج التي سوف تحصل عليها

وعلى هذا الأساس يجب أن تحدد مسبقا مسؤولية كل مركز من العملية الإنتاجية لأجل الوقوف على مستوى الأداء في كل مركز وعائدية الانحرافات التي وقعت خلال عملية التنفيذ سواء كانت في مركز معين أو مراكز عدة

- تعديد معايير الأداء:

تتطلب إجراءات تقويم الأداء وضع معايير لهذا الغرض وهي مجموعة من المقاييس والنسب والأسس التي تقاس بها الانحرافات التي حققتها المنشأة لقد فرضت الحاجة التي نجمت عن توسع نشاطات الوحدات الاقتصادية إلى وجود مثل هذه المعايير بعد أن كانت قليلة بمقدور الإدارة العليا متابعتها والإشراف المباشر عليها وتقويم المنجز من الأعمال فيها، أما في الوقت الحاضر فقد أصبح لزاما على الإدارة العليا أن تقسم المسؤوليات والصلاحيات على الإدارات في الفروع والأقسام(مراكز المسؤولية) ومع تشعب تلك المسؤوليات والصلاحيات تشعبت معايير الأداء وتنوعت مم حدى بالمهتمين بهذا الموضوع إلى وضع مئات من هذه المعايير والنسب لهذا الغرض، ولكن في جميع الأحوال من الضروري على أي وحدة أو مركز مسؤولية ملاحظة ما يأتي عند اختيار المعايير الخاصة بها:

- اختيار المعايير الأكثر تناسبا مع طبيعة النشاط والأكثر انسجاما مع الأهداف المرسومة.
- اختيار المعايير الأكثر وضوحا وفهما بالنسبة للعاملين، بحيث يكون في مقدورهم تطبق هذه المعايير ببساطة والخروج بنتائج واقعية ومعبرة عن طبيعة الانحرافات وسبل معالجتها.
- ترتيب النسب المختارة وفق أهميتها وهذا النوع من كون أهداف كل وحدة تختلف عن الأخرى ايضا لطبيعة نشاطها والظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها وهذا يتطلب انتقاء الأوزان الحقيقية لكل هدف من الأهداف وبما يتلائم مع دوره وموقعه بين الأهداف الأخرى للوحدة.

2- أهداف تقييم الأداء المالي:

تهدف عملية تقييم الأداء المالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها [1]:

- تحديد مستوى إنشاء المنظمة من خلال قياس ومقارنة النتائج المحققة فعلا بالأهداف المرسومة من قبل إدارة المنظمة والمدرجة في خطتها.
- الوقوف على مدى كفاءة إدارة المنظمة في استخدام الموارد المادية والمالية المتاحة بطريقة رشيدة، وهذا من خلال تحديد العلاقة بين النتائج المحققة والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة.
- الكشف عن نقاط القوة والضعف في نشاط المنظمة مما يساعد الإدارة على اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة والمناسبة.
- تحديد مسؤولية كل دائرة أي قسم في المنظمة عن مواطن الخلل والضعف في النشاط وهذا من خلال قياس إنتاجية كل قسم وتحديد انجازاته سلبا أو ايجابيا الأمر الذي من شأنه خلق جو من المنافسة بين هذه الدوائر والأقسام لرفع مستوى أداء المنظمة بصفة عامة.
- تحفيز الأفراد العاملين في المنظمة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج أفضل.
- توفير المعلومات لمختلف المستويات الإدارية في المنظمة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية.
- تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتها في المسار الصحيح مم يحقق التوازن بين الأهداف والإمكانيات المتاحة حيث تشكل نتائج عملية تقييم الأداء قاعدة معلوماتية في رسم الأساسيات والخطط.

الفرع الثالث: مراحل عملية تقييم الأداء المالي

تمر عملية تقييم الأداء المالي بمجموعة من المراحل الأساسية، ويتطلب نجاح هذه العملية استخدام مجموعة من المؤشرات.

هناك أربعة مراحل أساسية لتقييم الأداء المالي يمكن إبرازها على النحو التالي[2]:

---

[1] مجيد الكرخي، **مرجع سبق ذكره**، ص.39.

[2] العديد من المراجع:

سميرة قايدي: هدى مرقاق، **مرجع سبق ذكره**، ص69.

صالح مهدي محسن العامري وطاهر محسن منصور الغالبي: **الإدارة والأعمال**، ط1، دار وائل للنشر، الأردن،2007، ص.227.

محمود عبدالفتاح رضوان: **تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن**، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2013، ص.17.

المرحلة الأولى: مرحلة جمع المعلومات والبيانات الضرورية.

هي أول خطوة من عملية التقييم وتتمثل في جمع كافة البيانات والمعلومات الضرورية المتعلقة بالمؤسسة المراد تقييمها، حيث لا يمكن أن تكون هناك عملية تخطيط ورقابة دون توفر المعلومات، كما لا يمكن اتخاذ القرار في حالة غياب هذه الأخيرة.

المرحلة الثانية: مرحلة قياس الأداء الفعلي.

هي ثاني مرحلة من عملية تقييم الأداء المالي، ويتمثل قياس الأداء الفعلي في العملية التي تزود مسؤولي المؤسسة بقيم رقمية فيما يخص أدائها، بناء على معايير الفعالية والكفاءة.

المرحلة الثالثة: مرحلة مقارنة الإنجاز الفعلي بالمعايير.

الهدف من هذه الخطوة هو التوصيف الدقيق للانحراف والأخطاء التي حدثت في عملية الإنجاز إذا كانت هناك انحرافات غير مقبولة عن المعايير الموضوعية للإنجاز يتم التوجيه نحو الخطوة التالية.

أما في حالة توافق النتائج مع المعايير الموضوعية فإن عملية الرقابة عند الإدارة تنتهي عند استرجاع المعلومات، أي عند تلك الخطوة.

المرحلة الرابعة: تصحيح الأخطاء وتعديل الانحرافات.

تتم في هذه المرحلة معرفة أسباب ومكان الخلل ومعالجته في أي مرحلة من مراحل دورة حياة النظام الإنتاجي، طبعا لا يكفي أن يتم تعديل الأخطاء ودفع المعلومات الخاصة بذلك إلى الإدارة، إذ لابد من ضمان عدم تكرار نفس المشاكل أو الأخطاء مرة أخرى.

المبحث الثاني: مؤشرات الأداء المالي.

من الأساليب المستخدمة في تقويم الأداء المالي استخدام الإطار العام للنسب المالية كحزمة واحدة تربط العلاقة بين مؤشرات الربحية والمديونية والنشاط والسوق وتنعكس آثارها على أداء المشروع ككل.

المطلب الأول: ماهية مؤشرات الأداء المالي.

سنحاول من خلال هذا المطلب، تسليط الضوء على مفهوم مؤشرات الأداء المالي، قواعد اختيارها واستعراض أهم أسس تصنيفها.

الفرع الأول: مفهوم مؤشرات الأداء المالي.

تعتبر مؤشرات الأداء المالي من أقدم أدوات التحليل المالي وأهمها في مجال تحليل القوائم المالية، حيث ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر عندما كان يستعين بها آنذاك المستخدمون وأصحاب الصلة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية. هذا ويمكن وضع عدد كبير من مؤشرات الأداء المالي، ولكن المهم هو وضع المؤشرات المالية ذات الدلالة والتي تساعد على تحليل وضع المؤسسة. ولهذه المؤشرات العديد من التعاريف، نذكر بعضا منها فيما يلي:

تعرف مؤشرات الأداء المالي بأنّها: "عبارة عن العلاقة بين رقمين من أرقام القوائم المالية أحدهما في البسط والآخر في المقام وتشكل العلاقة بينهما مدلولا معينا"[1].

وتعرف أيضا بأنّها: "علاقة بين متغير أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام أي تعبر عن العلاقة بين عنصر (أو عدة عناصر) وعنصر آخر (أو عدة عناصر أخرى) من القوائم المالية للمؤسسة"[2].

كما تعرف مؤشرات الأداء المالي بأنّها: "النسبة ما بين عنصرين، وهي يمكن أن تشمل معطيات إجمالية كالمخزون أو أي بند آخر في الميزانية، كما يمكنها أن تشمل معطيات منجزة أكثر مثل رأس المال العامل، القيمة المضافة، فائض الاستغلال الإجمالي. وعلى أساس العناصر المقارنة، تعطي النسب معلومات لتمكن المحلل المالي من إعطاء قيمة لأي جانب من جوانب المؤسسة: المردودية، الاستقلال المالي، ...إلخ"[3].

من خلال التعاريف السابقة، يمكننا القول بأنّ مؤشرات الأداء المالي تقيس العلاقة الكمية بين بندين من بنود القوائم المالية، فهي تربط بين الأرقام المطلقة للقوائم المالية ببعضها البعض للحصول على مؤشرات ذات معنى ودلالة تمكّن من تقييم الجانب المراد دراسته.

يمكن التعبير عن مؤشرات الأداء المالي بصيغ مختلفة، تتمثل في:

- النسب التقليدية: يمكن الحصول عليها من خلال قسمة رقم على رقم آخر كقسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة؛

---

[1] خنفر مؤيد راضي والمطارنة غسان فلاح، **تحليل القوائم المالية: مدخل نظري وتطبيقي**، ط1، دار الميسرة، الأردن، 2006، ص.127.

[2] فلوح صافي وآخرون، **تحليل القوائم المالية**، مطبعة الروضة، سوريا، 2009، ص. 135.

[3] VIZZAVONA Patrice, **GESTION FINANCIER**, Berti Editions, 8 ème édition, Alger, 1993 P. 51.

- معدلات الدوران: وهي النسبة بين حقيقتين عدديتين خلال فترة من الزمن ويعبر عنها بالمرات مثل معدل دوران المخزون؛
- النسب المئوية: تعبر عن العلاقة بين بندين مئويين كالعلاقة بين مجمل الربح والمبيعات.

الفرع الثاني: خصائص المؤشرات المالية.

تتميز النسب المالية بعدة خصائص نذكر منها[1]:

1- التجانس: أي المقادير المنسوبة إلى بعضها البعض يجب أن تكون معرفة بدقة ووضوح وتكون أيضا قابلة للمقارنة,

2- الدلالة: معناه أن هذه المؤشرات يجب أن تكون معبرة عن الهدف أو الأهداف المرجوة من التحليل المالي,

3- الانتقاء: لكي تكون عملية التحليل بواسطة النسب الكمالية ذات فعالية، يجب على المحلل المالي أن يختار النسب المالية التي تعبر أحسن تعبير عن الجانب المراد تحليله كالسيولة أو المديونية,

4- الذاتية: أي أن عملية اختيار النسب المالية ترجع إلى المحلل المالي نفسه، بحيث يمكن الاعتماد على نسب مختلفة لتحليل نفس الجانب المراد تحليله.

الفرع الثالث: أهمية المؤشرات المالية.

تكمن أهمية المؤشرات المالية في[2] :

- إتاحة الفرصة لإجراء المقارنات بين المشروعات المتجانسة.
- مساعدة المحلل المالي على تشخيص الحالة المالية للمشروع.
- توجيه الأداء نحو الأنشطة التي تعاني من مظاهر الضعف.
- تخطيط أداء الوحدة الاقتصادية في المستقبل.
- مساعدة أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية على القيام بأعمالها بفعالية.
- قياس درجة نمو الشركة والكشف عن مواطن القوة والضعف.
- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإعداد الميزانيات التقديرية.
- قياس الفعالية التي تحصل عليها الشركة باستغلالها لمختلف موجوداتها لتحقيق الربحية.

---

[1] سعاد بن طرية، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية دراسة حالة في مديرية البنك الوطني الجزائري بورقلة و وكالاتها، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، دفعة 2011،ص.20.

[2] العديد من المراجع :

محمد صالح الحناوي آخرون، أساسيات و مبادئ الادارة المالية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص.50.

محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، مرجع سبق ذكره، ص54..

المطلب الثاني: أسس، مزايا، استخدامات، وحدود استخدام مؤشرات الأداء المالي.

الفرع الأول: أسس استخدام مؤشرات الأداء المالي.

هناك مجموعة من القواعد والأسس التي يجب على المحلل المالي أخذها بعين الاعتبار عند العمل على استخدام النسب كطريقة لإعداد التحليل المالي المطلوب، والمقصود هنا بالأسس هي الدلالات والحدود التي تساعد المحلل المالي أن يعمل في إطارها ويبقى ضمن حدودها، ليضمن أن توجه كل طاقاته التحليلية بوجهتها صحيحة دون الدخول بمتاهات لا يستفيد منها، أو غير ضرورية، بهدف ضبط عملية التحليل وإبقائها ضمن المدى الذي يحقق الغاية المرجوة منها: وهذه الأسس هي[1]:

- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي:

إن النسب المالية عديدة ومتشابكة ولابد من حسن اختيار النسب التي تلائم الهدف المطلوب في التحليل المالي والتي تزود المحلل المالي بالمعلومات المطلوبة وقد تكون النسبة أحيانا مضللة

2- تركيب النسب بطريقة منطقية: ويجب توافر الأسس التالية في تركيب النسب:

- أن تكون النسبة منطقية وعلاقة الأرقام مع بعضها منطقية كنسبة الربح إلى أموال الملكية
- يجب أن تعكس النسبة علاقة تطبيقية بين بسط ومقامها، كنسبة صافي ربح العمليات إلى صافي المبيعات حيث أن الربح يتولد أساسا من المبيعات
- أن تفيد النسبة المستخرجة من تحليل العلاقة مع مؤشرات اقتصادية أخرى، كنسبة معدل العائد على الأموال المستثمرة في علاقته مع كلفة الاقتراض حيث أن الأموال المقترضة ستوجه أساسا للاستثمار، فإذا كان معدل العائد على الاستثمار أعلى من كلفة التمويل(الاقتراض) فلا بأس من الاقتراض.
- إعداد النسبة باستخدام قيم مناسبة ومعدة على أساس مشتركة.

3- تحديد نطاق البيانات والمعلومات اللازمة لعملية التحليل: على المحلل المالي أن يستند إلى الهدف المراد تحقيقه من أجل تحديد مصادر البيانات التي سوف يستعين بها والقوائم المالية المشمولة وتحديد الفترة المالية الخاضعة للتحليل.

4- تحديد الحدود الدنيا والقصوى المقبولة لكل نسبة: تعد نتيجة النسب المحسوبة دلالة واضحة على طبيعة ما تمثله من عناصر أو نشاطات المنشأة لكن ليس بالضرورة دائما أن يدل ارتفاع النسبة الكبير على مستوى جيد في جميع الأحوال، لذا كان لابد من وضع حدود تبين متى تكون النسبة مقبولة أو جيدة ومتى تكون غير مقبولة

[1] للعديد من المراجع:

عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي (اسس، مفاهيم، تطبيقات)**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص.188-189.

هيثم محمد الزعبي، **الادارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص.228.

5- وضع نسب معيارية للنسب المحسوبة: يتم وضع نسب معيارية يمكن مقارنتها مع النسب المحسوبة لتحليل نشاطات المنشأة، وبالتالي معرفة وضع المنشأة نسبة إلى الأوضاع المعيارية ويتم تفسير معاني النسب الخاصة بالمنشأة بالمقارنة مع النسب المعيارية الموضوعة.

6- اختيار النسب للهدف من التحليل: يتجاوز عدد النسب الممكن تركيبها العشرات، وكل نسبة تؤدي إلى تحقيق هدف يختلف عن الهدف الذي تؤديه النسبة الأخرى، لذلك على المحلل المالي أن يختار النسب التي تؤدي إلى تحقيق الهدف من التحليل الذي يقوم به المحلل.

7- تحديد المعنى الصحيح والواقعي لما تعنيه كل نسبة والدلائل والمؤشرات التي تشير إليها تلك النسبة.

الفرع الثاني: مزايا مؤشرات الأداء المالي.

تتلخص أهم مزايا مؤشرات الأداء المالي في الجوانب التالية[1]:

- تحديد مدى قدرة المؤسسات على مواجهة الالتزامات الجارية؛
- قياس درجة نمو المؤسسة والكشف عن مواطن الضعف والقوة؛
- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإعداد الميزانيات التقديرية؛
- قياس الفعالية الكلية للمؤسسة ومستوى أدائها؛
- قياس الفعالية التي تحصل عليها المؤسسة باستغلالها لمختلف موجوداتها لتحقيق الربحية.

الفرع الثالث: استخدامات وحدود استخدام مؤشرات الأداء المالي.

1- استخدامات مؤشرات الأداء المالي:

كما سبق وأشرنا تخدم النسب المالية المحلل المالي في تقييم أداء المنشأة في مجالات الربحية والسيولة والملاءة وكذلك مدى كفاءة إدارتها في رسم وتنفيذ سياستها التمويلية والاستثمارية.

أما الآلية التي يتبعها المحلل المالي في استخدام النسب المالية لمنشأة معينة فتتوقف على الأهداف والأغراض المحددة لعملية التحليل. إذ يمكن أن تقتصر دراسة المحلل المالي على النسب المالية الخاصة بالمنشأة نفسها ولكن على مدار عدة فترات محاسبية وذلك عندما يكون الهدف محصورا في استقراء الاتجاهات المستقبلية لأنشطة المنشأة. لكن عملية التحليل تزداد عمقا وإفادة إذا ما أخذ المحلل المالي معايير الصناعة أو متوسطات الصناعة كمقاييس للمقارنة[2].

[1] عبد الحكيم كراجة وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص.205.

[2] محمد مطر، **التحليل المالي و الائتماني**، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2002، ص.55.

2- حدود استخدام مؤشرات الأداء المالي.

يوجد بعض نقاط القصور في النسب المالية يمكن أن تفقد هذه النسب قوتها في التحليل وهي كالآتي[1]:

- تعتمد مؤشرات الأداء المالي على مدى سلامة الأرقام الواردة في القوائم المالية والتقارير المالية؛
- صعوبة تحديد الأسس التي يتم عليها مقارنة النسب المالية؛
- اختلاف التعريفات الخاصة ببنود الميزانية العمومية وقائمة الدخل من شركة لأخرى مما يجعل تفسيرات النسب المالية في كثير من الحالات غير واضحة؛
- إن إعداد القوائم المالية يتم على أساس القيمة التاريخية للأصول وهذا الأساس يكون في التحليل مضللا في كثير من الحالات؛
- لا تظهر التغيرات التي حدثت على مر السنين، فهي تعبر عن علاقات بين ظواهر في حالة سكون أي يوم إقفال قوائم المركز المالي؛
- تعالج بعض مؤشرات الأداء المالي في شكل إجماليات غالبا ما تكون مضللة، لأنها تختلف في نوعيتها وتاريخ استحقاقها كنسبة التداول، إذ يظهر كل من البسط والمقام إجماليات للأصول المتداولة والخصوم المتداولة على الترتيب؛
- تؤثر المعالجة المحاسبية لأي بند من بنود الميزانية على نتيجة التحليل، فما قد يعتبره البعض أصلا متداولا يعتبره البعض الاخر أصلا شبه ثابت، وبالتالي قد نصل إلى نتيجتين مختلفتين تماما من ميزانية واحدة؛
- تؤثر المعالجة المحاسبية لأي بند على نتيجة الأرباح والخسائر: فقد يحدث مثلا التغير في معدلات الإهتلاك أو تقويم المخزون وما يترتب على ذلك من تغيير على مستوى الأرباح؛
- لا تكون مؤشرات الأداء المالي ذات فائدة لتقييم أداء المؤسسة إلا إذا قورنت بنسب معيارية؛
- يتم إعداد مؤشرات الأداء المالي من واقع عناصر القوائم المالية المقومة حسب الفرض المحاسبي المعروف بثبات قيمة النقد،
- يتم تحليل أداء المؤسسة على أساس البيانات الدفترية، في حين يعدّ التحليل على أساس الفرصة البديلة جوهر القرار الاقتصادي الرشيد؛
- تظهر أهمية مؤشرات الأداء المالي ودورها بوضوح من خلال إجراءات المقارنة المختلفة، ومنها المقارنة عبر الزمن أو المقارنة مع المؤسسات المختلفة وفي ظروف متشابهة حتى تكون نتائج المقارنة صحيحة، غير أنّه هناك عوامل

---

[1] العديد من المراجع:

مدحت القريشي، **دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات الصناعية**، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2009، ص223.

محمد الخطيب، **الأداء المالي وأثر على عوائد أسهم الشركات**، مرجع سبق ذكره، ص.57.

عدنان تايه النعيمي وأشرف فؤاد التميمي، **التحليل و التخطيط المالي**، دار اليازوري العلمية،الأردن، 2008، ص.111.

أبو الفتوح علي فضاله، **التحليل المالي و إدارة الأموال**، دار وائل للنشر ،الأردن، 1995، ص.81.

اقتصادية وسياسية واجتماعية تؤثر على نشاط المؤسسة ويختلف تأثيرها من حيث الحجم والفترة والنوعية من عام لآخر، مما يجعل من الصعب الاعتماد على نتائج المقارنة؛

- لا تتميز المقارنة بواسطة النسب المحاسبية بمثل الوضوح التي تتميز به وحدات القياس كالمتر والعدد والكيلو وغيرها من وحدات القياس المتعددة، فإذا نظرنا إلى مؤشر ربحية المبيعات على سبيل المثال، فإن ارتفاع هذه النسبة يدّل مبدئيا على كفاءة عالية للمؤسسة ولكن من زاوية أخرى فإن هذه النسبة لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة معدل العائد على الأموال الخاصة، وقد يكون من الأفضل تخفيض هامش الربحية لزيادة المبيعات وبالتالي زيادة صافي الربح وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع معدل ربحية الأموال الخاصة؛
- قد تختلف المؤسسات في أسس تصنيف العناصر وأسس الاعتراف بالأصول والخصوم ومعالجة الإيرادات والمصروفات، كما قد تختلف في المبادئ والسياسات المحاسبية المتبعة عند إعداد القوائم المالية، وكل ذلك يؤثر على عملية المقارنة وصدق ودقة نتائجها؛
- أن التضخم من العوامل المهمة التي تؤدي إلى نتائج غير حقيقية للنسب المالية، فعلى سبيل المثال الموجودات الثابتة تقييم بالكلفة الدفترية التاريخية وغيرها من الفقرات التي قد تشتري بأسعار مختلفة ويتطلب إدراجها في الميزانيه العموميه بأسعارها.، لذلك إذا لم نعالج آثار التضخم على البيانات المحاسبيه، تفقد النسب المالية قيمتها كأداة تحليل.

تعتمد مؤشرات الأداء المالي في إعدادها على عناصر القوائم المالية التي تعبر عن وضع المؤسسة في لحظة إعدادها، والقيام بأي إجراء سيؤثر على عناصر القوائم المالية وبالتالي على المؤشرات المالية، وهذا ما سيؤثر على مصداقيتها كأداة للتخطيط والرقابة المستقبلية.

المطلب الثاني: أنواع مؤشرات الأداء المالي.

هناك عدد كبير من النسب المالية التي يمكن حسابها ولكن اختيارها واستخدامها، إنما يعتمد على الأهداف والأغراض المستخدمة فيها، وإن ما يهمنا هو النسب المالية التي تساعد على تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، انطلاقا من الميزانية العامة وجدول حسابات النتائج وهي على النحو التالي:

الفرع الأول: نسب السيولة

تعتبر نسب السيولة من أقدم النسب استخداما واستحواذا على اهتمام الكثير من الأطراف وعلى رأسهم الدائنين.

1- مفهوم نسب السيولة:

توضح نسب السيولة مدى مقدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل في مواعيدها باستخدام ما لديها من أصول متداولة يمكن تحويلها إلى نقد في فترة زمنية قصيرة كالبضائع وأوراق القبض[1].

[1] مدحت صادق، **أدوات وتقنيات مصرفية**، دار غريب للطباعة والنشر و التوزيع، مصر، 2001، ص269.

كما يمكن تعريف السيولة على أنها نسب تقيس القدرة على أداء الالتزامات قصيرة الأجل وتعبر عن قابلية المنشأة على تحويل موجوداتها المتداولة إلى سيولة نقدية للإيفاء بالتزاماتها المستحقة الأداء خلال القدرة المالية سنة واحدة وتستخدم مؤشرات عديدة لقياسها[1].

وبشكل عام تعرف السيولة على أنها مقدرة المنشأة على سداد التزاماتها المالية عند استحقاقها دون أن تتعرض لأي مشكلة مالية[2].

2- أهمية دراسة نسب السيولة:

تحقق السيولة العديد من الميزات الإيجابية منها[3]:

- تعزيز الثقة بالمؤسسة من قبل المتعاملين معها ومن قبل مقرضيها أيضا،
- الوفاء بالالتزامات عند استحقاقها، وتفادي خطر الإفلاس، وفي ذلك تأمين لاستمرار المؤسسة،
- المرونة في الخيار، لأن توافر السيولة لدى المؤسسة يمكنها من البحث عن المصدر الأفضل لما ترغب في الحصول عليه دون أن تكون مقيدة بمصدر معين يقدم لها الائتمان بسبب عدم توافر السيولة لديها.

3- مقاييس نسب السيولة:

يمكن أن تستخدم المؤشرات التالية وذلك لتقييم قدرة أي شركة على الوفاء بالالتزامات المتداولة[4]:

- نسبة التداول:

تعتبر هذه النسبة مؤشرا لمدى كفاية الأصول المتداولة (الأرصدة النقدية والأصول التي يتوقع تحويلها إلى نقد سائل) لتغطية مستحقات الدائنين القصيرة الأجل، وهي نسبة كمية لا تعبر في حد ذاتها عن نوعية الأصول التي تغطي الخصوم المتداولة.

- نسبة السيولة السريعة:

---

[1] عدنان تايه النعيمي، **الإدارة المالية النظرية و التطبيق**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2007، ص102-103.

[2] منير شاكر محمد و آخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، دار وائل للنشر، ط2، الاردن، 2005، ص71.

[3] سوزان سمير ذيب و آخرون، **إدارة الائتمان**، دار الفكر للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2012، ص.158.

[4] العديد من المراجع:

مدحت صادق، **مرجع سبق ذكره**، ص 270-271

حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني**، الوراق للنشر و التوزيع، ط1،الأردن، 2002، ص.270.

محمد صالح الحناوي و آخرون، **مرجع سبق ذكره**،ص.57.

هذه النسبة شبيهة بنسبة التداول فيما عدا أنها تستبعد المخزون السلعي من قيمة الأصول المتداولة؛ إذ قد يخشى أن تكون هناك بضائع غير قابلة للتصريف السريع ولا يسهل تحويلها بسرعة إلى نقدية، ولذلك فإن استبعاد المخزون السلعي يعتبر مقياسا أدق لقياس مقدرة المنشأة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.

- نسبة سيولة الذمم المدينة:

يقصد بالذمم المدينة رصيد أخر المدة الذي لم يحصل بعد، أما المبيعات الآجلة فتمثل سياسة البيع الأجل بينما تعبر 360 يوم عن طول السنة المالية.

- نسبة سيولة المخزون السلعي:

وهي تقيس مدى قرة المخزون السلعي في توليد النقد بعد أن تتم عملية البيع.

- نسبة النقدية:

وهي النسبة التي تهتم أكثر بأصول المنشأة سيولى وهي النقدية وذلك في علاقتها بالتزامات المنشأة قصيرة الأجل.

الفرع الثاني: نسب النشاط

1- مفهوم نسب النشاط:

تعرف نسب النشاط على أنها النسب التي تقيس الكفاءة في إدارة الأصل، أي تقوم بتحليل عناصر الموجودات ومعرفة مدى كفاءة الإدارة في تحويل هذه العناصر إلى مبيعات ومن ثم إلى سيولة[1].

وتعرف أيضا بأنها النسب التي تقيس مدى كفاء الإدارة في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة(مدى فعالية استخدام الأصول) وتهتم هذه النسب بتحليل استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة بصورة إجمالية (مجموع الأصول) من جهة كما تستخدم لتحليل كفاءة استخدام كل أصل من الأصول من جهة أخرى[2].

2- أهمية دراسة نسب النشاط:

يمكن حصر أهمية دراسة نسب النشاط في النقاط التالية:

- تستخدم لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الموجودات وقدرتها على الاستخدام الأمثل لها.
- تساعد إدارة المؤسسة على اتخاذ القرارات الاستثمارية، فزيادة نسب النشاط يدل على زيادة الموارد المالية المتاحة للمؤسسة وبالتالي ارتفاع الإنفاق الاستثماري مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الأسهم وارتفاع أسعارها السوقية وارتفاع عوائدها.
- تستخدم في التنبؤ بمتطلبات المؤسسة من الاستثمارات القصيرة والطويلة الأجل، فالزيادة في المبيعات تتطلب استثمارات إضافية في الأصول.

[1] عدنان تايه النعيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص.104. .

[2] عليان الشريف، وآخرون، **الإدارة و التحليل المالي**، دار البركة للنشر و التوزيع، الأردن، 2007، ص.200.

3- مقاييس نسب النشاط:

- نسب أو معدلات دوران الموجودات والمطلوبات المتداولة:

وتتمثل في[1]:

- معدل دوران الذمم المدينة:

تبيع المنشآت بضائعها بالأجل حتى تتمكن من زيادة حجم مبيعاتها وتعظيم أرباحها، لذا فإن دفاتر هذه المنشآت تظهر بما يعرف بالذمم المدينة، وهو ما للمنشأة على الغير نتيجة لبيع البضائع لأجل، وتسعى هذه المنشآت بعد ذلك لتحصيل هذه الديون لتحويلها إلى نقد لاستخدامها مرة أخرى في شراء البضائع ومن ثم بيعها، لذا فإن هذه النسبة تقيس كفاءة المنشأة في تحصيل ديونها وهو ما يؤثر بشكل مباشر على سيولة المنشأة وربحيتها، ويستخدم المحلل المالي لهذا الغرض الصيغة التالية لاستخراج معدل دوران الذمم المدينة.

- متوسط فترة التحصيل:

وتهدف هذه النسبة إلى تحديد عدد الأيام التي تقع بين بيع البضاعة على الحساب وتحصيل قيمتها: وتعكس هذه النسبة مدى استفاده الغير من أموال المنشأه يتم التعبير عن فتره التحصيل بالأيام ويستخدم معدل دوران الذمم المدينة في مقام هذه النسبة.

- معدل دوران المخزون:

أي عدد مرات قيام المؤسسة بشراء كمية من البضائع وبيعها وتقيس هذه النسبة كفاءة المؤسسة في إدارة موجوداتها من المخزون وفي قدرتها على إبقاء هذه الموجودات ضمن الحد المثالي المتناسب وحجم عملياتها، وتفيد هذه النسبة في التعرف على مدى ملائمة حجم الاستثمار في المخزون السلعي، وعلى عدد الأيام التي تحتاجها المؤسسة لبيع ما يوجد ما لديها من بضائع، وعلى معدل الأيام الذي تبقى فيه البضاعة في مستودعات المؤسسة قبل بيعها وتحويلها إلى حسابات مدينة وبالتالي إلى نقد.

- متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون:

وتعرف كذلك بعدد أيام بقاء المخزون لدى المنشأة، ويمكن استخراجها بعد استخراج معدل دوران المخزون: بحيث تصبح النتيجة أكثر وضوحا حيث التعبير عن فترة بقاء المخزون لدى المنشأة بالأيام.

- معدل دوران الذمم الدائنة:

يستخرج معدل الذمم الدائنة من قبل المؤسسات، خاصة عندما تقوم بوضع سياستها الائتمانية، حيث يتم الموازنة بين ما منحه الموردون للمنشأة من وقت لسدا ديونها وبين ما منحته المنشأة لزبائنها لتسديد ديونهم،

---

[1] العديد من المراجع:

مؤيد رضي حنفر وغسان فلاح المطارنة: **مرجع سبق ذكره**، 2006، ص.156-160.

زهرة حسن العامري السد علي خلق الزكابي، **أهمية النسب في تقويم الأداء**، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد 63، 2007، ص.119.

وأهم ما يجب مراعاته عند هذه الموازنة تجنيب المنشأة لمخاطر العسر الفني فتحرص المنشآت على أن تكون الفترة التي ستمنحها لزبائنها أقل من الفترة الممنوحة لها من قبل الموردين وضمان استمرار الأنشطة التشغيلية دون توقف هذا.

- معدل دوران رأس المال:

كلما زاد هذا المعدل كان ذلك دليلا على كفاءة إدارة صافي رأس المال العامل والعكس صحيح

- نسب أو معدلات دوران الموجودات طويلة الأجل:

وتحتوي على مجموعة من النسب نذكر منها[1]:

- معدل دوران الأصول الثابتة:

وهذا المعدل يشبه إلى حد كبير معدل دوران مجموع الأصول من حيث عوامل ارتفاعه أو انخفاضه عما هو سائد في المؤسسات المماثلة ولكنه يركز على مدى استخدام واستغلال الأصول الثابتة.

- معدل دوران إجمالي الموجودات:

تقيس كفاءة الإدارة في استغلال موجوداتها الثابتة بفعالية تحقق العائد الأقصى لها وكلما ارتفعت هذه المعدلات كان ذلك دليل جودة والعكس بالعكس.

- معدل دوران رأس المال المستثمر:

وتظهر هذه النسبة مساهمة كل دينار من الأموال المستثمرة في المبيعات ولكن ارتفاع معدل دوران رأس المال المستثمر لا يعني بالضرورة زيادة أرباح المنشأة، حيث لا بد من دراسة ربحية رأس المال المستثمر لأنه قد يكون هناك جزء من رأس المال المستثمر عاطلا عن العمل كالأصول الثابتة العاطلة عن العمل او الأصول قيد الإنشاء.

الفرع الثالث: نسب الربحية

1- مفهوم نسبة الربحية:

ربحية المؤسسة هي محصلة لمختلف السياسات المتخذة في إدارة مختلف شؤونها، لذا فإن التحليل بالنسب الأخرى عدا نسب الربحية يوفر معلومات معبرة عن الطريقة التي تدار بها المؤسسة، أما نسب الربحية فتعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية[2].

---

[1] للعديد من المراجع:

علمان شبيب و اخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص.201.

تاريخ الإطلاع: http://www.gulfbase.com/ar/investmenttutorial/subsection?id=59&SecId=107&pageID=154 12:00 2015/06/05

منير محمد شاكر وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص.76.

[2] عدنان تايه ،**مرجع سبق ذكره**، ص.106.

وتعرف نسب الربحية بأنها النسب التي تقيس ربحية المنشأة والكفاءة التشغيلية فيها أي مدى كفاءة المنشأة في تحقيق الأرباح خلال الفترة التشغيلية المحددة[1].

2- أهمية دراسة نسب الربحية:

يمكن حصر أهمية دراسة نسب الربحية في النقاط التالية:

- تمكّن نسب الربحية المستثمرين من اتخاذ القرارات المناسبة، حيث يميل المستثمر إلى التخلص من أسهم المؤسسة التي لا تحقق أرباحا مقارنة بالمؤسسات المماثلة والتي تعمل في نفس القطاع.
- مساعدة إدارة المؤسسة في اتخاذ قرارات تتعلق بتحديد المصادر، أي تحديد المجال الذي يجب على المؤسسة أن توجه فيه استثماراتها بشكل يحقق لها استخدام مواردها المحدودة للحصول على أكبر عائد ممكن.
- مساعدة إدارة المؤسسة في اتخاذ قرارات تتعلق بالرقابة، أي تقويم أداء الأقسام من أجل التمييز بين من يقدم أداء جيدا وفعالا، والأقسام التي يتصف أداؤها بالضعف وعدم الفعالية.
- مساعدة إدارة المؤسسة في اتخاذ قرارات تتعلق بالمكافآت والحوافز لمكافأة العاملين المتميزين الذين نجحوا في أدائهم.

3- مقاييس نسب الربحية:

في تحليل الربحية يتم التركيز على مجموعتين من نسب الربحية هما:

- مجموعة النسب التي تربط الأرباح بالمبيعات لتعبر عن مدى قدره نشاط البيع على توليد الأرباح

وتشمل هذه المجموعة النسب المالية التالية[2]:

- هامش الربح الإجمالي:

ويتم حساب نسبة الهامش الربح الإجمالي بقسمة الأرباح الصافية على المبيعات، وتعكس هذه النسبة مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تحقيق الأرباح من المبيعات، حيث أن هامش الربح (مجمل الربح) يختلف من صناعة إلى أخرى بحسب طبيعة المنافسة.

- نسبة صافي العائد إلى المبيعات:

تعبر هذه النسبة عن العلاقة بين صافي الربح النهائي للمؤسسة بعد الأخذ في الاعتبار الضريبة، وكافة الإيرادات أو الأرباح غير العادية، وكذلك المصروفات أو الخسائر غير العادية للمؤسسة، ومن الواضح أن هذه النسبة تتأثر بالمفردات الاستثنائية ودراسة اتجاهاتها وما إذا كانت تتجه إلى التزايد أو الانخفاض فيجب أن يكمل هذه النسبة نسبتين أخرتين تقيسان حجم المصروفات والإيرادات غير المتكررة إلى صافي المبيعات.

---

[1] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2006، ص.327.

[2] العديد من المراجع:

سوزان سمير ذيب وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص.168.

محمد سعد عبد الهادي ،**الإدارة المالية: الاستثمار و التمويل، التحليل و الأسواق المالية**، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط1، 2008، ص.167.

- مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى الاستثمارات:

وتشمل مايلي[1]:

- العائد على الاستثمار:

تقيس هذه النسبة ربحية المؤسسة ومدى كفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتشغيل المؤسسة وإدارة الأصول المستثمرة فيها، وتبين هذه النسبة قدرة الدينار الواحد المستثمر في الشركة على تحقيق الأرباح بمفهوم الربح الشامل.

وتشمل أيضا[2]:

- معدل العائد على الموجودات:

وتعتبر هذه النسبة جيدة لمقارنة ربحية المؤسسات المختلفة في استخدامها للأصول العاملة وكذلك فهي معيار مناسب لقياس كفاءة الإدارة في استخدام أصول المنشأة.

الفرع الرابع: نسب السوق

1- مفهوم نسب السوق:

توضح هذه النسب المؤشرات التي يعكسها السوق المالي نتيجة لأداء المنشأة، حيث يتم نشر هذه القيم وتوزيعها للمهتمين وتستخدم نسب هذه المجموعة في عمليات تقييم الاستثمار في أسهم المنشآت، كون أن الكشوفات والقوائم لا تفصح عن القيمة السوقية للمنشأة كما أنها تخدم محللي الأسهم في أداء مهامهم لدى تقييم الأداء المؤسسات، وكذلك المستثمرين الحاليين والمحتملين في التصرف على اتجاهات الأسعار السوقية للأسهم[3].

2- مقاييس نسب السوق:

وتشمل مايلي[4]:

- عائد السهم العادي:

وتقيس هذه النسبة ما يحققه المساهم العادي على كل سهم يحمله من أسهم الشركة.

- نسبة القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية:

هذه النسبة تبين ما إذا كانت قيمة الأسهم في السوق متدنية أو مرتفعة عن قيمته الحسابية بناءا على ما يملكه هذا السهم من حقوق لدى الشركة.

---

[1] سوزان سمير ذهب، **مرجع سبق ذكره**، ص.173- 174.

[2] آمين الشنطي وعمر شقر، **الإدارة والتحليل المالي**، دار البداية لنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص.225.

[3] نوال كنوس، **مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية و أثر ذلك على أدائها المالي**، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، نيسان 2010، ص.

[4] عمار أكرم عمر الطويل، **مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر**، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، دفعة 2005، ص.88.

وتشمل أيضا[1]:

- عائد التوزيعات للسهم:

تساعد هذه النسبة في الحكم على مدى إمكانية الاستثمار المستقبلية في مؤسسات الأعمال وذلك بالمقارنة مع عائد الاستثمارات المماثلة في السوق، فإذا كانت قيمة هذه النسبة مرتفعة فإن ذلك يعكس الرغبة القوية لدى المستثمرين في إعادة استثمار أموالهم في المؤسسة، والعكس صحيح.

الفرع الخامس: نسب المديونية(التغطية)

1- مفهوم نسب التغطة:

تعرف نسب التغطية بأنها تلك النسب التي تهدف إلى قياس مدى قدرة المنشأة على سداد الأعباء المالية الثابتة من الدخل المتاح، ومن أمثلة الأعباء المالية الثابتة فوائد القرض والإيجارات المستحقة واحتياطات سداد القروض، وهذه النسب تعد مؤشرا للمخاطر المالية التي تتعرض لها المنشأة، ومن ثم يكون لها اعتبار خاص للملاك والمقرضين والقائمين على الإدارة[2].

وتعرف أيضا بأنها النسب التي تهدف إلى إيجاد العلاقة المالية بين التزامات المشروع وقدرته على تسديد الأعباء المالية كالأقساط والفوائد، وتبين درجة الخطر المالي الذي يمكن أن يواجه المشروع ويهتم بهذه النسبة المقرضين والمالكين على حد سواء[3].

2- مقاييس نسب التغطية:

من أهم مقاييس هذه النسبة مايلي[4]:

- نسب تغطية الفوائد:

تساهم هذه النسبة بشكل مهم في دراسة قدرة المنشآت على تسديد ديونها في الأجل الطويل حيث تعرف هذه النسبة بعدد مرات تغطية الفوائد.

وتشمل أيضا[5]:

- نسبة تغطية الأعباء الثابتة:

تقيس هذه النسبة إمكانية المشروع على تسديد جميع الالتزامات السنوية الناجمة عن عمليات الإقراض أو التأجير أو دفع مستحقات حملة الأسهم الممتازة أو فوائد السندات، وتعد مقياس شامل يبين القدرة على الوفاء بالتزاماته التعاقدية الناجمة عن التمويل من خارج المشروع.

---

[1] ناصر دادي عدون، **مرجع سبق ذكره**، ص.44-45.

[2] مدحت صادق، **مرجع سبق ذكره**، ص.276.

[3] دريد كامل آل شبيب، **مرجع سبق ذكره**، ص.75.

[4] مؤيد راضي خنفر و آخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص.137.

[5] دريد كامل آل شبيب، **المرجع نفسه**، ص.104.

خلاصة الفصل:

يمكن القول أن الأداء هو وسيلة لتقييم عمل المؤسسة من جهة التكاليف والتي تعبر عن الكفاءة عن طريق النسبة بين الوسائل المستخدمة والنتائج المحققة، حيث يقدم لنا الأداء نظام متكامل مدخلاته تتمثل في الفعالية ومخرجاته تتمثل في تحقيق الأهداف، تقييم أداء المؤسسة يتمثل في تقييم أنشطتها على ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة من الزمن.

كما لا يمكن أن يكون تقييم الأداء المالي جيد إذا لم يحسن المسيرين انتقاء المعايير والمؤشرات التي تعكس أداء المؤسسة.

الفصل الثاني:

عملية اتخاذ القرار الائتماني

يعتبر قرار منح الائتمان من أهم القرارات التي تقع مسؤولية اتخاذها على الإدارة في البنوك التجارية، فمن المعروف أن البنوك تتاجر بأموال المودعين، وتهدف من ذلك الجمع ما بين نقيضين هما تحقيق السيولة المطلوبة لتلبية رغبات المودعين لديها في سحب أموالهم بالوقت الذي يرغبون فيه ذلك، وفي نفس الوقت استثمار هذه الأموال هذه الأموال المودعة لديها لتحقيق عائد كافي لتغطية النفقات التي تتكبدها جراء إدارة الأموال المودعة لديها، والإيفاء بمتطلبات الاحتياطي النقدي الذي يفرضها البنك المركزي على البنوك.

ومن هنا نجد أن التحليل الائتماني له دور كبير في عملية اتخاذ القرارات الائتمانية، فمن خلال عملية تحليل القوائم والتقارير المالية المقدمة من المقترض للبنك يمكن لمحلل الائتمان استخلاص معلومات ذات طبيعة كمية تساعد في ترشيد الاختيار بين البدائل المختلفة، وتحديد المبالغ التي يمكن للبنك أن يمنحها لطالبي الائتمان مقابل الضمانات المقدمة.

سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الائتمان المصرفي،

المبحث الثاني: المؤشرات المالية وعلاقتها بالقرار الائتماني.

المبحث الأول: الائتمان المصرفي.

إن أهمية المصارف تأتي من الأثر الهام في تحفيزها للعرض الكلي للنقود ، فهي لا تكتفي بقبول الودائع ، بل تقوم بخلقها أيضاً، ويقصد بالنظام المصرفي مجموعة المؤسسات التي تتعامل بالائتمان ، حيث تأتي معظم إيرادات البنوك من الأنشطة الائتمانية وفوائدها ، والاهتمام بالوظيفة الائتمانية هو من واجبات المصرف على اعتبار أن المركز المالي لأيّ مصرف يتأثر بمتغيرات وعناصر كثيرة إلا أن محفظة القروض بشكل خاص تحتل موقعاً هاماً ضمن بنود المركز المالي، وتنبع أهمية الإقراض في العمل المصرفي من كونه وسيلة لجمع المدخرات لإعادة ضخها في عروق النظام الاقتصادي بصور عديدة كإقراض النقود وفتح الاعتمادات وإصدار خطابات الضمان وخصم الأوراق التجارية وغير ذلك، فسلامة محفظة القروض يؤدي إلى تحقيق عوائد مرتفعة للمصرف عند أقل مستويات ممكنة من المخاطر المصاحبة لقرارات منح الائتمان.

المطلب الأول: ماهية الائتمان المصرفي.

الفرع الأول: نشأة الائتمان

إن الائتمان قديم قدم العجز لدى البعض والفائض لدى البعض الأخر، وسواء من السلع، أو النقود ولذلك فإن عمليات الإقراض والاقتراض قديمة وتزامنت مع ظهور النقود واستخداماتها، حيث وجد مقرض النقود في العصور القديمة، وفي المجتمعات البدائية، واستمر ذلك، واتسع لاحقا، حيث يمكن التمييز بين ثلاث عصور زمنية وجد فيها الائتمان، وبما يتناسب والتطور الذي حققته، وطبيعة المجتمعات في تلك العصور، والتي هي[1]:

1- الائتمان في العصور القديمة: حيث عرفت المجتمعات القديمة الائتمان، فقد عرفت مجتمعات بابل وغيرها منذ أكثر من ألفي سنة قبل الميلاد إقراض واقتراض النقود، وعمليات الرهن، واستخدام الصكوك لنقل العقارات والإيجار، ونشأت آنذاك عائلات غنية امتهنت إقراض النقود، فقد اشتهر أحبيي احد أغنياء بابل في القرن السابع قبل الميلاد بأعمال مالية كان منها الإقراض مقابل رهن، ووجدت حركة الائتمان في عهد السلالات المختلفة كالسومريين أو الكيشيين، وفي عهد حمو رابي ونبو خذ نصر، كما شمل الائتمان مختلف المجالات، منها الائتمان

[1] قليح حسين خلف، النقود و البنوك، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006، ص.265-267.

الزراعي والرهوني، وكذلك عرفت الصين القروض في حوالي 600 قبل الميلاد، وكانت القروض النقدية (قمح، فضة، ذهب) وقروض أخرى، وذاته ينطبق على الحضارات القديمة بقدر أو أخر .

2- الائتمان في العصور الوسطى: حيث استمر الائتمان وخاصة في مجتمعات أثينا وروما، وخلال العصور الوسطى، وبرز بشكل خاص اليهود في ممارسة الائتمان وتعاطيه، وفي الحقل المصرفي، والذين انتشروا بشكل واسع، وعملوا على إقامة روابط عائلية وعنصرية فيما بينهم، وأصبحوا بارزين في هذا المجال، وحتى أن الأمر وصل إلى حد احتكارهم هذا الجانب في مناطق وأوقات معينة، وارتباطا بتحريم الديانات الربا، عدا الدين اليهودي، الذي يذكر انه حرم الربا بين اليهود، ولم يحرمها مع غيرهم.

وتم اتخاذ المعابد والأماكن الكنسية محلات لتعاطي الائتمان وممارسته، وخاصة خلال القرن التاسع والعاشر والحادي عشر، واستمر ذلك خلال القرون الثلاث التالية، وقد اشتهر باسيو مثلا وهو أحد كبار تجار اليونان بعمليات الإقراض، والى الحد الذي لم يكن يمنحه للأفراد فحسب بل عظم شأنه إلى أنه كثير ما اقرض الحكومة بحكم اتساع عملياته الاقراضية وقدرته على القيام بذلك، وان المرابين: أي مقرضي النقود وهم عبارة عن مجموعة من التجار والسماسرة كانوا في فينيسيا وجنوا أهم المجموعات المصرفية في القرن الثالث عشر وحتى نهاية القرن الرابع عشر، وحتى أن اسم شارع لمبارد والذي يعتبر المركز المالي في لندن اشتق اسمه من هذه المصارف الإيطالية، وحصلت الجمهورية الفينيسية قروضا من المدن الغنية لتمويل حروبها مع الإمبراطورية اليونانية.

3- الائتمان في العصور الحديثة: إن بروز الاكتشافات، وما تبعها ورافقها من اختراعات، وما ترتب عليها من توسع تجاري واضح، وتحقق الثروة الصناعية بعد ذلك كلها أدت إلى انتشار الائتمان وتعاطي استخدامه بشكل واسع وسريع لمقابلة احتياجات التطورات الاقتصادية هذه، واتساع النشاطات المرتبطة بها، والتي تتضمنها.

ونظرا لحاجة التوسع التجاري، فقد برز اليهود في البداية في عمليات إقراض النقود بسبب نهي الدين المسيحي عن أخذ الفائدة، ونهي الكنيسة عن تعاطيها، ورغم ذلك فقد امتدت عمليات الإقراض من اليهود إلى المسيحيين بعد أن قل الالتزام بالنواحي الدينية والكنسية، وبعد أن أصبح تعاطي الفائدة أمرا شائعا، لا بل انه أصبح تقليدا أو عرفا ولذلك نشأت البنوك في معظم الدول الأوروبية في هولندا والموانئ التي تخدم التجارة في العالم، وبذلك أصبح الائتمان مصرفيا في معظمه.

وفي عصر التخصص وتقسيم العمل الواسع وزيادة المبادلات بسبب اتساع النشاطات الاقتصادية ارتباطا بالثورة الصناعية فقد برزت واتسعت بشكل واضح الجهات التي تتعاطى الائتمان وتتعامل به ومنها المصارف التجارية والمصارف المتخصصة وبيوت الادخار والاستثمار والمؤسسات المالية الأخرى كشركات التأمين، وغيرها من الجهات التي ترتبط بذلك وارتبط بذلك الائتمان بدرجة أكبر بالمصارف، أي تأكد دور الائتمان المصرفي وأهميته في الاقتصاد.

الفرع الثاني: مفهوم الائتمان المصرفي وأهميته

1- مفهوم الائتمان:

هناك العديد من المفاهيم المتعلقة بالائتمان منها[1]:

الائتمان لغويا:

احد مشتقات كلمة (أمين) أي بمعنى سلم بعيد عن الخطر والأذى (وائتمن) تعني وضع ثقته واطمئن أي بعيدا عن الأذى والمخاطر.

ويعرف مصرفيا:

منح البنك الائتمان لعملائه سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين، ويتم منح الائتمان بناءا على طلب العميل، وإما أن تكون على شكل تسهيلات ائتمانية مباشرة: كالجاري مدين(السحب على المكشوف)، والقروض، والكمبيالات، أو على شكل تسهيلات ائتمانية غير مباشرة كالكفالات والإعتمادات، وتكون مقابل شروط ومدة محددة وضمانات معينة يتم الاتفاق عليها، فالتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل إدارة الائتمان في البنوك قد تكون على شكل سقوف دائمة تجدد سنويا، أو لمرة واحدة.

بينما يعرفه البعض الأخر بأنه عملية بمقتضاها يرتضي البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة، أن يمنح عميلا بناءا على طلبه سواء حالا أو بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية أو صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد أو إقراض العميل لأغراض استثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير[2].

ومما سبق يمكن تعريف الائتمان المصرفي بأنه أهم النشاطات التي تقوم بها المصارف وأكثرها حساسية والتي مهمتها تمويل المنشآت بالتمويل الذي تحتاجها ولكن وفق ضوابط وشروط وأسس مستقرة متعارف عليها.

2- أهمية الائتمان المصرفي:

يلعب الائتمان دورا هاما في النشاط الاقتصادي، حيث تتمثل مهمته الأساسية في توفير الأموال وتعبئتها في قنوات الاستثمار للدفع بالنشاط الاقتصادي نحو التقدم، ويمكن تلخيص أهمية الائتمان في الأتي[3]:

[1] داود محمد عثمان، **إدارة و تحليل الائتمان و مخاطره، دار الفكر للنشر و التوزيع**، ط1، الأردن، 2013، ص24.

[2] حسن سمير عشيش وظافر الكبيسي، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض**، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 2010، ص.58.

[3] www.olc.bu.edu.eg/olc/images/4th-5.pdf. 13:00 2015/05/28 تاريخ الاطلاع

- زيادة الإنتاج: إنشاء المشروعات الصناعية والزراعية والخدمية الجديدة وكذلك تطوير القائم منها والتي تحتاج إلى أموال كثيرة تفوق الموارد الذاتية لهذه المشروعات لذلك تلجأ هذه المنشآت إلى الاقتراض من البنوك أو إلى إصدار سندات وطرحها على الجمهور، وتلعب البنوك دورا كبيرا في توفير مثل هذه التسهيلات.
- زيادة الاستهلاك: الائتمان يمكن المستهلكين من الحصول على بعض السلع الاستهلاكية المعمرة وغيرها من السلع على الرغم من عدم قدرتهم على دفع قيمتها في الوقت الحاضر وذلك بمنحهم التمويل اللازم لشراء هذه السلع على أن يتم سدادها على أقساط بضمان دخولهم المستقبلية.
- توزيع الموارد على مختلف الأنشطة الاقتصادية: يلعب الائتمان دورا هاما في توزيع الموارد المالية المتاحة لدى الجهاز المصرفي في مختلف القطاعات حتى يحقق الاقتصاد نموا متوازنا بما يخدم السياسة الاقتصادية والائتمانية وبما يكفل تحقيق الأهداف المرسومة
- تسهيل عملية التبادل التجاري: استخدام الإعتمادات المستندية والتي تمثل أحد أشكال الائتمان المصرفي يوفر طريقة سهلة للدفع في التجارة الخارجية مع ضمان حقوق المستورد والمصدر.

الفرع الثالث: خصائص الائتمان المصرفي

يمنح الائتمان المصرفي للمؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والمؤسسات الكبيرة باعتبارها أكبر حجما ونوعا مقارنة بالمؤسسات الصغيرة فتحتاج أكثر للائتمان المصرفي لتمويل مشاريعها وباعتباره النشاط الأكثر شيوعا فهو يمتع بهذه الخصائص[1]:

- الثقة بين الطرفين: وهي من أهم خصائص الائتمان فلا بد من البنك أن تكون له ثقة في الزبون الذي سوف يقوم بالتسديد في الوقت المحدد.
- تحديد مدة الاستحقاق: يجب أن تكون فجوة زمنية بين منح الأموال واستحقاقها.
- التعهد والمبادرة: يعد البنك الزبون بمنحه الائتمان بعد موافقة هذا الأخير على شروط العقد.
- الربح أو الفائدة: يجب على الزبون دفع ثمن القيام باستخدام هذه الأموال المتمثلة في الفائدة.

[1] حابس إيمان، **دور التحليل المالي في منح القروض**، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص بنوك و مالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010 2011، ص17.

الفرع الرابع:أنواع القروض المصرفية.

تختلف القروض على حسب آجالها وتبعا للمقترضين والأغراض التي تستخدم فيها والضمانات المقدمة، وبالتالي تبويب القروض تبعا لذلك يسهل على البنك تتبع نشاطه وبمعرفة الأسباب التي أدت إلى تقدمه أو تأخره. ومقارنة أنواع نشاطه بما تقدمه البنوك الأخرى. وفيمايلي نتناول القروض المصرفية من خلال تلك المعايير للتبويب:

1. القروض بحسب المدة: تنقسم القروض من حيث المدة إلى نوعين رئيسيين[1]:

- القروض قصيرة الأجل:

تعتبر قروض قصيرة الأجل والتي تسمى بقروض رأسمال التشغيل من أهم القروض المصرفية، إذ حتى في الدول التي لا تتخصص فيها المصارف لآجال قصيرة، فان القروض موضوع البحث تكون ذات أهمية بارزة وتؤلف نسبة ملحوظة من مجموع القروض المصرفية، وتستخدم هذه القروض في العادة لغرض شراء المخزون أو البيع على الحساب أو تعزيز باقي فقرات الموجودات المتداولة، أو سداد مصروفاتها التشغيلية.

- القروض طويلة و متوسطة الأجل:

وهي القروض التي تزيد آجالها عن سنة وقد تصل إلى عشر أو عشرين سنة، حيث تمنح لتمويل الأنشطة والعمليات ذات الطبيعة الرأسمالية كمشاريع الائتمان أو بناء المصانع أو إقامة مشاريع جديدة.

2. القروض المصرفية بحسب الضمان:

وتنقسم طبقا لهذا المعيار إلى[2]:

- قروض مضمونة: وهي التي يقدم مقابلها ضمانات عينية أو شخصية وبالتالي تنقسم إلى:

– قروض بضمان شخصي: وتمنح دون ضمان عيني، بل يعتمد البنك على مكانة المركز المالي للعميل.

– قروض بضمان عيني: وقد تكون قروض بضمان بضائع، تودع لدى البنك كتأمين للقرض، أو قروض بضمان الأوراق المالية، ويودع لدى البنك أسهم وسندات يشترط فيها أن تكون جيدة وسهلة التداول أو قروض بضمان كمبيالات، وتظهر الكمبيالات للبنك والخاصة بالأشخاص الذين يتفاعل معهم العميل وهناك قروض بضمان، مستخلصات المقاولين وقروض بوثائق التأمين، وقروض بودائع لأجل وشراءات الإيداع والاستثمار.

---

[1] رضا صاحب أبو محمد آل علي، **إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر**، دار الفكر الجامعي، الأردن،2002 ص219.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، مصر، 2000 ص 116-117.

3. القروض المصرفية بحسب الأغراض أو النشاط الاقتصادي:

وتنقسم القروض طبقا لهذا المعيار إلى[1]:

- قروض استهلاكية: تمنح هذه القروض للأفراد الذين يكونون بحاجة إلى أموال أو تدعيم من أجل سد حاجاتهم المعيشية المختلفة، أو في الحصول على سلع الاستهلاك الشخصي أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها على أن يتم سدادها من دخله في المستقبل أو بتصفية بعض ممتلكاته وتقدم ضمانات لها مثل: أوراق مالية، رهن عقاري...الخ.
- قروض إنتاجية: هي عبارة عن مبالغ مالية توجه نحو القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي تتمثل في قطاع الصناعة الذي يحتاج إلى مواد أولية وآلات وغيرها من الوسائل الضرورية وكذلك القطاع الزراعي الذي يهدف إلى إشباع رغبات الأفراد عن طريق زيادة الإنتاج، إذ تلجأ المؤسسة إلى طلب المساعدة من البنك بطلب قرض لتمويل محصولها الزراعي وزيادة عوائده، أو لتمويل قطاع التجارة الذي يقتصر مجال تعاملاته على التصدير والاستيراد.
- قروض استثمارية: يقصد به القرض الممنوح لتحويل المشاريع الاستثمارية وهذا قصد تكوين رأس مال ثابت، والذي يبقى في المؤسسة لفترة زمنية طويلة مثل العقارات، الأراضي، المباني...الخ، وتمنح القروض الاستثمارية لبنوك الاستثمار وشركات الاستثمار لتمويل إكتتابها في سندات وأسهم جديدة، تمنح القروض الاستثمارية في شكل قروض مستحقة عند الطلب أو لأجل سماسرة الأوراق المالية، وتمنح أيضا للأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم للأوراق المالية.

وهناك أيضا[2]:

- قروض الاستغلال: قروض الاستغلال عبارة عن قروض قصيرة الأجل، تسمح بمواجهة ظرف مؤقت، تتراوح مدة هذا النوع من القروض من بضعة أيام إلى بضعة شهور ولا تتجاوز السنة الواحدة، تلجأ المؤسسة لهذا النوع إذ أرادت التغطية النسبية لاحتياجات خزينتها وإذا أرادت مواجهة عملية تجارية من زمن محدود.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها**، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص ص، 113 115.

[2] صادي خديجة، **محاولة تقنية للشبكات العصبية الإصطناعية لتسير خطر عدم تسديد القرض**، رسالة ماجستر غير منشورة، جامعة الجزائر، 1999، ص64.

4. القروض بحسب المقترضين:

وتنقسم القروض طبقا لهذا المعيار إلى[1]:

- قروض للأفراد وقروض للشركات والبنوك الأخرى.
- قروض للقطاع الخاص وقروض للحكومة والقطاع العام.
- قروض للمستهلكين وقروض للمنتجين وأصحاب الأعمال.

المطلب الثاني: السياسة الائتمانية

الفرع الأول: تعريف السياسة الائتمانية

يمكن تعريف السياسة الائتمانية بأنها مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها وبناء على ذلك فإن سياسة الائتمان في البنك أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة. وأن تكون هذه القواعد مرنة ومبلغة إلى جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقراض[2].

وتعرف أيضا بأنها تلك السياسة التي ترسمها الإدارة العليا (المتمثلة في مجلس المصرف) والتي يتقرر فيها مجالات استخدام الأموال واهم قواعد منح الائتمان. إن الغرض من السياسة الائتمانية هو التأكد من[3]:

- سلامة القروض التي يمنحها المصرف.
- تحقيق عوائد مرضية وتنمية أنشطة المصرف وتوفير الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في مراحلها المختلفة.

ومنه نستنتج بأن سياسة الائتمان مجموعة القرارات المتعلقة بتحديد المعايير الائتمانية، شروط منح الائتمان، سياسة التحصيل، إجراءات متابع الائتمان.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية** ، مرجع سبق ذكره، ص.118.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وادارتها**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية،2000، ص118.

[3] أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية مدخل ادارة المخاطر**، الذاكرة للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2013، ص149.

ويستخلص مما تقدم أن هناك أربعة متغيرات رئيسية تشكل السياسة الائتمانية للبنوك، يوضحها الشكل هي:

الشكل(03): متغيرات السياسة الائتمانية بالبنوك

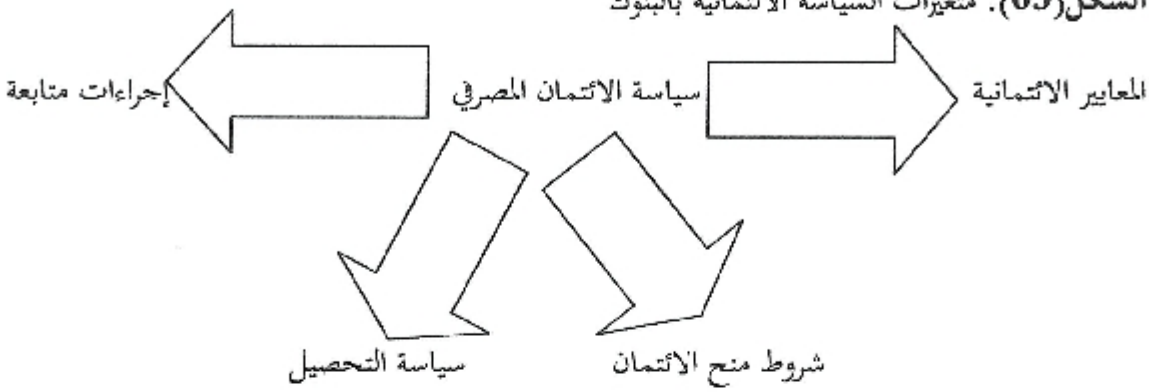

المصدر:طارق طه، **إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات**، دار الجامعة الجديدة، 2007، ص304

الفرع الثاني: مكونات السياسة الائتمانية

يمكن تحديد أهم مكونات السياسة الائتمانية بما يأتي:

1- الالتزام بالقيود القانونية (Legal Consideration) وهي كالآتي[1]:

ينبغي أن تتفق السياسة الائتمانية التي ينتهجها المصرف مع القواعد والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي، سواء المتعلقة بالحد الأقصى للإقراض وأسعار فوائدها وعمولاتها والضمانات وطريقة تسديد مبلغ القرض مع الفوائد المترتبة عليه، ونوعية الجائز تمويلها.

2- تقرير حدود ومجال الاختصاص: (Delegation of authority)

حيث تبين السياسة حدود ومجال الاختصاص ومستوى اتخاذ القرار في مجال منح القروض والتسهيلات، وعلى أن يقر مجلس الإدارة هذه التفويضات وحدودها كل سنة على الأقل.

3- تحديد أنواع القروض التي يمنحها البنك:

من المكونات الأساسية لسياسة الإقراض في البنك النص على القروض التي يتعامل فيها البنك، وبذلك يتم الفصل المبدئي بين المقبولة أي التي تتماشى مع سياسة البنك، وتلك الغير مقبولة.

4- التكلفة أي سعر الفائدة والمصاريف الإدارية: (pricing)

---

[1] العديد من المراجع:

رضا صاحب أبو حمد آل علي، **مرجع سبق ذكره**، ص.220.

عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، لبنان، 2004، ص.143- 144.

يمثل هذا العنصر التكلفة المترتبة عن منح الائتمان سواء في شكل مصاريف إدارية وعمولات أو سعر فائدة، وقد تتعدد وجهات النظر في هذا الشأن ولكن من الأفضل توحيد تكلفة الخدمة المؤداة داخل المنطقة الواحدة إذا كانت هذه التكلفة تحدد مقدما —وبصفة عامة– لا بد من وجود خطوط أو معايير إرشادية تزود بها إدارة الائتمان لتقدير التكلفة حتى لا يحدث اختلاف بين الأفراد مما قد يسيء إلى البنك.

5- المنطقة التي يخدمها البنك:

يجب أن يتقرر مقدما المنطقة التي يخدمها البنك ويمتد نشاطها إليها والتي تتوقف على حجم البنك ومقدرته على خدمة عملاءه، وقدرته على تحمل مخاطر منح الائتمان ولا شك أن لرأس مال البنك تأثير في تحديد هذه المنطقة.

الفرع الثالث: أهداف السياسة الائتمانية

إن الهدف الرئيسي من وضع السياسة الائتمانية للبنك هو إيجاد إطار عام وعوامل محددة يسترشد بها مسئولو الائتمان عند اتخاذهم للقرارات الخاصة بمنح التسهيلات المصرفية أو عدم منحها، بالإضافة أنها أداة تساعد الإدارة في تحديد وتخطيط أهدافها وفي الرقابة عليها، حيث إن وجود مثل هذه العوامل يشكل ضمانا لوحدة العمل في البنك، وان غيابها يؤدي إلى اختلاف في أسس اتخاذ القرارات.

وعليه فقد تعددت أهداف وضع سياسة ائتمانية للمصرف، وأهم هذه الأهداف مايلي[1]:

- منع التضارب في اتخاذ القرارات داخل المصرف، وإيجاد قدر من وحدة الفكر والتنسيق والفهم المشترك بين المصرف وعملاءه.
- ترشيد القرار الائتماني بالمصرف، بتحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها، والمجالات التي لا يجب التوظيف فيها، ومن ثم المحافظة على الائتمان الممنوح، وحسن استخدام أموال عملاء المصرف المودعين.
- ضمان عائد مناسب للمصرف عن طريق التقليل من الخسائر وزيادة الأرباح، ومن ثم المحافظة على استمراره في تأدية رسالته وتوسيع نطاقها ودعمها باحتياطيات تتراكم تقوي من سلامة ومتانة المركز المالي والسوقي للمصرف.
- التوافق مع الاتجاه العام لراسم السياسة الاقتصادية القومية، وإحداث الانسجام بين البنك وبين الدولة من حيث تبني المصرف للأولويات التي حددتها الدولة في خطط التنمية الاقتصادية، وتوظيف جانب من مواردها فيه.

---

[1] مراد سالم الطلاع، **إدارة العملية التفاوضية في قرار منح الائتمان**، قدمت هذه الرسالة للحصول على درجة الماجستير، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2010، ص.60-61.

الفرع الرابع: العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية

هناك مجموعة من العوامل المختلفة تؤثر في السياسة الاقراضية للمصاريف يمكن عرضها كما يلي[1]:

1- رأس المال: يكون هذا الأخير حافزا بالنسبة للبنك حيث تزيد ثقته اتجاه عميله لأنه يضمن استرداد أمواله المقرضة مهما زادت مدتها، ويستنتج البنك ذلك من جراء دراسة للميزانيات المقدمة من طرف العميل في ملف طلب القرض إذ كلما ارتفع مقداره زادت ثقة البنك وقابليته على تحمل جميع مخاطر الائتمان.

2- الربحية: في عملية الاقتراض يسعى البنك إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، ولكي يتسنى له ذلك عليه بانتهاج سياسة إقراضية متساهلة تتمثل في فرض معدلات فائدة عقلانية.

3- استقرار الودائع: فالبنك الذي يواجه تقلبات استثنائية في حجم ودائعه يضطر إلى إتباع سياسة مالية متحفظة لتغطية هذه المتغيرات.

4- تنافس البنوك: باختلاف البنوك وكثرتها، تزداد المنافسة فيما بينهم لجلب أكبر عدد ممكن من العملاء مع إغرائهم بتسهيلات ومزايا تختلف من بنك لآخر.

5- السياسة النقدية العامة: البنك المركزي يتخذ سياسة مشددة عندما تكون طلبات الإقراض في حدها الأقصى والتخفيف من حدة هذه السياسة المتخذة في حالة الركود الاقتصادي.

6- الظروف الاقتصادية العامة: تؤثر هذه الظروف مباشرة على النشاط الائتماني للبنوك، إذ كلما كانت هذه الظروف مستقرة، كلما كانت حافزا أكبر للبنوك لتسهيل في إجراءات منح القروض، وفي حالة العكس فستؤثر سلبا على نشاط البنوك مثلا في حالة التضخم.

7- حاجات المنطقة: فقد يضطر البنك إلى التساهل في قروضه حتى يسمح بتنمية وتطوير بعض المناطق ويكون ذلك حافزا بالنسبة إليه لكي يكتسب مودعين جدد ويزيد من حجم قروضه مستقبلا.

8- قابلية موظفي المصرف: كلما زادت خبرتهم وقدرتهم وتطورت تقنياتهم المستخدمة في مجال تسيير البنوك كلما زاد حجم القروض وزاد معها عدد العملاء لأنه باستخدام أفضل التقنيات وأحسنها، تستطيع البنوك استقطاب أكبر عدد من المتعاملين في وقت قصير جدا.

لذا ينبغي مراعاة المنطقية في سياسة الإقراض للبنك والتي قد تختلف من بنك لآخر وتعكس حجم البنك ومكونات الأصول والخصوم وربحيته ورأسماله والمخصصات الخاصة بالقروض المشكوك في تحصيلها وكفاءة العاملين

---

[1] شاكر القزويني، **محاضرات في النقود والبنوك**، الطبعة 02 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص.112.

في هذه الإدارة، ومما لاشك فيه فإن سمعة البنك والسوق الذي يخدمه وخصائصه لهما أثر في تحديد درجة المخاطر التي يتحملها البنك المترتبة على عملية الإقراض[1].

المطلب الثالث: المخاطر الائتمانية.

تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد أو القطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد.

الفرع الأول: ماهية المخاطر الائتمانية

1- تعريف المخاطرة: يمكن تعريف المخاطرة بأنها[2]:

ظرف أو وضع في العالم الواقعي يوجد فيه تعرض لوضع معاكس، وبشكل أكثر تحديدا، ويقصد بالمخاطرة " حالة يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة المتوقعة أو المأمولة ".

من التعريف يتبين أن المخاطرة عباره عن حالة أو وضع في العالم الواقعي: مزيج من الظروف في البيئه الخارجية وفي هذا المزيج من الظروف توجد إمكانية لحدوث خسارة.

2- تعريف المخاطر الائتمانية:

يمكن تعريف المخاطر الائتمانية بصفة عامة على أنها[3]:

المخاطر التي تنشأ عن عدم قدرة الزبون على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك عند تاريخ الاستحقاق، أو عدم السداد حسب الشروط المتفق عليها مما ينتج عن ذلك خسائر مالية. وتعد المخاطر الائتمانية من بين أهم المخاطر التي تواجهها البنوك، فقد أشارت نتائج الاستبيانات التي أجريت على عدد من البنوك الكبرى في كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية إلى أنّ المخاطر الائتمانية تمثل نصف المخاطر البنكية.

وعليه فإن المخاطرة الائتمانية هي عدم استعادة الفائدة أو أصل المبلغ المقرض أو كليهما من المصرف أو نتيجة

---

[1] عبد الغفار حنفي ورسمية قرياقص، **الأسواق و المؤسسات المالية : بنوك تجارية، أسواق الأوراق المالية، شركات التأمين، شركات الإستثمار**، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 95.

[2] محمد داود عثمان، **إدارة و تحليل الائتمان و مخاطره**، دار الفكر ناشرون و موزعون، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص.215 .

[3] Diersch michel et petey joël, **Mesure et gestion du risque de crédit dans les institutions financières**, revue banque édition, Paris, 2ème édition,2008 , page.17.

الاستثمار في الأوراق المالية غير ما حدد[1].

وعلى ضوء هذا التحديد يمكن بلورة عدة احتمالات لماهية المخاطرة الائتمانية كما يلي:

- ان المخاطرة الائتمانية هي نوع من أنواع المخاطر يركز على ركني الخسارة والمستقبل.

لا تقتصر المخاطرة الائتمانية على نوع معين من القروض أو الائتمان، بل على جميعه، ولهذا فإن جميع القروض والائتمانات محفوفة بدرجة معينة من المخاطرة، بل يمكن لأي مصرف أن يستمر بأعماله إذا لم يتعرض إلى بعض القروض المحفوفة بالمخاطر.

- إن السبب الرئيسي وراء المخاطرة الائتمانية هو المدين، بسبب عدم استطاعته أو عدم التزامه أو عدم قيامه برد أصل القرض وفوائده.

يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية في العملية الائتمانية بعد انجاز عقدها، سواء كان في المبلغ الائتماني (القرض+الفوائد) أو في توقيتات السداد.

- المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المقرض ولا يواجهها المقترض ولذلك فهي تصيب كل شخص يمنح قرضا سواء كان بنكا، أو مؤسسة مالية، أو منشأة أعمال تبيع لأجل.

ويمكن تلخيص ما تقدم من الاحتمالات التعريف، الشامل التالي:

المخاطر الائتمانية هي التي تنشأ عن عدم الدفع أو إعادة جدولة المدفوعات في أي موعد من مواعيد الاستحقاق، أو من الأحداث المرتبطة بالتغيرات الناجمة في نوعية الائتمان والتي تؤدي إلى خسارة البنك. وأن خسائر الائتمان هي عنصر يمكن التنبؤ به من عمليات الإقراض[2].

الفرع الثاني: أنواع مخاطر الائتمان:

يمكن تقسيم مخاطر القروض المصرفية إلى نوعين هما:

1- المخاطر النظامية(systematic Risks): يمكن القول على المخاطر النظامية كونها[3]:

تشير المخاطر النظامية إلى المخاطر التي تتعرض لها القروض كافة، بغض النظر عن تنوع القروض، وقدرة المقترض على السداد، ومجالات استخدام القروض، نتيجة لأسباب تتعلق بالنشاط الاقتصادي واستقرار البلد، ومن الأمثلة

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع و تقديم الائتمان**، الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص.209.

[2] Gerrard schroeck, **risk management and value creation in financial institutions**, john wiley & sons, Canada, 2002, page.170-171.

[3] رضا صاحب أبو حمد آل علي، **مرجع سبق ذكره**، ص.225-226.

على هذا النوع من المخاطر النظامية: مخاطر التضخم، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر الركود الاقتصادي، مخاطر تقلبات السوق.

- مخاطر التضخم:(Inflation Risk)

تؤدي مخاطر التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود المستثمرة في أصل القرض والفوائد التي يحصل عليها.

- مخاطر أسعار الفائدة:(Interest - Rate Risk)

تمثل مخاطر أسعار الفائدة عدم التأكد أو تقلب الأسعار المستقبلية للفائدة، فإذا ما تعاقد المصرف مع الزبون على سعر فائدة معين ثم ارتفعت بعد ذلك أسعار الفائدة السائدة في السوق عموما، وبالتالي ارتفع سعر الفائدة على القروض التي تحمل نفس درجة مخاطرة القرض المتفق عليه، فذلك يعني أن المصرف قد تورط في استثمار يتولد عنه عائد يقل عن العائد الحالي السائد في السوق.

- مخاطر الكساد:(Depression Risk)

تشير مخاطر الكساد إلى الآثار السلبية التي تعصف بنشاط المقترض، وبالتالي قدرته على الوفاء بالتزاماته قبل المصرف.

- مخاطر السوق:(Market Risk)

وتتمثل مخاطر السوق في تلك المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في السوق بصورة سلبية، وبالتالي تتأثر بها قدرة المقترض على السداد، ويمكن للمصارف أن تحد كثيرا من الآثار السلبية النظامية من خلال اعتمادها على نظم المعلومات المبنية على الحسابات الآلية في التنبؤ وتقييم كافة المتغيرات الاقتصادية والسياسية المتوقع حدوثها، أي تحليل عناصر البيئة العامة (General Environement).

2- المخاطر اللانظامية:

ويقصد بها المخاطر الناجمة عن أسباب تتعلق بالمقترض بصورة مباشرة بحيث تؤثر سلبا على قدرته على سداد القرض مثل[1]:

- انخفاض أو تدني كفاءة إدارة المؤسسة المقترضة.
- تدهور منتجاتها وتناقص الطلب عليها نتيجة عيوب في التصنيع.
- تغير أذواق المستهلكين.
- تلف المخزون أو توقف الإنتاج نتيجة الأعطال أو الحريق أو ظروف استثنائية أو اضطرابات أو مشاكل عمل.

---

[1] أسعد حميد العلي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 161.

- المنافسة من المنتجات المحلية والأجنبية.

لذلك تسعى المصارف إلى التحري عن طالب القرض ودراسة مركزه المالي قبل منحه القرض.

3- مصادر أخرى لمخاطر الائتمان (تخص الأطراف المتصلة بقرار الائتمان):

تتعدد مصادر المخاطر الائتمانية وتتسع دائرتها لتشمل كل الأطراف المتصلة بقرار منح الائتمان والمرتبطة به إضافة إلى ما قد تطرحه الظروف العامة من مخاطر تؤثر على قرار منح الائتمان، ويمكن عرض ذلك كما يلي[1]:

- المخاطر المتعلقة بالعميل:

إن هذا النوع من المخاطر تنشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل ومدى ملاءته المالية وسمعته الاجتماعية ووضعه المالي وسبب حاجته إلى الائتمان والغرض من هذا الائتمان.

- المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل:

إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل إذ المعروف أن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع.

- المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله:

تتعدد وتتنوع هذه المخاطر في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية المتوقعة والمرتبطة بأبعاد العمليات المطلوب تمويلها في المستقبل فمثلا مخاطر الائتمان بضمان أوراق مالية يختلف عنه بضمانات عقارية كما وهناك عدة عوامل داخل الضمانات ذاتها تزيد من المخاطر أو تقلل منها.

- المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:

ترتبط هذه المخاطر عادة بالمخاطر المرتبطة بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها.

- المخاطر المتصلة بأخطاء البنك:

ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إدارة لائتمان في البنك من متابعة الائتمان المقدم للعميل ومتابعته والتحقق من قيام العميل بالمتطلبات المطلوبة. ومن الأخطاء التي تحصل والتي تسبب درجة من المخاطر وتزيد

---

[1] العديد من المراجع:

حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني، مرجع سبق ذكره**، ص.179-180.

أسعد حميد العلي، **مرجع سبق ذكره**، ص.161.

المخاطر الائتمانية هي عدم قيام البنك بحجز ودائع العميل والتي تم وضعها كضمان للتسهيلات الائتمانية وقيام العميل بسحب هذه الوديعة.

- المخاطر المتصلة بالغير:

وهي المخاطر التي ترتبط بمدى تأثير العميل طالب الائتمان وكذلك البنك الذي قدم الائتمان بأية أحداث أو أمور خارجة عن إرادتهم مثل إفلاس أحد عملاء البنك ذات المديونية العالمية.

الفرع الثالث: الركائز الأساسية لتحليل مخاطر الائتمان:

يقوم هذا التحليل على ثلاث ركائز أساسية هي[1]:

إن قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته ليست مرهونة فقط بصورة وضعه المالي كما تظهره البيانات المالية التاريخية التي يرفقها بطلب التسهيلات أو القرض، بل يجب أن لا يتم تقويم قدرته هذه بمعزل عن تقويم المخاطر الائتمانية التي تحيط بقدرته على التسديد وذلك على مدار فترة القرض.

في تقويمه لمخاطر الائتمان، يجب أن يتخطى محلل الائتمان مخاطر العميل أو الشركة طالبة القرض ليمتد هذا التقويم إلى مخاطر البيئة المحيطة بالشركة، أي مخاطر الشركة نفسها ومخاطر الصناعة التي تعمل فيها وذلك بالإضافة إلى مخاطر الاقتصاد الكلي.

كما يجب عليه أي على محلل الائتمان أن يولي اهتمامه أيضا للمرحلة العمرية للشركة المقترضة، إذ يتفق رجال الأعمال في هذا الخصوص على أن المشروعات الاقتصادية مثلها مثل الإنسان تمر في أربع مراحل عمرية متتالية هي[2]:

- مرحلة التكوين الأولي أي مرحلة النشوء والدخول إلى السوق(The introduction phase):

وتشمل هذه المرحلة السنة الأولى من تأسيس الشركة إذ تتميز بارتفاع درجة المخاطرة ومع أن هذه المرحلة تشكل فرصة ذهبية كي تحتل الشركة في المستقبل مركزا تنافسيا جيدا في السوق الذي تعمل فيه، إلا أن تدفقها النقدي خلال هذه المرحلة يكون سالبا في الغالب مما يزيد من مخاطر الائتمان.

- مرحلة النمو:(The Growth Phase)

وهي بمثابة مرحلة الشباب للشركة والتي من خلالها يمكن أن تولد مركزها التنافسي وتتزايد ربحيتها كما أن تدفقها النقدي يكون في الغالب موجبا مما يخفض من مخاطر الائتمان.

---

[1] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني**، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2003، ص.362.

[2] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني**، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2006، ص.378-379.

- مرحلة الاستحقاق: (Maturity Phase)

وهي ترادف مرحلة الشيخوخة عند الإنسان، إذ يتميز أداء الشركة خلالها بمجموعة من الأعراض مثل: مصاعب في زيادة الحصة السوقية، ظهور بوادر لطاقة العاطلة، تقادم الأصول، تناقص في الأرباح وبوادر لحدوث عجز في التدفق النقدي التشغيلي، من هنا تتزايد مخاطر الائتمان.

- مرحلة الذبول أو الاضمحلال:(The Deline Phase)

وتتميز ببروز مؤشرات سلبية واضحة لأداء الشركة مثل: طاقة عاطلة كبيرة، تدهور الحصة السوقية، تحقق خسائر تشغيلية متكررة، مما يرفع من وتيرة مخاطر الائتمان ويهدد مستقبل الشركة بالتصفية أو الإفلاس.

المبحث الثاني:المؤشرات المالية وعلاقتها بالقرار الائتماني.

من المتعارف عليه أن عملية التحليل المالي يمكن إجراؤها بأكثر من أسلوب لتعطي نتائج تساعد إدارة الائتمان في تحديد حكمها النهائي في قبول طلب الائتمان أو رفضه.

ومن أكثر أساليب التحليل المالي انتشارا وسهولة أسلوب التحليل باستخدام مؤشرات الأداء المالي لذلك وجب علينا تحديد أهم المؤشرات التي تعتمدها البنوك في منح الائتمان.

المطلب الأول: معايير منح الائتمان وإجراءات منحه وتحصيله.

الفرع الأول: معايير منح الائتمان.

يعتبر نموذج المعايير الائتمانية المعروفة 5c's أبرز منظومة ائتمانية لدى محللي ومانحي الائتمان على مستوى العالم عند منح القروض التي طبقا لها يقوم البنك كمانح ائتمان بدراسة تلك الجوانب لدى عميله المقترح كمقترض أو كعميل ائتمان وفي مايلي استعراض هذه المعايير[1]:

1- الشخصية:

تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني وهي الركيزة الأكثر تأثيرا في المخاطر الذي تتعرض لها البنوك، وبالتالي فإن أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة، فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأواسط المالية، وملتزما بكافة تعهداته وحريصا على الوفاء بالتزاماته كان أقدر على اقناع البنك بمنحه الائتمان المطلوب والحصول على دعم البنك له.

وعادة لا تتم التفرقة بين شخصية المقترض فيما إذا كان شخصا حقيقيا أو معنويا، وخاصة بالنسبة للمنشآت الصغيرة، حيث تعتمد صفاتها على مواصفات إدارتها أما بالنسبة للمنشآت الكبيرة فإن مواصفاتها تتعدى إدارتها إلى العمليات التي تقوم بها والسياسات التي تعتمدها والسجلات التي تحتفظ بها لأدائها، وعادة ما يتم تحديد الشخصية من خلال تجارب المقترض مع البنك، وثقة البنك بذلك.

وما يمكن تأكيده في تجسيد أهمية هذا العنصر في الخاطر التي تتعرض لها البنوك أخذت تركز على حالة الإفلاس التي يعلنها بعض المقترضين والتي ازدادت في السنوات الأخيرة في العالم، حتى أخذ بعضهم يخطط لها للتخلص من ديونه، فهناك فرق في المخاطرة بين مقترض يحاول تجميع أمواله وتسديد بعض التزاماته، رغم إعلان إفلاسه، وبين من يعلن إفلاسه للتخلص من الديون المستحقة لديه.

---

[1] العديد من المراجع:

سامر جلدة، **البنوك التجارية و التسويق المصرفي**، دار اسامة للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2009، ص 142 143.

حمزة محمود الزبيدي: **إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع، مرجع سبق ذكره**، ص.219 - 221.

2- القدرة:

أحد أهم العناصر التي تؤثر في مقدار المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية، ويضمن ذلك الأهمية النسبية التي تتمتع بها عنصر الشخصية، ورغم أن القدرة تحدد مقدرة المقترض في إعادة ما اقترضه من البنك، إلا أن هناك عدة آراء حددت ماهية المقدرة كمتغير في المخاطرة، ويمكن تجميع تلك الآراء في أربعة اتجاهات رئيسة مختلفة وردت عند بعض المهتمين وهي:

الاتجاه الأول:

هو تفسير القدرة من خلال اقترابها من الشخصية فهي تعني أهلية الشخص على الاقتراض.

الاتجاه الثاني:

ينصرف إلى تحديد القدرة بالقابلية الإدارية للمقترض أي أن يكون قادرا على مباشرة أعماله وإدارتها إدارة حسنة سليمة تتضمن للبنك سلامة إدارة الأموال المقدمة له في صورة قروض، ولهذا يشير البعض بالقدرة إلى قدرة العميل على إدارة أعماله وخصائص تلك الأعمال ومشروعيتها، وهل تتضمن نوعا من المخاطر المالية، وهل هي مستقرة أم عرضة للتقلبات.

الاتجاه الثالث:

وينصرف دعاة هذا الاتجاه إلى التركيز حول الأمور المالية البحتة في توضيحهم للقدرة، حيث ينصب تركيزهم حول قدرة المقترض على خلق عائد متوقع كافي لضمان مخاطرته وتسديد القرض وبشكل عام فإن قدرة المقترض على تسديد ما عليه من التزامات مستحقة اتجاه البنوك على حجم التدفق النقدي للمقترض.

الاتجاه الرابع:

وينظر إلى القدرة بمقدار حجم التدفق النقدي للمقترض، حيث ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى أن قدرة المقترض على سداد القرض إنما تعتمد على حجم التدفقات النقدية المتوقع دخولها للمقترض، كما يحدد البعض القدرة بمقدار الموارد الأساسية لسداد القرض، وهي تعتمد على التدفق النقدي السابق وكذلك التدفق النقدي المتوقع في المستقبل.

3- رأس المال:

من العناصر الأساسية لتحديد درجة مخاطر المصارف التجارية عند تقديمها للقروض هو ما يمتلكه المقترض من ثروة أو ما يملكه من أسهم وأملاك وقروض طويلة الأجل قد منحها للغير ويقصد برأس المال جميع الموجودات المنقولة وغير المنقولة التي يمتلكها المقترض مطروحا منها المطلوبات التي بذمته، ولهذا يسمى هذا الجزء من المخاطر بمخاطر الملكية وعادة ما تتأثر قدرة المقترض في سداد قرضه على قيمة رأس المال الذي يملكه، وكلما

زاد رأس المال كلما انخفضت مخاطرة المصرف والعكس صحيح، إذ أن رأس المال يمثل قوة المقترض المالية وأيضا هو الضمان الإضافي في حالة المقترض في التسديد.

4- الضمان:

ويقصد بالضمان مقدار ما يملكه المقترض من موجودات منقولة وغير منقولة والتي يرهنها لتوثيق القرض المصرفي، أو شخص ضامن ذو كفاءة مالية وسمعة أدبية مؤهلة لكي يعتمد عليه المصرف في ضمان تسديد القرض الممنوح للمقترض، إذ لا يشترط امتلاك المقترض لذلك الضمان، بل يمكن أن يكون الضمان مملوكا لشخص آخر وافق على أن يكون ضمانا للقرض، ولذلك تنوعت الضمانات حتى قسمت القروض بحسب ضماناتها فهناك القروض لضمان بضائع أو لضمان أوراق مالية وهناك قروض لضمان أقطان أو محاصيل زراعية أو لضمان رهن عقاري أو بضمان شخصي أو بدون ضمان.

5- الظروف:

على الرغم من أن الكثير من المهتمين تشير إلى أن الظروف يقصد بها الظروف الاقتصادية إلا أن الكثير منهم يناقش هذا العنصر فيتوسع فيه ليشمل الظروف البيئية المحيطة بالمقترض، ولهذا يشير البعض صراحة إلى أن الظروف تعني البيئة التي يعمل بها الفرد أو المنشأة المقترضة وهي تشمل كل ما يتعلق بالقطاع الذي ينتمي إليه الفرد أو المنشأة والتغيرات في حالة المنافسة وتكنولوجيا الطلب على السلع وظروف التوزيع ورغم أن هذا العامل محدود الأهمية من وجهة نظر تحليل مخاطر المصارف إلا أن ذلك لا يعني عدم الاهتمام بهذا العنصر.

ويمكن تلخيص العوامل السابقة في الشكل التالي:

الشكل(04): يوضح معايير منح القرض

المصدر: رحيم حسين وسليم حمود، ورقة بحث مقدمة للملتقى الوطني الأول حول: الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، 23 24 نوفمبر 2008، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة ص5.

الفرع الثاني: إجراءات منح القرض وتحصيله:

يتم تحديد إجراءات منح القروض كتابة لكي تكون بمثابة إطار عام يرشد موظفي قسم القروض إلى خطوات محددة لعملية الإقراض وأهم الإجراءات هي[1]:

1- دراسة طلبات الاقتراض:

يقوم الزبون بتعبئة طلب الاقتراض وفقا لنموذج معد من قبل المصرف ثم يدرس الطلب من حيث الغرض من القرض ومدته وجدول السداد وقد يتطلب الأمر مقابلة صاحب الطلب شخصيا.

2- التحليل الائتماني للقرض:

ويتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية من حيث شخصيته وسمعته وقدرته على سداد القرض بناء على المعاملات السابقة بالبنك، ومدى ملائمة رأس ماله من خلال التحليل المالي، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة التي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المنشأة.

3- التفاوض مع المقترض:

بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناء على المعلومات التي تم تجميعها والتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل، يمكن تحديد مقدار القرض، والغرض الذي يستخدم فيه، وكيفية صرفه، وطريقة سداده، ومصادر السداد، والضمانات المطلوبة، وسعر الفائدة والعملات المختلفة ويتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض بين البنك والعميل للتوصل إلى تحقيق مصالح كل منها.

4- اتخاذ القرار:

تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل التعاقد أو عدم قبوله لشروط البنك، وفي حالة قبول التعاقد قد يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض والتي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن المنشأة طالبة الاقتراض، معلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرفي وموقفها الضريبي، وصف القرض والغرض منه،

---

[1] العديد من المراجع:

اسعد حميد العلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 167

محمد صالح الحناوي والسيدة عبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسات المالية البورصة و البنوك التجارية**، مرجع سبق ذكره، ص.280- 282.

رضا صاحب أبو حمد آل علي، **مرجع سبق ذكره**، ص229.

والضمانات المقدمة ومصادر السداد وطريقته، وملخص الميزانية عن السنوات الثلاث الأخيرة والتعليق عليها، ومؤشرات السيولة والربحية والنشاط والمديونية، والرأي الائتماني والتوصيات بشأن القرض.

وبناء على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القرض من السلطة الائتمانية المختصة.

5- صرف القرض:

يعد توقيع عقد القرض بين المصرف والزبون مقدم طلب الاقتراض يقوم المصرف بوضع قيمة القرض تحت تصرف الزبون كلية حيث يكون من حق الزبون سحب كل المبلغ أو جزء منه.

6- سداد القرض ومتابعته:

يقوم المصرف بتحصيل مستحقاته وفقا لجداول السداد المبينة في عقد القرض الموقع بينه وبين الزبون، ولضمان متابعة عملية السداد فان من الضروري فتح ملف لكل زبون يوضع فيه كافة المستندات الخاصة بالقرض، إن دور المصرف لا ينتهي عند منح القرض بل إنه يمتد ليشمل كذلك متابعة القرض، والتأكد من تسديده في الأوقات المحددة.

الشكل(05): إجراءات منح القرض وتحصيله

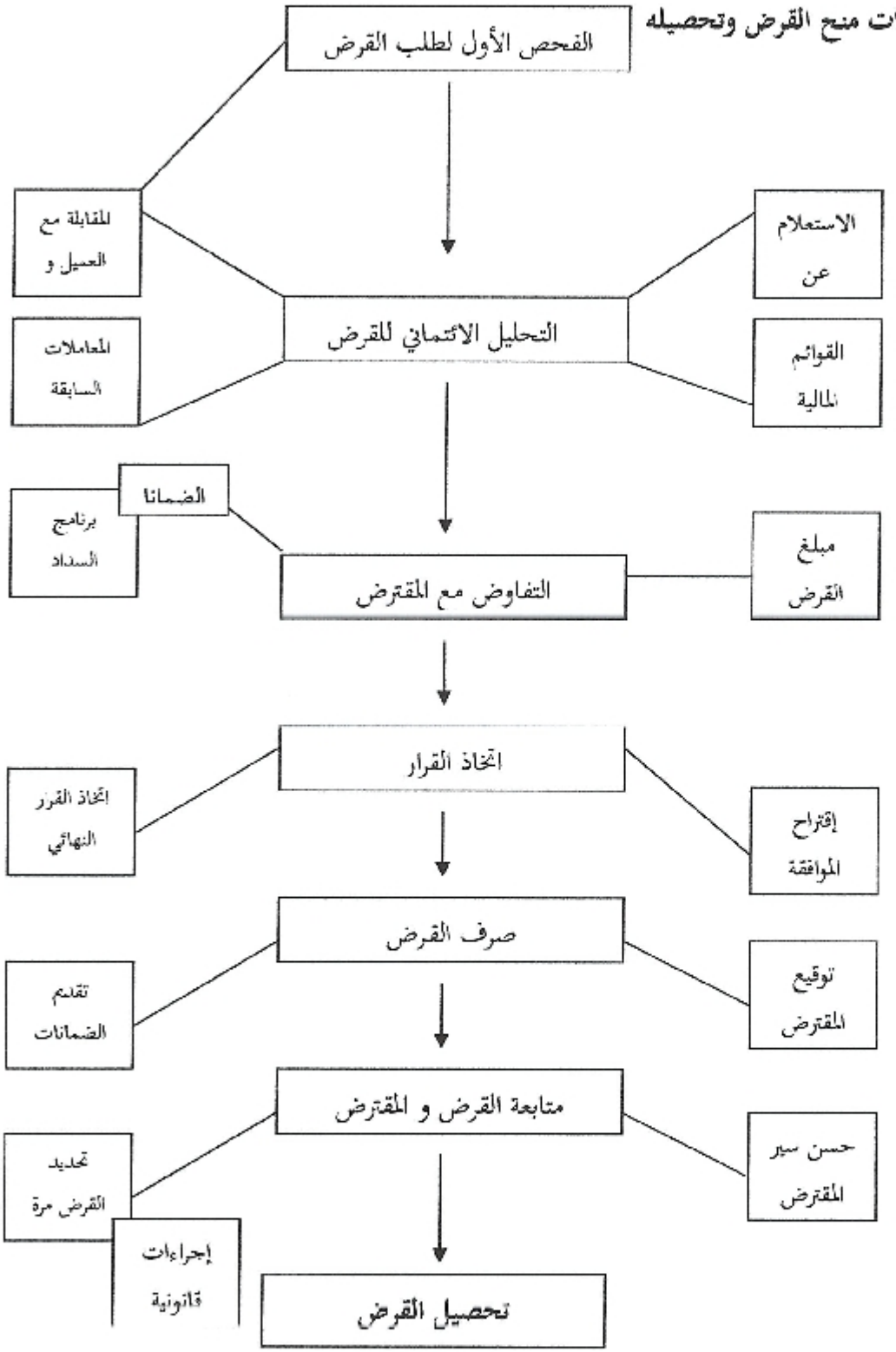

المصدر: .محمد صالح الحناوي د.السيدة عبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية**، الدار الجامعية للنشر، مصر، 1998، ص281.

المطلب الثاني: القرار الائتماني

نال موضوع اتخاذ القرارات الائتمانية اهتمام معظم المنظّرين والإداريين على حد سواء، ومرد ذلك يعود إلى كونها من أهم العمليات وأكثرها تأثيرا على الأهداف التي تسعى البنوك إلى تحقيقها، سيتم التعرض في هذا المبحث، إلى توضيح مفهوم عملية اتخاذ القرارات الائتمانية انطلاقا من تحديد مفهوم كل من اتخاذ القرار مع إبراز مختلف العوامل المؤثرة فيها.

الفرع الأول: مفهوم اتخاذ القرار

ساهم عدد من الباحثين والممارسين على حد سواء في وضع مجموعة من التعاريف لتوضيح مفهومها، وقد كانت نتيجة ذلك تقديم مفاهيم متقاربة في اللفظ ومتباعدة في المعنى والمضمون، تتمثل في القرار، اتخاذ القرار وعملية اتخاذ القرار.

تعريف القرار:

يعرف القرار بأنّه:"الناتج النهائي الذي يتم اعتماده في ضوء مراحل مختلفة للصناعة والاختيار"[1].

ويعرف أيضا بأنه اختيار بين بدائل مختلفة ويتفق هذا المعنى مع طبيعة العديد من المواقف الإدارية، حيث نجد أن المدير دائما في موقف يطلب إليه أن يختار بديلا معينا من بين عدد من البدائل المطروحة أمامه[2].

تعريف ، اتخاذ القرار:

عرف هاريسون اتخاذ القرار بأنّه:" خطة أو مرحلة من عملية مستمرة تتضمن تصميم عدة بدائل ترتبط بهدف أو أهداف، تدفع توقعات إنسان ما في هذه الخطة إلى تحديد طرق لحل معين، والتزام يوجهه إلى بذل قواه العقلية وجهوده لتحقيق الهدف أو الأهداف[3].

تعريف القرار الائتماني:

يعرف القرار الائتماني بأنه النتيجة التي يتوصل إليها متخذوالقرار الائتماني وصناعه فيما يتعلق بالموافقة على منحه[4].

---

[1] آيت بارة شفيعة، **دور القيادة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير2010 ، سطيف، ص. 90.

[2] وليد إسماعيل وآخرون، **الاقتصاد الإداري مدخل كمي في إستراتيجية اتخاذ القرار**، الأهلية للنشر و التوزيع المملكة الاردنية عمان ط1 2007 ص 49.

[3] فياض محمود أحمد وقدادة عيسى يوسف ، علبان ريحي مصطفى: **مبادئ الإدارة: وظائف المدير**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، عمان،2010، ص. 68.

[4] خالد محمود الكحلوت، **مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني**، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير: الجامعة الإسلامية-غزة، فلسطين، 2005، ص.9.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني:

لا توجد هناك سياسة ائتمانية نمطية، بل أن لكل بنك سياسته الخاصة، هذه السياسة ومع ضرورة اتسامها بالمرونة إلا أن هناك مجموعة من العوامل المترابطة والمتكاملة والتي تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني داخل أي بنك، وهي[1]:

1- عوامل خاصة بالعميل:

يمكن اعتبار كل من: الشخصية، رأس مال المقترض، قدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته، الضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل، عوامل هامة وأساسية في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على القرض المطلوب، وكذا تحديد مقدار المخاطر الائتمانية التي يمكن أن يتعرض لها البنك، ولهذا فإن تحليل البيانات والمعلومات الخاصة بالعميل سوف تزيد من القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم.

2- عوامل خاصة بالبنك:

ويمكن إبراز أهم هذه العوامل فيما يلي:

- درجة السيولة التي يتمتع بها البنك حاليا وقدرته على توظيفها، ويقصد بالسيولة قدرة المصرف على مواجهة التزاماته، هذه القدرة مرتبطة أساسا بمدى استقرار الودائع، إذ أن الودائع المذبذبة ستحد من قدرة البنك في اعتماد سياسة إقراضية شاملة، وتصبح إدارة الائتمان مطالبة بتحقيق هدفين متعارضين هما: تلبية طلبات المودعين من جهة، وتلبية طلبات الائتمان من جهة ثانية.

- رسالة البنك ونوع الإستراتيجية التي يتبناها في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها.

- القدرات التي يمتلكها البنك وخاصة الإطارات المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي، وأيضا مدى تطور التكنولوجيا المطبقة.

- استقلالية البنك.

- ضرورة الالتزام بالقيود والتشريعات القانونية التي يصدرها البنك المركزي حيث تحدد لنا إمكانية التوسع في القروض أو تقليصها وكذا الحد الأقصى للقروض ومجالات النشاط المسموح بتمويلها، وهذا من أجل تفادي أي تضارب بين سياسة البنك الائتمانية والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي.

---

[1] رحيم حسين وسليم حمود، **ورقة بحث مقدمة للملتقى الوطني الأول حول: الأساليب الكمية و دورها في اتخاذ القرارات الإدارية**، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2008، ص.6-7.

3- عوامل خاصة بالقرض: يمكن حصر هذه العوامل فيما يلي:

- الغرض من القرض: فهو قد يطلب لغرض تمويل رأس المال العامل "قروض قصيرة الأجل"، أو لغرض تحقيق توازن في الهيكل المالي "قروض طويلة الأجل".....الخ.

- مدة القرض: وهي المدة التي يطلبها العميل ويرغب في الحصول على القرض خلالها، وهل تتناسب فعلا مع إمكانيات العميل.نوع القرض المطلوب، وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في البنك.

- طريقة السداد: أي هل سيتم السداد دفعة واحدة أم على شكل أقساط دورية، وهل يتناسب مع إمكانيات كل من العميل والبنك في نفس الوقت.

- مبلغ القرض: حيث أن مبلغ القرض مهم جدا في التحليل الائتماني لأنه كلما زاد حجم القرض تطلب دراسة أكبر من طرف البنك.

الفرع الثالث: دوائر مراحل صناعة قرار الائتمان:

الشكل رقم (06) يوضح دوائر مراحل صناعة قرار الائتمان.

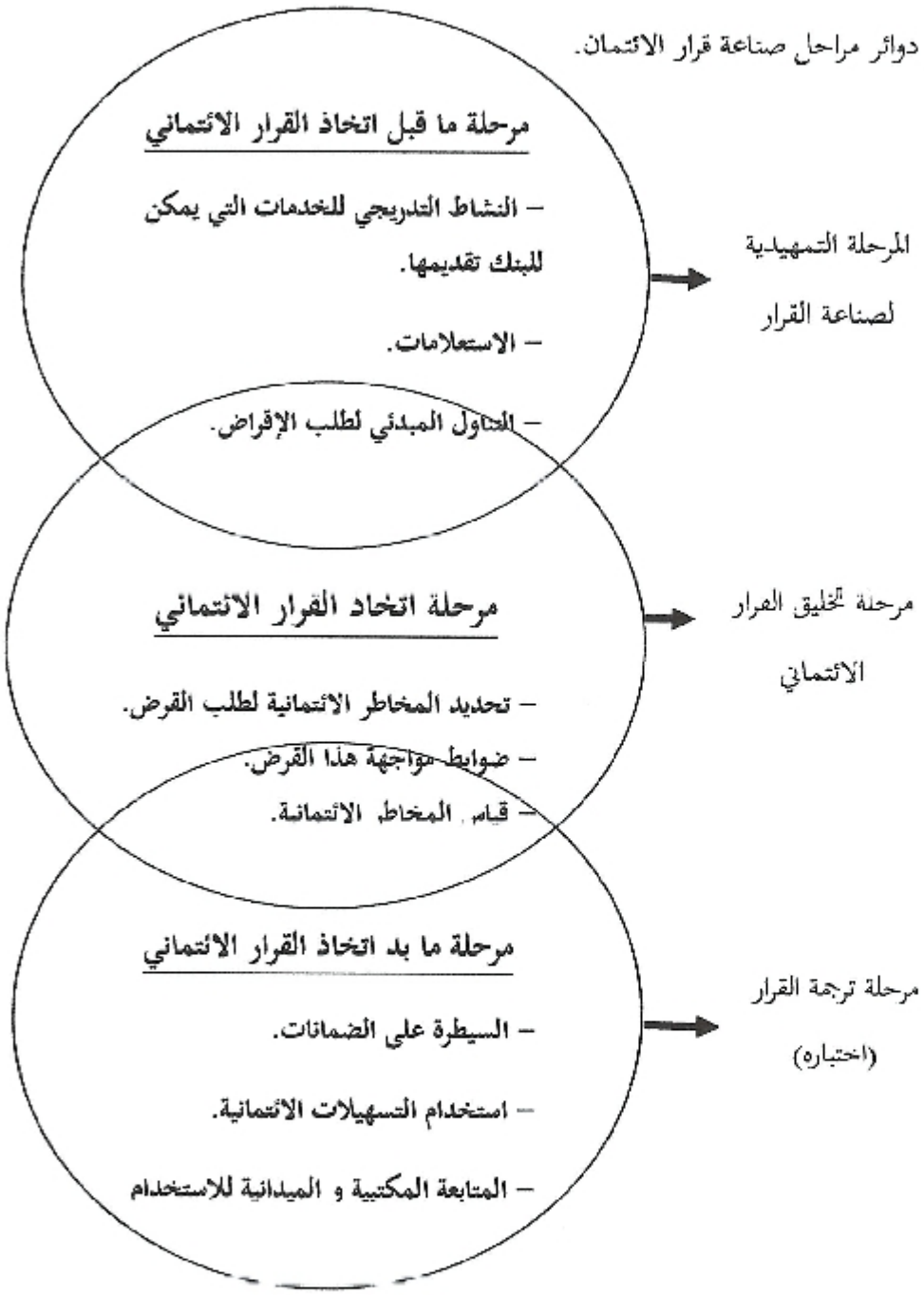

المصدر: غنيم أحمد، اتخاذ قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك، مصر: 2002، ص.67.

الفرع الرابع: شروط القرار الائتماني الجيد:

يمثل القرار الائتماني محطة هامة إن لم تكن أهمها من مجموع العمليات الائتمانية، لذلك يجب أن يوفر القرار الائتماني الواجب ويجب أن يتوفر على الشروط التالية[1]:

1. يجب أن يعتمد القرار الائتماني الجيد على عميل تتوافر له جدارة ائتمانية مرتفعة ويتصدى له باحثي ائتمان يتوافر فيهم مقومات شخصية وموضوعية ملازمة.
2. يتعين أن يحمل القرار الائتماني السليم الرفض أو القبول في ضوء الموازنة بين عائد الائتمان المتوقع والمخاطر المدروسة والتكلفة المحتملة.
3. يراعى أن يصاغ القرار الائتماني على نحو يتماشى مع طريقة وتوقيت استرداد الديون وشروط وضوابط الاستخدام بالتوافق أغراض المنح وتوقيت وضع ضمانات الائتمان تحت حيازة البنك.
4. ضرورة الأخذ بدورة القرار الائتماني كاملة ابتداءا من التقييم المبدئي لطلب الائتمان وحتى مدى مطابقته لسياسة البنك الائتمانية، فإعداد الدراسة الائتمانية بعد الموافقة المبدئية في إطار من حدود وشروط وضمانات وفي ضوء تقدير دقيق للائتمان والمخاطر المحتملة، فإصدار القرار الائتماني بالموافقة مع إحكام الصياغة بما لا يحمل تأويلا عند التنفيذ، فمتابعة الائتمان الممنوح بالتأكد من سلامة تنفيذ القرار واستمرار كفاءة مؤشرات الائتمان، وأخيرا سداد الائتمان بكافة ملحقاته في الأجل المحدد.
5. أهمية دراسة كافة العوامل المؤثرة في القرار الائتماني والتي ترتبط بالعميل بهدف قياس المخاطر الائتمانية لتحديد سبل التغلب عليها وقياسها بالعائد المتوقع منها، والتي ترتبط بالبنك تأثرا بحجم السيولة وإمكانياته المادية والبشرية واستعداده على تحمل تلك المخاطر المدروسة، والتي ترتبط بالائتمان نفسه توافقا مع السياسة الائتمانية للبنك.
6. إدراك عناصر القرار الائتماني التي تراعي الكفاءة في تحديد حجم الائتمان بالتناسب مع الغرض وطبيعة النشاط وطول دورته وموسميته وحاجة العميل وطاقته الائتمانية الفعلية، الغرض من الائتمان الممنوح وفقا للدراسة المعدة، منهج التمويل السليم والذي قد يكون الخطأ في تحديده سببا في تعثر الائتمان كمنح ائتمان قصير الأجل في مواجهة متطلبات ائتمانية بما يقود إلى ارتباك العميل وتعثره في السداد لخلل في توقيتات التدفقات النقدية، أسلوب السداد والذي يتوقف على طبيعة النشاط ودورة تحول الأصول والسياسة الائتمانية للعميل، مصدر السداد الذي ينبغي أن يتولد من ناتج النشاط الممول، طريقة الاستخدام بما يحقق رضاء العميل كم يحقق للبنك الرقابة

---

[1] د.عبد الحميد الشواربي أ/احمد محمد الشواربي، **إدارة مخاطر التعثر المصرفي من وجهتي النظر المصرفية و القانونية**، المكتب الجامعي الحديث، ط1، مصر، 2007 ص .548-550.

الفعالة والمتابعة اللصيقة، هيكل الأسعار والتي تتصاعد طرديا مع ارتفاع المخاطر الائتمانية، ضمانات الائتمان ممثلة في معايير الجدارة الائتمانية للعميل بصفة أساسية والضمانات العينية بصفة تكميلية لمقابلة المخاطر وفق أساليب الحماية والرقابة والامتياز، ضوابط الائتمان بالتحوط من المخاطر المتوقعة مستقبلا خاصة تلك القرارات التي تمتد لأكثر من عام والتي لا تستهدف سوى الصالح العام وتسهم في الاكتشاف المبكر للتعثر.

7. عدم إغفال خصائص القرار الائتماني والتي بتوافرها يصعب حدوث التعثر منها التسييل الذاتي من ناتج النشاط الذي منح الائتمان من أجله، الربحية المتوقعة بالتناسب مع المخاطر المصاحبة للائتمان الممنوح، الأمان المتحقق في استرداد الديون في آجال الاستحقاق والمصاحب للائتمان في كل مراحله حتى تمام السداد، تنويع الائتمان بهدف توزيع المخاطر والتي توفر درجة أعلى من الأمان، تعزيز الضمانات في حالة الائتمان الذي تنطوي مخاطره على درجة عالية من عدم التأكد.

8. يجب أن يكتسب القرار الائتماني التحديد الأمثل للاحتياجات الائتمانية والتمويلية والتي تنشأ بسبب قصور الموارد المالية المتاحة للعميل عن مقابلة متطلبات نشاطه سواء كانت تشغيلية تفرضها موسمية الإنتاج والتي يتم مواجهتها بالائتمان المصرفي قصير الأجل، أو استثمارية وتلك التي تتعلق بتمويل رأس المال الثابت أو الجزء الدائم من رأس المال العامل والتي يتم مواجهتها بالائتمان المصرفي متوسط وطويل الأجل.

المطلب الثالث: مؤشرات الأداء المالي ودورها في منح الائتمان.

قد تعرضنا في الفصل الأول إلى مؤشرات الأداء المالي من حيث التعريف، الخصائص واستخدامات وسنتعرض في هذا المطلب إلى أهم هذه المؤشرات المستخدمة في التحليل الائتماني للشركات طالبة الحصول على قرض أو تسهيل ائتماني معين من البنك للحكم على مدى سلامة مركزها المالي، وللكشف المبكر عن احتمالات تعثرها.

فمجموعة مؤشرات الأداء المالي التي تهتم بها إدارة الائتمان هي كالتالي:

الفرع الأول:نسب السيولة:

تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمنشأة والذي يعبر عاده عن مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

وتقوم المنشأة بسداد هذه الالتزامات من النقدية المتاحة لها من جهة ومن تحويل محوداتها غير السائلة وبخاصة المتداولة إلى نقدية.

وتحظى دراسة السيولة في الأجل القصير للعميل المقترض باهتمام المحلل الائتماني نظرا لأثرها الهام في قدرة العميل على الاستمرار في الحياة الاقتصادية، حيث قد يترتب على انخفاض سيولة العميل توقف العميل عن دفع

أجور عماله وموظفيه وسداد ديون موردية مما يهدد المنشأة المقترضة بالتوقف الكامل عن العمل ويعرضها للإفلاس والتصفية بناءا على أحكام القضاء، كما أن زيادة سيولة العميل طالب القرض عن حد معين تظهر أن الخبير عديم الخبرة وأن كفاءته الإدارية محدودة، حيث أنه على الرغم من توافر توفر عنصر السيولة لديه يحاول الحصول على مزيد من السيولة من البنوك، وهذا يعني وجود نشاط غير معلن يمارسه العميل[1].

وتشمل هذه النسب ما يلي:

- نسبة التداول (السيولة العادية)= الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

ويعبر ناتج القسمة عن عدد مرات تغطية الأصول المتداولة للخصوم قصيرة الأجل وبصفة عامة فقد اعتبرت نسبة (1 : 2) مقبولة من قبل إدارة الائتمان، أي يجب أن تكون الأصول المتداولة وذلك لتأكيد قدرة العميل على تسديدها ما بذمته من ائتمان قصير الأجل.

فزيادة النسبة عن (1 : 2) تعطي درجات ثقة أعلى بالعميل، في حين انخفاض النسبة عن (1 : 2) يعني منح القرض يحمل درجات مخاطرة أكبر، وهنا يجب النظر إلى نواحي أخرى مثل نوع النشاط الاقتصادي الذي يمارسه العميل طالب القرض ومستقبل هذا النشاط، ومدى ما يتمتع به من معدل سريع لدوران المخزون لديه، وتركيب الخصوم المتداولة من حيث تواريخ الاستحقاق، وسمعة العميل في السوق فإذا كان العميل المحتمل يتمتع بمعدل مرتفع في هذه النواحي يمكن قبول نسبة تقل عن (1 : 2) ولكن لا تقل أبدا عن (1 : 1).

- نسبة التداول السريعة (السيولة السريعة)= (الأصول المتداولة—الخزون) / الخصوم المتداولة

ويلاحظ هنا أنه تم استبعاد المخزون من الأصول المتداولة تحسبا من مخاطر عدم دورانه (أي قد يكون مخزونا راكدا)، إلا أنه قد يكون من الأجدر قبل استبعاد المخزون إجراء فحص مالي له عن طريق معدل دوران المخزون، فإذا كان معدل الدوران يتناسب مع معدلات فإنه من الأجدر عدم استبعاده، أما إذا وجد بأنه لا يتناسب ومعدلات السوق، فإن تطبيق السيولة السريعة تصبح مقبولة[2].

---

[1] الخضيري محسن أحمد، **الديون المتعثرة " الظاهرة، الأسباب، العلاج "**، إيتراك للنشر و التوزيع، مصر، ص188.

[2] الحيالي وليد ناجي، علوان بدر محمد، **المحاسبة المالية في القياس و الاعتراف و الإفصاح المحاسبي**، الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2002، ص53.

وبصفة عامة إذا كانت نتيجة النسبة هي (1 : 1) فما فوق فإن ذلك يزيد من الضمان بأن العميل قادر على تسديد التزاماته الجارية تجاه البنك في تواريخ استحقاقها.

وتهتم البنوك بنسبة أخرى وهي نسبة السيولة الفورية وتمثل حاصل قسمة الأصول النقدية وشبه النقدية على الخصوم المتداولة، إلا أنها غير شائعة الاستخدام في التحليل الائتماني على اعتبار أنه إذا كانت المنشأة تملك سيولة نقدية كافية، فلماذا تلجأ إلى الاقتراض.

الفرع الثاني: نسب الربحية.

إن أكثر ما تهتم به دوائر الائتمان عندما يتقدم لها عميل بطلب الائتمان هو ربحية ذلك العميل، فهي انعكاس لمستوى أدائه وكفاءة سياساته التي يطبقها، وبها يضمن عدم وجود عسر مالي، وعليه تطمئن إدارة الائتمان إلى أن هذا العميل قادر على سداد التزاماته تجاه البنك.

إن التحليل بالاعتماد على مؤشرات الأداء المالي – عدا مؤشر الربحية – يفسر بوضوح الطريقة التي تدار بها المؤسسة، أما التحليل باستخدام مؤشر الربحية يعطي جوابا نهائيا عن الكفاءة التي تدير بها الإدارة الموارد المتاحة لها، وهذا يدعونا إلى الإجابة عن سؤال هام وهو: ما هي نسبة الربح في كل دينار مبيعات.

لهذا فإن مؤشرات الربحية مجال خصب وهام جدا للمستثمرين والإدارة والمقرضين، ويهمنا هنا جانب المقرضين، إذ يشعرون بالأمان للمشاريع التي تحقق الأرباح أكثر بكثير من المشاريع التي لا تحقق هذه الأرباح حتى لو كانت تدفقاتها النقدية مؤمنة على المدى القصير[1].

ويمكن تقسيم مؤشرات الربحية إلى مجموعتين كالتالي:

- مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى المبيعات.
- مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى الاستثمارات.

أ- مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى المبيعات:

وتهدف هذه المجموعة إلى قياس قدرة المؤسسة على التحكم في عناصر المصروفات المختلفة المرتبطة بالمبيعات المحققة، وتتكون من النسب التالية:

1. هامش الربح الإجمالي= $\frac{\text{إجمالي ربح العمليات}}{\text{صافي المبيعات}}$

[1] خالد محمود الكحلوت، مرجع سبق ذكره، ص.36.

إن ارتفاع هذه النسبة إذا ما قورنت بالمؤشرات المعيارية، فإنها تعطي دلالة قوية لإدارة الائتمان على أن العميل المتقدم بطلب الائتمان قادر على تحقيق الأرباح ويتمتع بكفاءة في إدارة موجوداته، مما يوفر لديه النقد الذي يمكنه من سداد التزاماته المترتبة على الائتمان، إذ أن الأرباح هي إحدى المصادر لتغطية الائتمان من وجهة نظر البنوك[1].

2. هامش صافي ربح العمليات= **صافي ربح العمليات قبل الفائدة و الضريبة E** / **صافي المبيعات**

هذه النسبة لا يقتصر اهتمامها على عناصر تكلفة المبيعات، ولكن تتعداها لتشمل عناصر التكاليف والمصروفات التي تتحملها المنشأة في سبيل القيام بأعمالها مثل المصاريف الإدارية، والعمومية ومصاريف البيع والتوزيع وتتميز كذلك بقدرتها على توضيح مدى انخفاض سعر بيع الوحدة الواحدة[2].

3. نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات= **صافي الربح بعد الفائدة و الضريبة** / **صافي المبيعات**

إذا كانت هذه النسبة مرتفعة يعكس ذلك مقدرة الشركة على مواجهة مشاكل السيولة وانخفاض المبيعات. وإذا كانت منخفضة فإن ذلك يعني عدم مقدرة الشركة على تحمل أي صعوبات مالية متوقعة.
ومن المستحسن أن تدرس هذه النسب معا للوصول إلى نتائج أدق للحكم على ربحية المؤسسة[3].

ب- مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى الاستثمارات:

تهدف إدارة البنك من خلال هذه النسبة إلى قياس ربحية المؤسسة بالاستناد إلى الاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، ومن أهم مؤشرات هذه المجموعة ما يلي:

1. العائد على الاستثمار (الأصول)(القابلية الايرادية)[4]:

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سبق ذكره**،2002، ص276.

[2] أرشيد عبد المعطي رضا ومحفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 1996، ص266.

[3] خالد محمد الكحلوت، **مرجع سبق ذكره**، ص38.

[4] إيمان الجرو، **التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض**، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، جامعة تشرين، سوريا، 2007، ص91.

يكون كسر هذه النسبة كالتالي: $\frac{\text{صافي ربح العمليات}}{\text{الاستثمار}}$

وهي من أكثر المؤشرات التي تهتم بها دوائر الائتمان، حيث يعبر هذا المؤشر عن ربحية الدينار الواحد المستثمر، فإذا ارتفعت هذه النسبة قياسا بمعيار المقارنة يعني كفاءة السياسة التي تنتهجها الإدارة.

2. العائد على حق الملكية:

وتمثل بالعلاقة التالية = $\frac{\text{صافي الربح بعد الفائدة و الضريبة}}{\text{حق الملكية}}$

وتهتم إدارة الائتمان في البنوك بحساب هذه النسبة ومتابعة التغيرات التي تحصل فيها، لمعرفة قدرة العميل ومدى حاجته للأموال.

وفي حالة ارتفاع هذه النسبة بدرجة كبيرة بالمقارنة مع معايير الصناعة، يتوجب على إدارة الائتمان التحقق لأن لا يكون هذا الارتفاع ناتج عن ظروف استثنائية، ونالجة عن عمليات غير تشغيلية وغير متكررة.

3. معدل العائد على المتاجرة بالملكية[1]:

$$= \frac{\text{(معدل العائد على الاستثمار – متوسط كلفة القروض)}}{\text{الأموال غير الملاك}} \quad \frac{\text{(أموال غير الملاك)}}{\text{حق الملكية}}$$

يطلق على هذا المؤشر، معدل العائد المتولد عن الرافع المالي، وينشأ هذا المعدل في الشركات التي تعتمد على القروض في تمويل أنشطتها.

الفرع الثالث: نسب النشاط أو الكفاءة

تعد مؤشرات هذه المجموعة ذات أهمية خاصة عند إجراء التحليل الائتماني، حيث إن الكفاءة الإدارية هي الضمان الأفضل لسداد الائتمان الذي سيمنحه المصرف في المواعيد المتفق عليها، فضلا عن الفوائد والأعباء الأخرى، على اعتبار أن لكفاءة المنشأة في إدارة موجوداتها أثرا كبيرا في كل من ربحيتها وسيولتها[2].

وأكثر نسب هذه المجموعة اهتماما من قبل إدارة الائتمان ما يلي:

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، 2002، ص277.

[2] محمد مطر، مرجع سبق ذكره، 2003، ص36.

1. معدل دوران الحسابات المدينة= $\frac{\text{صافي المبيعات الآجلة السنوية}}{\text{متوسط الحسابات المدينة}(\text{مدينون و أوراق قبض})}$

ومن ثم يتم حساب:

متوسط فترة التحصيل= $\frac{360}{\text{معدل دوران الحسابات المدينة}}$

ويقيس هذان المعدلان مدى فاعلية سياسات الائتمان والتحصيل المتبعة في المنشأة، لما لهذا من أثر على كل من ربحية وسيولة المنشأة، ونجد أنه كلما كان ذلك مؤشرا جيدا لديون الشركة وسيولتها والعكس بالعكس.

2. معدل دوران المخزون= $\frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط الخزون}}$

متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون = $\frac{360}{\text{معدل دوران المخزون}}$

ويفضل عند حساب معدل دوران المخزون استخدام القيم الشهرية للمخزون السلعي إذا توافرت عند احتساب متوسط المخزون، ويعتبر هذا المعدل مؤشر للمحلل الائتماني عن مدى قدرة العميل على تسييل ما يمتلكه من مخزون سلعي وبالتالي يضمن سيولته؛ حيث يظهر معدل دوران المخزون عدد المرات التي يتحول فيها المخزون إلى مبيعات خلال العام، مما يعني أنه كلما ازداد هذا المعدل يزداد ربح المنشأة وكذلك سيولتها.

ويجب على المحلل الائتماني معرفة المعدل الأمثل عن طريق المقارنة بالمنشآت المماثلة ونوع المخزون ومدى تعرضه للتلف والتقادم ومدى توفر الأصناف المخزنة في السوق، ومدى توفر المخازن المناسبة[1].

3. معدل دوران الموجودات = $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{إجمالي الموجودات}}$

يقيس هذا المعدل كفاءة الإدارة في استغلال موجوداتها بفاعلية تحقق العائد الأقصى لها، أي يعكس هذا المعدل مدى الكفاءة التي يتمتع بها العميل في استغلال الموارد المتاحة لديه بما يملكه من موجودات في خلق المبيعات،

[1] الخضيري محسن، مرجع سبق ذكره، 1996، ص190.

وبالتالي كلما زاد المعدل كان ذلك مؤشرا جيدا لإدارة الائتمان بشأن تعزيز القرار الائتماني[1].

الفرع الرابع:نسب السوق

يتوجب على إدارة الائتمان تعزيز قناعاتها تجاه الموقف المالي للعميل من خلال الاهتمام بتحديد القيمة السوقية لأسهمه والمتغيرات المحددة لهذه القيمة، وحركة التداول في سوق الأوراق المالية، حيث يعكس ذلك نوع من الأمان تعتمد عليه دوائر الائتمان بخصوص ضمان حقوقها، في حالة تعثر العميل وعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته.

ومن أهم مؤشرات هذه المجموعة ما يلي:

1. معدل ربحية السهم الواحد ((Earning per share (EPS)

$$= \frac{\text{صافي الربح بعد الفائدة و الضريبة}}{\text{عدد الأسهم}}$$

تعد ربحية السهم الواحد من أهم المؤشرات التي تساعد إدارة الائتمان لدى البنوك على بلورة دورها بشأن اتخاذ القرار الائتماني المطلوب.

ويتم استخدام هذه النسبة لقياس قيمة صافي الدخل المكتسب لكل سهم من الأسهم العادية. وعليه يمكن القول أنه كلما كانت ربحية السهم عالية، كلما زادت الطمأنينة لدى إدارة الائتمان، وأعطت مؤشر قوي يساعد في اتخاذ قرار منح العميل الائتمان المطلوب[2].

2. نسبة القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية (Market to book Ratio):

$$= \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{القيمة الدفترية السهم}}$$

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، 2002، ص33.

[2] حسن سمير عشيش، التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض و التوسع النقدي في البنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، 2010، ص40.

إذ تعتبر هذه النسبة مؤشرا آخرا لإدارة الائتمان لتعزيز النظرة تجاه العميل، حيث يعكس هذا المؤشر إضافة سوق المال لقيمة السهم العادي نسبة إلى ما هو مسجل في الدفاتر (قيمة دفترية)، وبالتالي يعكس ارتفاع هذه النسبة قوة أداء العميل في تعظيم قيمة السهم العادي الذي يمتلكه، وهذا ما يرغب البنوك في اتخاذ قرار المنح.

$$\text{3. القيمة السوقية إلى القيمة الاسمية للسهم} = \frac{\textbf{القيمة السوقية للسهم}}{\textbf{القيمة الاسمية للسهم}}$$

تعكس هذه النسبة التكلفة الاسمية، فإذا كانت أقل من واحد صحيح، يعني أن الشركة لم تحقق أي قيمة إضافية لحملة الأسهم.

$$\text{4. عائد التوزيعات للسهم} = \frac{\textbf{حصة السهم من الأرباح الموزعة}}{\textbf{سعر السهم السوقي}}$$

تساعد هذه النسبة في الحكم على فرص الاستثمار حيث يتوقف قبول المستثمر بفرص الاستثمار على حجم العوائد المكتسبة، لهذا كلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك أفضل، لأن إدارة الائتمان في البنوك تهتم بهذا العميل ويكون لديها الرغبة القوية في إقراضه دون وجود أي تخوف من العسر المالي في المستقبل[1].

ونذكر أخيرا بعد أن تعرضنا إلى أهم مجموعات مؤشرات الأداء المالي التي تقيس الأبعاد المالية المختلفة للمنشأة مع التركيز على مؤشرات الأداء المالي الأكثر أهمية واستخداما عند إجراء التحليل المالي من قبل البنك بهدف اتخاذ قرار ائتماني رشيد أنه يجب أن يحتوي الملف الائتماني للعميل على القيمة السوقية لأسهمه والمتغيرات المحددة للقيمة السوقية، وكذلك حركة التداول لهذا السهم في سوق الأوراق المالية... إذ إن أكثر ما يهم البنك هنا هو أن تكون القيمة السوقية لأسهم العميل مرتفعة، لأن ذلك يعكس هامش الأمان الذي سوف يضمنه بشأن حقوقه فيما لو تعذر على العميل السداد.

[1] خالد محمود الكحلوت، مرجع سبق ذكره، ص47.

الفرع الخامس:نسب المديونية (Debt management ratios): يمكن شرحها كما يلي[1]:

تهدف مؤشرات هذه المجموعة إلى التعرف على مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسة، وهذا يقودنا إلى التعرف على الأهمية النسبية لكل مصدر من هذه المصادر، ومدى التوازن بين مصادر التمويل.

ويمكن الإشارة إلى نسبتين من نسب هذه المجموعة وهما:

1. نسبة تغطية الفوائد = $\frac{\text{ربح التشغيل}(\text{الربح قبل الفائدة و الضريبة})}{\text{الفوائد المدفوعة}}$

وهذا المقياس من أشهر المقاييس المتبعة لقياس قدرات المنشأة على حماية حقوق مقدمي القروض طويلة الأجل، حيث تقيس عدد مرات اكتساب الفائدة، وتحسب بقسمة المكاسب قبل الفوائد وقبل ضريبة الدخل، على مصروف الفائدة السنوية المطلوب سدادها.

2. معدل تغطية الأعباء الثابتة (نسبة التغطية الشاملة):

وتحسب بالعلاقة التالية: $\frac{\text{ربح التشغيل}(\text{الربح قبل الفائدة و الضريبة})+\text{الاستهلاكات}+\text{الايجارات}}{\text{الفوائد المدفوعة}+(\text{أقساط القروض}/1-\text{ض})+\text{الدفعات الايجارية}}$

حيث أن الفوائد ليست هي العبء المالي الوحيد الذي تتحمله المؤسسة، نجد أن إدارة الائتمان في البنوك التجارية تهتم بهذه النسبة، ويتم إيجاد هذه النسبة لما لها من ضرورة لإيجاد مقياس أشمل وأعم للحكم على قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها، ولكن من المآخذ على هذه النسبة أنها تعتمد على الدخل الناتج من العمليات علما أنه في أوقات الأزمات يمكن الاعتماد على مصادر أخرى كتخفيض الاستثمارات وتقليص رأس المال العامل، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض تلك الأعباء الثابتة مثل الإيجارات والأقساط المختلفة الأخرى نتيجة إلى انخفاض هذه الاستثمارات.

---

[1] منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية مدخل التحليل المعاصر**، المكتب العربي الحديث، الطبعة الخامسة، مصر، 2003، ص.88-98.

خلاصة الفصل:

يعتبر الائتمان المصرفي فعالية مصرفية في غاية الأهمية والذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح وبدونه تفقد البنوك دورها كوسيط مالي في الاقتصاد، ولكنه في ذات الوقت استثمار تحيط به المخاطر، ومن هذا المنطلق فقد تناولنا في هذا الفصل بداية مفهوم الائتمان المصرفي وأنواعه وأهميته، فضلا عن دراسة معايير منح الائتمان الخاصة بالمتقدم بطلب الائتمان من البنك والعوامل المؤثرة في القرار الائتماني وإجراءات منح القرض وتحصيله.

الفصل الثالث:

دراسة استطلاعية لآراء مسؤولي الائتمان بالبنوك التجارية العاملة في ولاية قالمة.

الفصل الثالث: دراسة استطلاعية لآراء مسؤولي الائتمان بالبنوك التجارية العاملة في مدينة قالمة

يتضمن هذا الفصل الدراسة الاستطلاعية لأراء مسؤولي الائتمان في البنوك التجارية العاملة في ولاية قالمة حول مدى الاعتماد على مؤشرات الأداء المالي في منح الائتمان والتي من خلالها نتعرف على مختلف هذه المؤشرات التي تعتمدها البنوك حيث قام الباحثان بتوزيع استبيان على كافة الفروع العاملة في المنطقة.

وقمنا بتقسيم هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: الجهاز المصرفي،

المبحث الثاني: تحليل نتائج واختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الأول: الجهاز المصرفي.

نظرا للمكانة الحساسة التي يحتلها الجهاز المصرفي في الحياة الاقتصادية، كان واجبا على كل دولة، أن تعتني به خاصة و لما له من تأثير كبير على تنمية وتطوير الاقتصاد. و لقد شهدت العشرية الأولى من الاستقلال منعرجا هاما في الجزائر التي كانت تحت الاحتلال الأجنبي حيث كان الاستقلال المصرفي تتويجا للاستقلال السياسي والاقتصادي، فلجأت الجزائر إلى تأميم الجهاز المصرفي بكامله، فلقد كانت البوادر الأولى لنشأة النظام المصرفي الجزائري قبل الاستقلال وكانت تنحصر وظيفته أساسا في خدمة مصالح الاستعمار، رغم ذلك فلقد استفاد هذا الأخير من التجربة التي مر بها فطالما لعب دورا مهما في خدمة مصالح الاقتصاد الوطني.

فقد عملت الجزائر للحصول على قطاع مصرفي متطور وذلك منذ الاستقلال للسير في طريق النمو والتطور والاندماج في الاقتصاد العالمي، وبذلت مجهودات كبيرة للحصول على هذا الجهاز المصرفي و لتحقيق الإصلاحات والتي لعبت دورا بارزا في تطويره، كما توجد هناك نقاط أساسية ساهمت في تطوير الجهاز المصرفي وجعلته يتماشى مع متطلبات العصر.

وبالفعل منذ التسعينيات كان المشكل العام لإصلاح المنظومة المصرفية في صلب الإصلاحات الاقتصادية على رأسها المؤسسات المصرفية، لأن أهمية المنظومة المصرفية كانت تكمن في أنها تحصر عجز وفائض المؤسسات العمومية الاقتصادية. فقد أصبحت كل عملية إصلاح في المنظومة المصرفية جوهرية لأنه سيترتب عنها حتما انعكاسات على المؤسسات العمومية، لاسيما التي تشكو من اختلال مالي.

المطلب الأول: تعريف الجهاز المصرفي.

إن تدخل السلطات العامة، مهما كان نوعها وأهدافها يتجلى تاريخيا في إنشاء نظام نقدي ويقصد بالنظام النقدي مجموع الهيئات والمنشآت التي تشارك في إدارة النقود، كما نستطيع أن نعرف النظام النقدي بمجموع الأحكام القانونية والتنظيمية وحتى التقليدية هدفها تحديد شروط خلق تداول النقود ومن جهة أخرى شروط عمل الهيئات التي تخلق وتضمن تداول النقود[1].

كما يقصد بالنظام المصرفي مجموع المصارف العاملة في بلد ما وأهم ما يميزه عن غيره هو كيفية تركيب هيكلة وحجم المصارف التي تتكون منها، وكيفية توزيع فروع المصارف على بلد ما، ثم ملكية المصارف ودمجها وتوحيدها[2]. كما يتكون الجهاز المصرفي في أي دولة من عدد البنوك وتختلف وفقا لتخصصها والدور الفعال الذي تؤديه في مجتمعها وتعتبر أشكال البنوك من الأمور الناتجة عن التخصص الدقيق، والرغبة في خلق هياكل تمويلية منقلة تتلاءم مع حاجات العملاء والمجتمع، في كثير من دول العالم يتضح لنا أن هيكل الجهاز المصرفي يختلف من

[1] بحراز يعدل فريدة، **تقنيات و سياسات التسيير المصرفي**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص. 314.

[2] شاكر القزويني، **مرجع سبق ذكره**، ص.36.

دولة لأخرى وفقا لنظامها الاقتصادي[1]، ودرجة الحرية التي يتمتع بها الجهاز المصرفي في رسم خططه وسياساته ووضع برامجه أو مدى تدخل الدولة في توجيه الجهاز المصرفي وتنظيمه وكذلك حاجة الاقتصاد القومي لنوع معين من البنوك.

المطلب الثاني: نشأة الجهاز المصرفي الجزائري.

لقد ورثت الدولة الجزائرية غداة الاستقلال مؤسسات مالية ومصرفية تابعة للأجنبي، لذلك لم تتمكن من مسايرة متطلبات التنمية المنشودة للاقتصاد الجزائري ومن ثم عملت السلطات الجزائرية على بذل أقصى مجهودات لبعث التنمية في جميع المجالات وخاصة النشاط المالي والمصرفي، فخلقت بعض المؤسسات الضرورية والتي لا غنى عنها بالنسبة لاقتصاد أي دولة، وكما حاولت مع البعض الآخر، وبذلك أنشأت في آخر المطاف نظاما مصرفيا جزائريا ينسجم من متطلبات الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: المرحلة الممتدة من سنة 1962 إلى سنة 1986.

تقرر إنشاء مؤسسة إصدار جزائرية للعمل محل بنك الجزائر في 01 جانفي 1963، وبذلك أصبح البنك المركزي الجزائري على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي و ذلك بموجب القانون رقم 62-441 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962[2].

وقد تم تبرير هذا الاختيار بالرغبة في تلبية غرض مزدوج ضروري من منظور المهمة المسندة لهذه الهيأة:

- يتمثل الغرض الأول في وجوب تنظيم العمليات المسموحة للبنك المركزي و إعطاء الحكومة إمكانية المراقبة اللازمة.
- بينما يتمثل الغرض الثاني في وجوب تمتع إدارة البنك بالاستقرار و الاستقلالية اللازمين لممارسة صلاحياتها.

و بموجب المهام المسندة للبنك المركزي الجزائري في إطار القانون 62 –441، نجد أن هذا البنك قد تم تنصيبه كبنك للبنوك و بالتالي تم منعه من القيام بأية عملية مع الخواص إلا في حالة الاستثناء التي تقتضيها المصلحة الوطنية.

آن الفترة السابقة لعام 1986 قد أظهرت خللا على مستوى تنظيم و أداء النظام البنكي الجزائري، و يتمثل أصل هذا الخلل في التعارض القائم بين اعتبارات تمويل التنمية و أولويتها و ذلك وفقا لآليات و شروط تتحدد

[1] محمد سعيد سلطان، **إدارة البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 1993، ص 10.

[2] محمود حميدات، **مدخل التحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996، ص.104.

أصلا بآليات و أهداف التنمية ذاتها, و بين اعتبارات البنك كمؤسسة تجارية يلزمها ما يلزم المؤسسة للعمل من أجل تطويرها.

الفرع الثاني: المرحلة الممتدة من 1986 آلي سنة 1990.

أظهرت التغيرات التي أدخلت على النظام المالي الجزائري خلال السبعينات و بداية الثمانينات محدوديتها، وعليه أصبح إصلاح هذا النظام حتميا سواء من حيث منهج تسييره أو من حيث المهام المنوطة به.

سجلت سنة 1986[1] الشروع في بلورة النظام المصرفي الجزائري بتوصية البنوك بأخذ التدابير اللازمة لمتابعة القروض الممنوحة , وبالتالي وجوب ضمان النظام المصرفي لمتابعة استخدام القروض التي يمنحها آلي جانب متابعة الوضعية المالية للمؤسسات , واتخاذه جميع التدابير الضرورية للقليل من خطر عدم استرداد القرض .

استعاد البنك المركزي في نفس الوقت صلاحياته فيما يخص على الأقل تطبيق السياسة النقدية, حيث كلف البنك المركزي الجزائري في هذا الإطار بإعداد وتسيير أدوات السياسة النقدية بما في ذلك تحديد سقوف إعادة الخصم المفتوحة لمؤسسات القرض.

بالإضافة إلى ذلك, أعيد النظر في العلاقات التي تربط مؤسسة الإصدار بالخزينة إذ أصبحت القروض الممنوحة للخزينة تنحصر في حدود يقرها مسبقا المخطط الوطني للقرض.

وجاء في قانون 88 –01 ليؤكد بشكل خاص على الطابع التجاري للمؤسسة العمومية الاقتصادية على أنها شخصية معنوية تسيرها قواعد القانون التجاري , كما تم تمييزها عن الهيئات العمومية بصفتها شخصية معنوية خاضعة للقانون العام و مكلفة بتسيير الخدمات العمومية .

على هذا الأساس تضع نصوص الإصلاح نهائيا, نشاط المؤسسة العمومية الاقتصادية في دائرة المتاجرة بطرح المبدأ التالي:هل هي مطالبة بالتزاماتها على ممتلكاتها.

تشكل المصادقة على القانونين 88 –01 و88 –04 بالنسبة للبنوك الجزائرية مرحلة أساسية, نظرا لكونها تابعة في مجملها في الفترة الحالية على الأقل للقطاع العمومي.

وعليه أصبح القانون المصرفي لسنة 1986 المندرج في إطار الاقتصاد المخطط غير ملائم, وجاء قانون 88 – 06 المؤرخ في 12 /01/ 1988 ليدعم صلاحيات البنك المركزي فيما يخص السياسة النقدية فبإمكانه إصدار القوانين و التنظيمات كمؤسسة مستقلة مهمتها الرئيسية مراقب مسيري التدفقات المالية من وآلي الخارج بالإضافة آلي مهامه الكلاسيكية.

الفرع الثالث: مرحلة ما بعد سنة 1990.

تعطي إعادة التنظيم المنبثقة عن القانون المتعلق بالنقد والقرض استقلالية نسبية للبنك المركزي, ويعرف

[1] محمود حميدات ، مرجع سبق ذكره،ص104

قانون النقد والقرض بنك الجزائر في مادته 11 بأنه: مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية[1].

ويخضع بنك الجزائر آلي قواعد المحاسبة التجارية, وتعود ملكية رأس ماله بالكامل للدولة, و بالرغم من ذلك فهو لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري , ولا يخضع أيضا لأحكام القانون 88 –01 في 11 جانفي 1988 .

يتضمن البنك المركزي محافظا يساعده ثلاث نواب له و مجلس النقد و القرض, و مراقبون يتولون شؤون المديرية و الإدارة و المراقبة على التوالي, يعين المحافظ بمرسوم يصدره رئيس الجمهورية لمدة ست سنوات و يعين نوابه بنفس الكيفية لمدة خمس سنوات, ولا يمكن إحالتهم من وظائفهم آلا بمرسوم رئاسي في حالة عجز أو خطأ فادح.

يتضمن مجلس النقد والقرض الذي يترأسه المحافظ, نواب المحافظ الثلاثة و ثلاثة موظفين سامين يختارهم رئيس الحكومة نظرا لخبرتهم وكفاءتهم في الشؤون الاقتصادية والمالية.

يعمل مجلس النقد والقرض تارة بصفة مجلس إدارة لبنك الجزائر وهو يمتلك عندئذ الصلاحيات العادية ا لتامة بمجلس إدارة, كما يتصرف تارة أخرى بصفته سلطة نقدية مكلفة بالعمل على تحقيق المهام المنوطة بالبنك المركزي .

تقوم الحكومة باستشارة بنك الجزائر بالنسبة لكل مشروع قانوني أو نص تنظيمي خاص بالمالية أو النقد كما يمكن لبنك الجزائر اقتراح أي إجراء من شأنه أن يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات, على الوضعية المالية العامة, و على تطور الاقتصاد الوطني بصفة عامة, كما يلزم قانون النقد والقرض بنك الجزائر باطلاع الحكومة على كل أمر من شأنه أن يمس بالاستقرار النقدي .

يتمتع مجلس النقد و القرض بطبيعة الحال بكل الصلاحيات الأخرى الخاصة بأية سلطة نقدية كتحديد القواعد والنسب المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية لا سيما في مجال التغطية و توزيع أخطار السيولة والملاءة وهو ما يعكس الاهتمام بسير و أمن النظام المالي .

كما يستلزم على اللجنة المصرفية أن تكون حاضرة وأن تمارس العملية الوقائية، ويتجلى هذا الدور الوقائي للجنة المصرفية من خلال ممارستها في آن واحد لمراقبة قد تصفها بغير المنتظمة ومراقبة التسيير، خاصة وأن القانون تمنحها صلاحية مطالبة أي بنك باتخاذ كل إجراء من شأنه أن يصحح أساليب تسييره، وعلى كل حال فان اللجنة المصرفية تراقب احترام البنوك لقواعد الحذر المحددة من طرف بنك الجزائر في مجال تقييم و تغطية الأخطار .

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة2، 2002، ص.199-201.

إن إنشاء السوق النقدية في جوان 1998 فتح المجال أمام المؤسسات المالية غير المصرفية للتدخل في السوق النقدية بصفتها مقترضة، سمحت هذه العملية للبنك المركزي بمراقبة هذه السوق و ذلك باستعمال أسعار الخصم التي أصبحت أعلى من سعر الفائدة في هذا الإطار بإمكان البنك المركزي أن يعيد خصم السندات المنشأة لتشكيل قروض متوسطة الأجل لمدة أقصاها ستة أشهر، كما يمكن تجديد هذه العملية على أن لا تتعدى ثلاث سنوات .

في خضم تطور نشاط السوق النقدية، يؤسس قانون النقد والقرض عمليات السوق المفتوحة (open_market) المتمثلة في بيع و شراء السندات العمومية .

إلى جانب ذلك تم وضع حد لعلاقة التبعية السابقة بين البنك المركزي والخزينة وهذا بتحديد سقف لكشف الحساب الجاري بنسبة 10 % من إجمالي إيرادات الخزينة للسنة المالية المنقضية، كما تم تحديد آجال قصوى مدتها 15 سنة لإعادة تسديد الديون المستحقة للبنك المركزي على الخزينة وهكذا وفي إطار قانون 90 –10 تم السماح بإنشاء بنوك أجنبية أو خاصة أو مختلطة.

المطلب الثالث: هيكل الجهاز المصرفي الجزائري.

يشمل النظام المصرفي كامل النشاطات التي تمارس بها العمليات البنكية، وخاصة تلك المتعلقة بتمويل المؤسسات فهو يعتبر المرآة العاكسة للنظام الاقتصادي بحيث يمثل مجموع المصاريف العامة في البلاد ويعمل على تمويل التنمية الاقتصادية وتسهيل العمليات المصرفية .

البنك هو منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على تجسيد النقود القائمة على حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها الآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة.

بعد الاستقلال المالي للجزائر لحق بمنظومتها المصرفية عدة إصلاحات فيما يتعلق بالنظام الهيكلي لها، حيث ظهرت مصارف مختلفة ذات أهمية للاقتصاد الوطني وكانت متعددة الخدمات.

الفرع الأول: الخزينة العمومية

تم إنشاء الخزينة الجزائرية في أوت 1962، وقد أوكلت إليها الأنشطة التقليدية الخاصة بوظيفة الخزينة[1]، وقد أسندت إليها بعض الصلاحيات المهمة، خاصة فيما يخص منح قروض الاستثمار للقطاع الاقتصادي، وقروض تجهيز القطاع الفلاحي، والذي لم يستفد من مبالغ مهمة إلا من طرف الهيئات البنكية الموجودة الواجب توفيرها لنشاطها.

[1] AMMOUR BENHALIMA, le Système Bancaire Algérien Textes et Réalité, édition Dahleb, 2001,p8

الفرع الثاني: البنك المركزي الجزائري

يعتبر البنك المركزي الجزائري أول مؤسسة نقدية تم تأسيسها في الجزائر المستقلة، وأنشئ هذا الأخير بالقانون رقم 144/62 الصادر في 13 ديسمبر 1962 في هيئة إصدار، ويعتبر من الناحية القانونية مؤسسة عامة وطنية لها شخصية معنوية واستقلال مالي، وكان يقدر رأسماله حوالي 40 مليون فرنك مملوك بالكامل للدولة[1]، ويرأس إدارة البنك محافظ معين بمرسوم رئاسي وباقتراح من وزير الاقتصاد[2]، ويساعده في ذلك مدير عام معين أيضا بمرسوم رئاسي، وباقتراح من المحافظ موافق عليه من طرف الوزير المكلف بالمالية[3]، بالإضافة من عشرة إلى ثمانية عشر عضوا من كبار المسؤولين والمختصين، ويتم تعيينهم كذلك بمرسوم رئاسي لثلاث سنوات حيث يمارس البنك المركزي وظائفه التقليدية المتمثلة في إصدار النقود القانونية، وتوجيه ومراقبة القروض إلى الاقتصاد خصوصا عن طريق إعادة الخصم بالإضافة إلى تسيير احتياطات الصرف، كما كلف بمنح القروض المباشرة في شكل تسبيقات وهذا بصفة استثنائية وانتقالية 64/3 للقطاع الفلاحي[4]. حيث أن البنك المركزي له الحق الكامل في الإصدار النقدي والإشراف على بعض البنوك بصفته بنك البنوك أو لا يقوم بأي عملية مع الآخرين الخواص إلا في حالة الضرورة التي تقتضيها المصلحة، وأوكلت له بعض المهام والمتمثلة في[5]:

- احتكار وظيفة الإصدار؛
- الرقابة على البنوك والائتمان؛
- إعادة خصم السندات والأوراق التجارية بهدف زيادة السيولة.

ولم يتمتع البنك المركزي بهذه المهام لفترة طويلة، إلا بموجب قانون المالية 1965، الذي أعطى له الصلاحية الكاملة لخدمة الخزينة العامة بمنحها تسبيقات، مما أدى إلى بروز اختلافات نقدية تركت آثار سلبية على الاقتصاد الوطني. ومن ناحية التنظيم القانوني والإداري للبنك المركزي الجزائري كانت له شخصية معنوية واستقلال مالي، وحدد مقره بالجزائر العاصمة، وله علاقات مع المؤسسات الأخرى وسمي ببنك البنوك، وخول القانون له فتح فروعا له عبر كافة أرجاء البلاد حسب ما تستدعيه الحاجة، ونرى من خلال ذلك أن التنظيم القانوني للبنك المركزي

[1] شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص.57.

[2] المادة رقم 9 من القانون الأساسي لبنك المركزي الجزائري.

[3] المادة رقم 15 من القانون الأساسي لبنك المركزي الجزائري.

[4] Banque d'Algérie, présentation de la banque d'Algérie, apartir du site d'internet : www.bank-of-algeria.dzalgeria . dz/: 06/15/2015 01:30

[5] محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص.127.

يتمتع بسلطات واسعة داخل الوطن وكما أسندت له مهمة إصدار العملة الوطنية الجزائرية إلى البنك المركزي الجزائري[1].

لقد أهملت إصلاحات 1971 الوظائف الأساسية المتعارف عليها للبنك المركزي وأعطته دورا ثانويا، فأصبح وسيلة لتنفيذ مقررات وزارة المالية، وهذا ما يبرر أنه لم يعتمد على معايير الربحية والفعالية في توجيه القروض أو الرقابة على تداولها، كذلك على عدم الاعتماد على فعالية معدلات الفائدة بسبب التحديد الإداري لها، مما أثر على الادخار و رفع الاكتناز[2].

الفرع الثالث: الصندوق الجزائري للتنمية

أنشئ هذا البنك في 7 ماي 1963 على شكل مؤسسة عمومية ذات الشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد تم تسميته الصندوق الجزائري للتنمية عند إنشائه مباشرة بعد الاستقلال ثم طرأ تغيير على نظامه الأساسي أعيدت تسميته بموجب ذلك البنك الجزائري للتنمية وفقا للمرسوم 71/76 المؤرخ في 1971/06/30 ووضع تحت وصاية وزارة المالية. وهو مكلف بتمويل الاستثمارات المنتجة في إطار البرامج والمخططات الخاصة بالاستثمارات، وهي تغطي جميع نشاطات الصناعة بما فيها قطاع الطاقة والمناجم والسياحة والنقل والتجارة والتوزيع، والمناطق الصناعية والدواوين الزراعية وقطاع الصيد ومؤسسات الإنتاج، وكما أنشئ البنك بقصد منح القروض متوسطة وطويلة الأجل، فهو بنك تنمية متخصص بتمويل وتكوين وتجديد رأس المال الثابت.وقد تم تغيير اسمه من صندوق إلى بنك عام 1971، كما أن موارد البنك غداة تأسيسه تكونت من[3]:

- رأسماله كان يقدر بـ 100 مليون دينار؛
- تركت صندوق التجهيز الذي أسسته سلطات الاحتلال ما مقداره مليار دينار؛
- الاقتراضات من الداخل والخارج؛
- تضع الأموال تحت تصرف الخزينة.

وفي عام 1972 أصبح البنك مسؤولا عن إعداد خطط تمويل المشاريع الإنتاجية المقررة في الخطة الاقتصادية الوطنية، ودراسة ومتابعة الهياكل المالية للشركات تبعا لمتغيرات نموها والأهداف المسطرة لها في نطاق المساهمة الفعالة في عمليات الاقتراض الخارجي.

---

[1] علي بطاهر: **الإصلاحات الحديثة للنظام المصرفي قانون النقد والقرض (10/90)**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، سنة 1994، ص58.

[2] مصدقة ع، **دور البنوك و الأسواق المالية في تفعيل النشاط الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص النقود والبنوك و المالية، جامعة تلمسان، 2003، ص 98.

[3] شاكر القزويني: **مرجع سبق ذكره**، ص .65.

وفي عام 1975 بدأ البنك بالمساهمة في فعاليات التنمية على النطاق الجهوي الذي تقرر بالمخطط الرباعي 1974-1977 وساهم في انبثاق وتمويل المنشآت البلدية والمحلية للإنتاج أو التنفيذ أو السياحة كما أن مدة القرض الذي يمنحها البنك من 10 إلى 20 عاما ويمكن تمديدها إلى 4 سنوات أخرى.

الفرع الرابع: الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط

تم تأسيس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 10 أوت 1964، بموجب القانون رقم 64/227 ويتكون الصندوق من نوعين، من الفروع متصلة بالمقر الرئيسي في العاصمة 89 فرعا أو وكالة، ومكاتب بريد تقوم بجمع المدخرات لحساب الصندوق، ويدار الصندوق من قبل مجلس الإدارة أو له مدير عام ومراقب عام وهو عضو الاتحاد الدولي لصناديق التوفير، ويدير الصندوق ثلاثة أنواع من الموارد، (أموال الادخار، أموال الهيئات المحلية، وأموال منتسبي الهيئات المحلية والمستشفيات) وتأتيه الموارد من القطاع الخاص والعام، وتتمثل مهمة الصندوق في جمع الادخارات الصغيرة للعائلات[1]، أما في مجال القرض فإن الصندوق مدعو لتمويل ثلاثة أنواع من العمليات، تمويل البناء، الجماعات المحلية، وبعض العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية، كما بإمكان الصندوق القيام بشراء سندات التجهيز التي تصدرها الخزينة العمومية، وتم تكريس الصندوق كبنك وطني للسكن، وهذا الأمر قد أعطى دفعا قويا له، وقد زاد من ادخار العائلات.وفي إطار سياسة تشجيع المهاجرين الجزائريين على العودة للوطن تقوم الصندوق بتسهيل فتح حساب للمهاجر بقصد تمكينه من الحصول على مسكن يستقر فيه في الجزائر.

الفرع الخامس: البنك الوطني الجزائري

أنشئ البنك الوطني الجزائري بمقتضى القانون رقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان 1966 ليكون بذلك أداة للتخطيط المالي ودعامة للقطاع الاشتراكي والزراعي، وقد ضم بعد ذلك جميع البنوك ذات الأنظمة المتشابهة له وتتمثل في:

- بنك التسليف العقاري الجزائري التونسي في شهر جويلية 1966؛
- بنك التسليف الصناعي والتجاري في جويلية 1967؛
- بنك باريس الوطني في جانفي 1968؛
- البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا؛
- بنك باريس والبلاد المنخفضة (هولندا) في جوان 1968؛
- مكتب معسكر للخصم.

وكان المطلوب من البنك إضافة إلى واجبه كبنك تجاري دعم عملية التحول الاشتراكي في الزراعة (التسيير الذاتي) بسبب التعارض الوظيفي مع المؤسسات المصرفية الأخرى، فقد لجأت الدولة إلى إلغائها جميعا عام 1968

[1] طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص .187.

لكي يبقى هذا البنك وحده في الميدان الزراعي، وبذلك مثل بنقطة تحول مهمة للاقتصاد الوطني من طرف السلطات في إطار إنشاء جهاز مصرفي وطني وتجسيد الإدارة السياسية التي بدت واضحة في استرداد البلاد لسيادتها وهذا ما عبر عنه بالمصطلح الاقتصادي ضرورة التحكم في المستقبل وبمصطلح ضرورة تنظيم ديمقراطية الشعب.

الفرع السادس: القرض الشعبي الجزائري

تأسس القرض الشعبي الجزائري بقرار رقم 66/336، الموافق لـ 1967/05/14، برأس مال يقدر بـ 15 مليون دينار، ويعتبر مؤسسة اقتصادية عمومية، وتقع تحت وصاية وزارة المالية، ونشأ القرض الشعبي الجزائري على أساس هياكل الهيئات البنكية التي كانت موجودة في عهد الاستعمار.

وهو عبارة عن إدماج البنوك التالية:

- البنك الشعبي التجاري والصناعي لوهران؛
- البنك الشعبي التجاري والصناعي الجزائري؛
- البنك الشعبي التجاري والصناعي لقسنطينة؛
- البنك الشعبي التجاري والصناعي لعنابة؛
- البنك الجهوي التجاري والصناعي للجزائر العاصمة.

إضافة إلى تلك البنوك أدمجت ثلاثة بنوك أجنبية وذلك ابتداء من 1967:

- شركة مرسيليا للإقراض 1968؛
- التعاونية الفرنسية للإقراض والبنوك في 1972؛
- البنك المختلط الجزائري المصرفي.

الفرع السابع: البنك الخارجي الجزائري

أنشئ بموجب المرسوم رقم 204/67 المؤرخ في 19 أكتوبر 1967[1]، وهو مؤسسة وطنية ذات صبغة تجارية، وبإلغاء الرخصة التي كانت تتمتع بها البنوك الأجنبية وقد تم إنشاء البنك الخارجي الجزائري بعدة اندماجات للبنوك وهي[2]:

- بنك كريدي الليوني في 12 أكتوبر 1967 الذي بدوره قد ضم البنك الفرنسي للتجارة الخارجية؛
- الشركة العامة؛

[1] أنظر قانون 67-204، والمتعلق بإنشاء البنك الخارجي الجزائري الصادر في 1967/10/01.

[2] طاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره**، ص 190.

- بنك البحر الأبيض المتوسط؛
- بنك تسليف الشمال؛
- البنك الصناعي للجزائر؛
- بنك باركليز الفرنسي.

وقد بلغ رأس ماله سنة 1967 حوالي 20 مليون دينار، ويعتبر تأسيسه المرحلة الأخيرة من إجراءات التأميم المصرفي، ويقوم البنك الخارجي بكل الوظائف التقليدية التي يقوم بها بنوك الودائع، من منح القروض، بالإضافة إلى تخصصه في تمويل العمليات الخارجية بالتجارة الخارجية، ويقوم بربط وتطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع الدول الأخرى، ويمارس البنك مهام البنوك التجارية، وعلى هذا الأساس يمكنه جمع الودائع الجارية، ويقوم بتأمين المصدرين الجزائريين وتقديم الدعم المالي لهم.

كما في هذا البنك قسمان، واحد للائتمان والثاني للعمليات الأجنبية وتنقسم تمويل التجهيز، بالإضافة إلى مواضيع النفط والتعدين. كما تتلقى هذا البنك ودائع الأفراد، والمؤسسات ثم يقوم بعملية التمويل الداخلي والخارجي حيث كان له دور كبير في تمويل قطاعات المحروقات وخاصة حقول حاسي مسعود، وحاسي الرمل وكذا أنابيب النفط والغاز ومصانع الإسمدة بالشلف والحجار، أما مساهمته في المجال الخارجي فكانت عن طريق تمويل الاستيراد والتصدير والتجارة الخارجية، وتوفير المتعلقة بالمؤسسات الخارجية من خلال منح الاعتمادات للاستيراد وتسهيل عمليات التصدير، وتعتبر أحسن ممثل للمؤسسة الوطنية في الخارج. كما أن المقر الرئيسي متواجد في العاصمة له 47 فرعا، ويبلغ رأسمال البنك الخارجي حاليا مليار دينار أما ميزانيته العمومية فقد بلغت حوالي 50 مليار في نهاية 1985.

الفرع الثامن: بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمرسوم رقم 82-106 بتاريخ 1982/03/13[1]، وفي الحقيقة كان تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك تجاري[2]، وكلف بتمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي، وكل الأنشطة الممتدة أو المتممة للزراعة، وكذلك الصناعات الزراعية، أي المتركزة على الزراعة، وكذا الحرف التقليدية في الأرياف وكل المهن الحرة والمنشآت الخاصة بالريف، وهو بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي والأنشطة المتعلقة بالريف وكذلك تطوير الإنتاج الغذائي، والبنك الفلاحي يتميز بأنه بنك الودائع (يقبل الودائع الجارية أو لأجل من أي شخص مادي أو معنوي ويقرض الأموال بآجال مختلفة) وهو بنك تنمية (يمنح القروض متوسطة وطويلة الأجل بهدف تكوين رأس المال الثابت) منح القروض

[1] محمود حميدات، **مرجع سبق ذكره**، ص 134.

[2] طاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره**، ص 190.

القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، مع أو بدون ضمانات قصد تمويل المشاريع المخططة والتي تعمل على ترقية النشاطات والهياكل الفلاحية.

الفرع التاسع: بنك التنمية المحلية

أنشئ بمقتضى المرسوم رقم 85/65 في 1985/04/30[1]، وهو أحدث البنوك في الجزائر وانبثق عن القرض الشعبي الجزائري، ويقدر رأسماله حوالي نصف مليار دينار، وهو آخر بنك تجاري يتم تأسيسه قبل الدخول في مرحلة الإصلاحات[2].ويقوم هذا الأخير بكل العمليات لبنوك الودائع حيث يقوم بتمويل الاستثمارات المتمثلة أساسا في المقاولات العمومية ويساهم في تجسيد وتنفيذ المخططات والبرامج التنموية الوطنية والقطاعية ويقوم بجميع عمليات البنوك كالقرض والصرف والخزينة التي لها علاقة بنشاطه لتسيير موجوداته المالية واستخدامها، ويخدم بالدرجة الأولى فعاليات الهيئات العامة المحلية، وقروض قصيرة ومتوسطة وطويلة، تمويل عمليات الاستيراد والتصدير إضافة إلى خدمات القطاع الخاص، ويمكن القول أن التكييفات التي تدخل في حين لآخر على هذا النظام، هي دليل على عدم الاستقرار للنظام، ولذلك يتطلب إدخال إصلاحات عميقة يعيد بها النظام هويته البنكية، ولعل إعطاء بعض الأرقام يبين لنا أهمية القروض الاقتصادية التي منحها الجهاز المصرفي على رأسه البنك المركزي.

[1] قانون رقم 85-85 الصادر في 1985/04/30.

[2] طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص191.

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة و اختبار الفرضيات.

المطلب الأول: إجراءات الدراسة الميدانية.

سنتناول في هذا المبحث وصفا للإجراءات التي اتبعتها لغرض تحقيق أهداف البحث من خلال تحديد الإطار المنهجي الدراسة ووصف مجتمع وعينة الدراسة وأدوات جمع البيانات.

الفرع الأول: الإطار المنهجي للدراسة.

يعرف المنهج تلك الخطوات العملية التي يرسمها الباحث لنفسه في ترتيب أفكاره، وتوجيه موضوعات بحثه توجيهاً يصل بها الحقيقة[1]، وقد استعنا في بحثنا على المناهج التالية:

1-المنهج التاريخي هو الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية ثم فحصها وتحليلها والتأكد من صحتها ليعرضها ويرتبها ويفسرها ومن ثم إستخلاص النتائج والتعميمات والنتائج[2]، وقد اعتمدنا على المنهج التاريخي من خلال التطرق إلى تطور الجهاز المصرفي الجزائري.

2-المنهج الوصفي: واستخدمنا المنهج الوصفي في هذه الدراسة من خلال وصف أفراد العينة من حيث التخصص العلمي، الخبرة المهنية، المنصب المشغول...إلخ.

3-المنهج التحليلي: وقد استخدمنا المنهج التحليلي وذلك من خلال تحليل نتائج الإستمارة.

4-المنهج الإحصائي: من خلال الاعتماد على الاحصائيات.

الفرع الثاني: مجتمع الدراسة:

من العوامل الأساسية التي يجب على أي باحث تحديدها قبل البدء في دراسته هو تحديد مجتمع الدراسة والذي يعرف هذا الأخير بأنه جميع المفردات التي لها صفة أو صفات مشتركة وجميع هذه المفردات خاضعة للدراسة أو البحث من قبل الباحث[3]، وبالنسبة لدراستنا قمنا بمسح شامل لجميع فروع البنوك التجارية العاملة في ولاية قالمة وبالأخص فئة مسؤولي الائتمان، وتمثل مجتمع الدراسة للبنوك محل الدراسة 15 عامل مشارك في عملية الائتمان وقد تم توزيع 15 استمارة عليهم وتم استردادها جميعا والجدول التالي يوضح ذلك:

---

[1] عاطف فضل، **تمثلات المنهج الوصفي الإحصائي في الدراسات اللغوية الحديثة**، مجلة التربية والعلم ، المجلد17، العدد 04، 2010، ص186.

[2] http://www.djelfa.info تاريخ الاطلاع: 2015/05/06 01:30

[3] دلال القاضي، محمود البياتي، **منهجية وأساليب البحث العلمي**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص148.

الجدول رقم(01):عدد الاستمارات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل.

الاستمارات / البنك	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المستردة
B.E.A	2	2
B.D.L	1	1
B.N.A	4	4
C.P.A	1	1
B.A.D.R	5	5
C.N.E.P	2	2

المصدر: من إعداد الباحثين.

الفرع الثالث: أدوات جمع البيانات.

اعتمدنا في هذه الدراسة على الأدوات التالية:

1-الملاحظة: تعتبر الملاحظة من الوسائل الأساسية التي يتم من خلالها جمع البيانات التي يتطلبها البحث العلمي[1]، لذا عند نزولنا إلى الميدان تمكنا من ملاحظة كيفية تأدية المهام والنشاطات داخل المؤسسة، بالإضافة إلى التجهيزات والوسائل المستخدمة في العمل كالمعدات والآلات...الخ.

2-المقابلة: هي محادثة موجهة بين الباحث وشخص أو أشخاص آخرين بهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معين يسعى الباحث للتعرف عليه من اجل تحقيق أهداف الدراسة[2]، وقد قمنا باتباع تقنية المقابلة عند زيارتنا للبنوك محل الدراسة حيث قمنا بمقابلة بعض رؤساء مصلحة في البنوك، وكان الغرض من هذه المقابلة هو إعلامهم بموضوع الدراسة وهل هناك إمكانية للقيام بدراسة حالة في مؤسستهم وطرح بعض الأسئلة المتعلقة بموضوع الدراسة.

3-الاستمارة: أو الاستبانة هي وسيلة لجمع البيانات من خلال احتوائها على مجموعة من الأسئلة أو العبارات التي تحيط بموضوع الدراسة ويطلب من المبحوثين الإجابة عليها ويتم توزيع الاستمارة عادة من خلال التسليم باليد

[1] حمود خضير كاظم، موسى سلامة اللوزي: **منهجية البحث العلمي**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص92.

[2] أحمد عارف العساف، محمود الوادي، **منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والادارية: المفاهيم والادوات**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن،2011، ص 15.

أو من خلال إرسالها عبر البريد أو بالهاتف أو باستخدام الانترنت[1]، وقد قمنا بالاعتماد على تقنية الاستمارة في موضوع البحث حيث قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة على المستجوبين حيث اشتمل الاستبيان على محورين أساسيين هما:

المحور الأول: يضم 14 سؤال حول المعلومات المالية وغير المالية للعميل طالب الائتمان.

المحور الثاني: يضم سؤال واحد حول أهم النسب المالية المعتمدة في التحليل واتخاذ القرار الائتماني.

وقد قابل عبارات المحور الأول (المعلومات المالية و غير المالية) من الاستبيان أسئلة محددة بعبارات و مجموعة من الدرجات مرتبة وفقا للمقياس ليكارت الخماسي أما في المحور الثاني من الاستبيان (أهم النسب المالية المعتمدة في التحليل و اتخاذ القرار الائتماني) مجموعة من الدرجات مرتبة وفقا للمقياس ليكارت الخماسي فقط.

والموزعة كما يلي:

الجدول رقم(02): درجات المقياس ليكارت الخماسي المعتمد في الدراسة.

البيان	درجة عالية جدا	درجة عالية	درجة متوسطة	درجة قليلة	لا أعتمد
المقياس	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الباحثين.

بعد استرجاع الاستمارات قمت بتفريغها وتحضيرها للتحليل والمناقشة.

5-أدوات التحليل الإحصائي:

لتحليل بيانات الإستبيان تم الاعتماد على عده أساليب إحصائية وذلك كما يلي:

أ-التكرارات والنسب المئوية: تمت الاستعانة بالتكرارات والنسب المئوية لنتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، وكذا لتحديد استجابات أفرادها إتجاه عبارات محاور الاستبيان.

ب -المتوسط الحسابي: تم استعمال هذا المتوسط لمعرفة مدى إرتفاع أو إنخفاض إستجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية أهم النسب المالية المعتمدة في اتخاذ القرار الائتماني و هو ما سيساعدنا كذلك على ترتيب العبارات حسب متوسطها الحسابي.

ت- الانحراف المعياري: تم استعماله لقياس مدى تجانس إجابات الأفراد وتشتتها حول متوسطات الإجابات.

ث- ولحساب طول خلايا مقياس (ليكرت) الخماسي بمعنى الحدود الدنيا والعظمى، فقد تم حساب **المدى العام** وفق القانون:(E=Xmax-Xmin)، أي أعظم مشاهدة مطروح منها أدنى مشاهدة(4=1-5)، ثم تقسيم

[1] مصطفى طويطي، نسيمة لعرج مجاهد، **تطبيق تقنيات الأساليب النوعية على قياس جودة خدمات المؤسسات المصرفية**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد03، 2013، ص96.

النتيجة على عدد فئات المقياس للحصول على طول الخلايا الصحيح وذلك على النحو التالي: (5/4=0,8)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي الواحد الصحيح(1)وذلك لتحديد الحد الأعلى للخلية الأولى والذي يصبح(1,8)، ثم نضيف إلى هذه النتيجة نفس القيمة الأولى للحصول على الحد الأعلى للخلية الثانية والذي يكون(2,6)، وبإضافة القيمة ذاتها مرة أخرى نحصل على الحد الأعلى للخلية الثالثة والذي سيكون بطبيعة الحال(3,4)،كذلك نضيف نفس القيمة لنحصل على الحد الأعلى للخلية الرابعة لتصبح (4,2)، وبإضافة نفس القيمة يكون الحد الأعلى للخلية الخامسة (5) وهكذا يصبح طول الخلايا على النحو التالي:

- من 01إلى 1,8 يمثل لا أعتمد.
- من 1,8إلى 2,6 يمثل درجة قليلة.
- من2,6إلى 3,4 يمثل درجة متوسطة.
- من3,4إلى 4,2 يمثل درجة عالية.
- من4,2إلى 05 يمثل لا درجة عالية جدا.

ج- استخدمنا اختبار (Anova) لاختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الثاني: تحليل نتائج المحاور.

انطلاقا من أهداف وتساؤلات الدراسة التي تم تحديدها سابقا، فإننا سنحاول في هذا الجزء معرفة وتحليل ما تم التوصل إليه ميدانيا، والهدف من ذلك هو التعرف على واقع اعتماد البنوك التجارية الناشطة في ولاية قالمة على مؤشرات الأداء المالي في ترشيد قرارات الائتمان.

المحور الأول: تحليل نتائج المعلومات الشخصية و المهنية.

1- التخصص العلمي:

نلاحظ من خلال تحليل أفراد العينة حسب التخصص العلمي، أن مسؤولي الائتمان في البنوك محل الدراسة موزعين كما يلي:

جدول رقم (03)يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي:

التخصص العلمي	التكرار	النسبة %
محاسبة	3	20
إدارة	4	26.7
غير ذلك	8	53.3
المجموع	15	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج SPSS20.0

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن غالبية موظفي الائتمان كانوا ذا تخصص مغاير لتخصص المحاسبة والإدارة بنسبة 53.3 % و توزع الباقي ما بين تخصص محاسبة وإدارة، مما يعني أن إدارة البنوك تركز على اختصاصات أخرى تكون ذات صلة أكثر بالوظيفة الائتمانية عند تعيينها لمسؤولي الائتمان، وقد تكون هذه الفئة أقدر على استخدام النسب المالية في التحليل المالي كأساس لاتخاذ قرار الائتمان، ليليها ما نسبته 26.7 % من أفراد العينة ذا تخصص إدارة وهي نسبة ليست قليلة من المنظور الإحصائي، أي أن إدارة البنوك تهتم بهذا التخصص لتنظيم عملية منح الإئتمان، ليأتي أخيرا تخصص محاسبة بنسبة 20% من مسؤولي الائتمان.

2- الخبرة المهنية:

جدول رقم (04): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية.

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة %
1 – 5	1	6.7
6 – 10	3	20
10 فأكثر	11	73.3
المجموع	15	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS20.0

يتضح من خلال نتائج الجدول أعلاه أن غالبية موظفي الائتمان لهم خبرة من 10 سنوات فأكثر وهذا ما تمثله نسبة 73.3%، مما يدل أن معظم محللي الائتمان هم ذوي خبرة كبيرة في العمل المصرفي، وفي المقابل أن ما تتراوح خبراتهم من 1 إل 5 سنوات و من 6 إلى 10 سنوات الذين قدرت نسبتيهما على التوالي 6.7 % و2 % وبالتالي هم فئة قليلة وهذا ما يدل على أن البنوك تعتمد على موظفين ذوي خبرة عالية في مجال منح الائتمان.

3- هل تلقيت دورات في التحليل المالي؟

جدول رقم (05) يوضح توزيع أفراد العينة حسب تلقيهم دورات في مجال التحليل المالي

أخذ دورات في التحليل المالي	التكرار	النسبة %
نعم	11	73.3
لا	4	26.7
المجموع	15	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS20.0

نلاحظ من خلال الجدول أن غالبية أفراد العينة أجروا دورات في التحليل المالي وهذا ما قابله نسبة مئوية عالية قدرت بـ 73.3 % وهذا ما يوضح أن إدارة البنوك تسعى إلى رفع المستوى المهني لمسؤولي الائتمان في مجال التحليل المالي.

4-المنصب المشغول:

جدول رقم (06) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المنصب المشغول

المنصب المشغول	التكرار	النسبة %
مدير	1	6.7
نائب المدير	1	6.7
رئيس مصلحة	4	26.7
مكلف بالدراسات	9	60
المجموع	15	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج SPSS20.0

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن غالبية محللي الائتمان كانوا يشغلون منصب مكلف بالدراسات بتكرار قدره 9 بنسبة 60%، ويليها منصب رئيس مصلحة يقدر عددهم بـ 4 بنسبة 26.7% ثم يأتي المدير ونائب المدير بنفس النسبة التي قدرت بـ 6.7 % .

المحور الثاني:

أولا: المعلومات غير المالية.

جدول رقم(07) يوضح درجة اعتماد البنوك على المعلومات غير المالية للعميل طالب الائتمان

رقم العبارة	العبارات		الإجابات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة
			درجة عالية جدا	درجة عالية	درجة متوسطة	درجة قليلة	لا أعتمد عليها			
1-	شخصية العميل و سمعته التجارية.	ت	6	8	1	0	0	4.3333	0.61721	درجة عالية جدا
		%	40	53.3	6.7	0	0			
2-	ثقة البنك مانح الائتمان في العميل.	ت	8	4	3	0	0	4.3333	0.81650	درجة عالية جدا
		%	53.3	26.7	20	0	0			
3-	الزيارة الميدانية لمنشأة العميل.	ت	3	10	2	0	0	4.0667	0.59362	درجة عالية
		%	20	66.7	13.6	0	0			
4-	نوع القطاع الذي يعمل فيه العميل و درجة المنافسة.	ت	5	8	2	0	0	4.2	0.67612	درجة عالية جدا
		%	33.3	53.3	13.3	0	0			
5-	العلاقات الشخصية بين طالب الائتمان و مسؤول البنك مانح الائتمان.	ت	0	6	5	2	2	3	1.06904	درجة متوسطة
		%	0	40	33.3	13.3	13.3			
6-	معلومات عن حسابات و تسهيلات مصرفية للعميل لدى البنوك الأخرى.	ت	2	8	2	2	1	3.5333	1.12546	درجة عالية
		%	13.3	53.3	13.3	13.3	6.7			
	المتوسط الحسابي العام							3.9111	-	درجة عالية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS20.0

بالاعتماد على الجدول أعلاه يتضح ما يلي:

- العبارة 01: نلاحظ من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي للعبارة قدر بـ 4.3333 بانحراف معياري 0.61721 أي أن عينة الدراسة تعتمد بدرجة عالية جدا على شخصية العميل وسمعته التجارية، لذا فإن كانت شخصية العميل و سمعته التجارية جيدة هذا ما يطمئن البنك عند منح الائتمان.
- العبارة 02: نلاحظ من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي للعبارة قدر بـ 4.3333 بانحراف معياري 0.81650 أي أن البنوك محل الدراسة تعتمد بدرجة عالية جدا على ثقتها في العميل طالب الائتمان، وبالتالي إذا لقي العميل ثقة البنك فيه الأمر الذي يسهل عملية الائتمان.

- العبارة 03: نلاحظ أن المتوسط الحسابي 4.0667 بانحراف معياري 0.59362 هذا ما يوضح اعتماد إدارة الائتمان على الزيارة الميدانية لمنشأة العميل طالب الائتمان بدرجة عالية، أي أن البنوك تفضل بدرجة عالية التنقل إلى مكان عمل العميل للإطلاع الشخصي على منشأته والتعرف على النظام الداخلي الأمر الذي يبين لها نسبيا حسن سير المنشأة.
- العبارة 04: نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة 4.2 بانحراف معياري 0.67612 أي أن البنوك محل الدراسة تهتم بدرجة عالية جدا على نوع القطاع الذي يعمل فيه العميل ودرجة المنافسة، فإن البنوك تفضل التعامل مع العميل الذي ينشط في قطاع مربح وتكون مؤسسته في وضعية جيدة من المنافسة.
- العبارة 05: المتوسط الحسابي لهذه العبارة قدر بـ 3 بانحراف معياري 1.06904 الأمر الذي يوضح أن البنوك تهتم بدرجة متوسطة على العلاقات الشخصية بينها و بين العميل طالب الائتمان لأن العلاقات الشخصية غير مضمونة من ناحية استرداد الديون لأنها غالبا تكون من غير ضمانات ولا دراسات مدققة.
- العباره 06: بلغ المتوسط الحسابي للعباره 3.5333 بانحراف معياري 1.12546 ما يوضح أن البنوك محل الدراسة تعتمد بدرجة عالية على معلومات عن حسابات و تسهيلات مصرفية لدى البنوك الأخرى، الأمر الذي يبين لها مدى التزام العميل بدفع ديونه؛ و هذا قد يساهم بدرجة كبيرة في عملية منح الائتمان لهذا العميل.

- **ثانيا: المعلومات المالية.**

1- هل تطلبون معلومات مالية من الشركة طالبة الائتمان؟

جدول رقم (08) يوضح حالات طلب معلومات مالية من الشركات طالبة الائتمان

تطلبون معلومات مالية من الشركة طالبة الائتمان	التكرار	النسبة %
دائما	10	66.7
غالبا	2	13.3
أحيانا	2	13.3
لا أطلب	1	6.7
المجموع	15	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS20.0

من الجدول أعلاه يتضح أن محللي الائتمان المنتمين إلى البنوك محل الدراسة البالغ عددهم 10 أفراد و بنسبة مئوية 66.7% يطلبون دائما معلومات مالية من الشركات طالبة الائتمان لأنها تعطي صورة واضحة ومدققة عن الوضعية المالية للشركة.

2- ما مدى اعتمادك على المعلومات المالية؟

جدول رقم (09) يوضح درجة الاعتماد على المعلومات المالية.

رقم العبارة	العبارات		الإجابات					المتوسط	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة
			درجة عالية جدا	درجة عالية	درجة متوسطة	درجة قليلة	لا أعتمد عليها			
1-	الضمانات التي يقدمها العميل.	ت	7	6	1	1	0	4.2667	0.88372	درجة عالية جدا
		%	46.7	40	6.7	6.7	0			
2-	تطور حركة و أرصدة العميل المرجعة.	ت	5	7	3	0	0	4.1333	0.74322	درجة عالية
		%	33.3	46.7	20	0	0			
3-	رأس مال العميل و القدرة على تشغيله	ت	5	8	2	0	0	4.2	0.67612	درجة عالية جدا
		%	33.3	53.3	13.3	0	0			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS20.0

- العبارة 01: من الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة قدر بـ 4.2667 وبانحراف معياري قدره 0.88372 أي أن البنوك محل الدراسة تعتمد أغلبها على الضمانات التي يقدمها العميل بدرجة عالية جدا لأن هذه الضمانات هي التي تضمن للبنك استرداد مستحقاته في حالة ما إذا لم يكن العميل قادر على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد.

- العبارة 02: نلاحظ من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي للعبارة قدر بـ 4.1333 بانحراف معياري 0.74322 أي أن البنوك محل الدراسة تهتم بدرجة عالية على تطور حركة وأرصدة العميل، التي من خلالها تحكم على الوضع المالي للعميل كونه مستقر أو في حالة زيادة أو نقصان.

- العبارة 03: نلاحظ أن متوسط العبارة بلغ 4.2 بانحراف معياري قدره 0.67612 أي أن البنوك محل الدراسة تعتمد بدرجة عالية جدا على رأس مال العميل والقدرة على تشغيله، وهذا لمعرفة مدى قدرة العميل على تسديد ديونه طويلة الأجل.

3- هل يشترط أن تكون المعلومات المالية مدققة ومرفقة بتقرير مدقق الحسابات:

جدول رقم (10) يوضح : شرط كون المعلومات المالية مدققة و مرفقة بتقرير مدقق الحسابات.

هل يشترط أن تكون المعلومات المالية مدققة ومرفقة بتقرير مدقق الحسابات	التكرار	النسبة %
نعم	14	93.3
لا	1	6.7
المجموع	15	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS20.0

نلاحظ أن غالبية محللي الائتمان المنتمين إلى البنوك محل الدراسة والبالغ تكرارهم 14 وبنسبة مرتفعة قدرت بـ 93.3% يشترطون أن تكون المعلومات المالية مدققة و مرفقة بتقرير مدقق الحسابات وذلك لتكون أكثر مصداقية وتفادي بعض الأخطاء والاحتيالات التي قد يقع فيها العميل، ويكون البنك مطمأن عند اتخاذ القرار الائتماني.

4- المعلومات المالية التي تطلبونها تتعلق بالفترة

جدول رقم(11) يوضح الفترة المتعلقة بالمعلومات المالية.

الفترة المتعلقة بالمعلومات المالية	التكرار	النسبة %
السنة المالية	0	0
السنة الماضية	0	0
سنتين سابقتين	0	0
3 سنوات	11	73.3
أكثر من 3 سنوات	4	26.7
المجموع	15	100

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS20.0

من خلال الجدول أعلاه تعتمد البنوك على المعلومات المالية الخاصة بالعميل طالب الائتمان التي تعود إلى 3 سنوات سابقة وذلك بتكرار يقدر بـ 11 فرد محلل ائتمان وبنسبة مقدرة بـ 73.3% ثم تليها المعلومات التي تعود إلى أكثر من 3 سنوات سابقة بتكرار 4 أفراد محللي الائتمان وبنسبة 26.7%، كما نلاحظ أن البنوك البنوك التجارية محل الدراسة لا تعتمد نهائيا على المعلومات المالية المتعلقة بالعميل في السنة التي يطلب فيها الائتمان ونفس الشيء بالنسبة للسنة الماضية وكذلك السنتين الماضيتين وهذا ما يوضح أن البنوك محل الدراسة تولي اهتماما

بالمعلومات المالية المتعلقة بفترات سابقة لمقارنتها بالحالة المالية للعميل حاليا وهل هذه المعلومات في تذبذب او استقرار الأمر الذي يساعدها في عملية إتخاذ أو عدم إتخاذ القرار الائتماني.

5- ما هي القوائم المالية التي تطلبونها؟

جدول رقم(12) يوضح القوائم المالية المطلوبة من العميل

القوائم المالية المطلوبة	التكرار	النسبة %
الميزانية	9	60
حساب النتيجة	5	33.3
قائمة التدفقات النقدية	1	6.7
المجموع	15	100

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS20.0

من خلال الجدول يتضح أن الميزانية هي أكبر القوائم المالية طلب من قبل البنك منح الائتمان بتكرار قدره 9 أفراد من عينة الدراسة بنسبة 60%، تليها قوائم حساب النتيجة بتكرار قدره 5 أفراد وبنسبة مئوية مقدرة بـ6.7% هذا يبدو أن البنوك تعتمد ميزانية العميل طالب الائتمان للإحاطة والتعرف مختلف أصول مؤسسة العميل وكذا التزاماته تجاه تسديد ديونه.

6- هل تأخذون المعلومات الواردة في القوائم المالية كما هي أم تقومون بالتحقق من صحتها؟

جدول رقم(13) يوضح ما إذا كانت المعلومات الواردة في القوائم المالية تؤخذ كما هي أو يتم التحقق من صحتها

هل تأخذون المعلومات الواردة في القوائم المالية كما هي أم تقومون بالتحقق من صحتها	التكرار	النسبة %
نأخذها كما هي	8	53.3
نتحقق من صحتها	7	46.7
المجموع	15	100

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS20.0

من الجدول أعلاه نلاحظ أن البنوك محل الدراسة تأخذ المعلومات الواردة في القوائم المالية كما هي بتكرار قدره 8 أفراد وبنسبة مئوية مقدرة بـ53.3%، كما أن هناك من يتحقق من صحة هذه المعلومات بتكرار قدره 7 أفراد وبنسبة مئوية قدرها 46.7% أي أن معظم البنوك العاملة لا تتحقق من صحة المعلومات الواردة في القوائم المالية.

المحور الثالث: النسب المالية المعتمدة في التحليل و اتخاذ القرار الائتماني

- مجموعة نسب السيولة.

جدول رقم(14) يوضح درجة الاعتماد على مجموعة مؤشرات السيولة.

رقم العبارة	نسب السيولة		الإجابات					المتوسط	الانحراف المعياري	اتجاه الاجابة
			درجة عالية جدا	درجة عالية	درجة متوسطة	درجة قليلة	لا أعتمد عليها			
-1	نسبة التداول	ت	2	11	1	0	1	3.8667	0.91548	درجة عالية
		%	13.3	73.3	6.7	0	6.7			
-2	نسبة السيولة السريعة	ت	4	8	3	0	0	4.0667	0.70373	درجة عالية
		%	26.7	53.3	20	0	0			
-3	نسبة سيولة المخزون السلعي	ت	5	4	6	0	0	3.9333	0.88372	درجة عالية
		%	33.3	26.7	40	0	0			
-4	نسبة سيولة الذمم المدينة	ت	6	3	5	0	1	3.8667	1.18723	درجة عالية
		%	40	20	33.3	0	6.7			
	المتوسط الحسابي العام							3.93335		درجة عالية

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS20.0

1- نسبة التداول: من خلال الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة قدر بـ 3.8667 وبانحراف معياري قدره 0.91548 أي أن البنوك محل الدراسة تعتمد أغلبها على نسبة التداول بدرجة عالية فالاعتماد عليها بدرجة عالية من طرف غالبية محللي الائتمان هذا ما يبرره كونها تمثل حد الأمان الذي يضمن للبنك قدرة العميل على سداد ما عليه من التزامات قصيرة الأجل.

2- نسبة السيولة السريعة: من الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة قدر بـ 4.0667 وبانحراف معياري قدره 0.70373 أي أن البنوك محل الدراسة تعتمد أغلبها على نسبة السيولة السريعة بدرجة عالية، ومن هنا لقول أن غالبية أفراد العينة تعتمد على هذه النسبة كونها من النسب التي تقيس قدرة العميل على سداد الالتزامات الجارية من الأصول الأكثر سيولة.

3- نسبة سيولة المخزون السلعي: : من الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة قدر بـ 3.9333 وبانحراف معياري قدره 0.88372 أي أن البنوك محل الدراسة تعتمد أغلبها على نسبة سيولة المخزون السلعي بدرجة عالية، ومنه نجد أن هذه النسبة تعتمد عليها إدارة الائتمان لأنها تعكس مدى فعالية سياسة البيع لدى العميل وقدرته على توليد النقدية.

4- نسبة سيولة الذمم المدينة: : من الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة قدر بـ 3.8667 وبانحراف معياري قدره 1.18723 أي أن البنوك محل الدراسة تعتمد أغلبها على نسبة سيولة الذمم المدينة بدرجة عالية كونها تبين وضع العميل جيد أم لا فيما يخص سياسة البيع الآجل المعمول بها.

- مجموعة نسب النشاط.

جدول رقم (15) يوضح درجة الاعتماد على نسب النشاط

رقم العبارة	نسب النشاط		الإجابات					المتوسط	الانحراف المعياري	اتجاه الاجابة
			درجة عالية جدا	درجة عالية	درجة متوسطة	درجة قليلة	لا أعتمد عليها			
-1	معدل دوران الذمم المدينة	ت	4	4	5	0	2	3.5333	1.30201	درجة عالية
		%	26.7	26.7	33.3	0	13.3			
-2	متوسط فترة التحصيل	ت	6	2	6	0	1	3.8	1.20712	درجة عالية
		%	40	13.3	40	0	6.7			
-3	معدل دوران المخزون	ت	4	3	6	1	1	3.5333	1.18723	درجة عالية
		%	26.7	20	40	6.7	6.7			
-4	متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون	ت	4	3	5	0	3	3.3333	1.44749	درجة متوسطة
		%	26.7	20	33.3	0	20			
-5	معدل دوران إجمالي الموجودات		5	6	4	0	0	4.0667	0.79881	درجة عالية
			33.3	40	26.7	0	0			
	المتوسط الحسابي العام							3.65332		درجة عالية

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS20.0

نلاحظ من الجدول الذي يخص استخدام نسب النشاط من طرف محللي الائتمان مايلي:

1- معدل دوران الذمم المدينة: : من الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة قدر بـ 3.5333 وبانحراف معياري قدره 1.30201 أي أن البنوك محل الدراسة تعتمد أغلبها على معدل دوران الذمم المدينة بدرجة عالية، وذلك لما لها من أهمية في اتخاذ القرار الائتماني في البنوك لقياس القدرة على تحويل المديونية إلى نقدية في شكل عدد من دورات التحصيل، وبالتالي تعكس ملاءة سياسات البيع الآجل وسياسة التحصيل.

2- متوسط فترة التحصيل: : من الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة قدر بـ 3.8 وبانحراف معياري قدره 1.20712 أي أن البنوك محل الدراسة تعتمد أغلبها على متوسط فترة التحصيل بدرجة عالية وهي تعتبر من النسب الضرورية لاتخاذ قرار منح الائتمان لقياس مدى كفاءة وفعالية سياسة إدارة الائتمان والتحصيل.

3- معدل دوران المخزون: : من الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة قدر بـ 3.5333 وبانحراف معياري قدره 1.18723 أي أن البنوك محل الدراسة تعتمد أغلبها على معدل دوران المخزون بدرجة عالية عالية لأهمية هذا المعدل حيث يساعد محللي الائتمان على قياس مدى قدرة العميل على تحويل أكبر قدر من المخزون السلعي إلى نقدية حيث يضمن سداد الالتزامات الائتمانية.

4- متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون: : من الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة قدر بـ 3.3333 وبانحراف معياري قدره 1.44749 أي أن البنوك محل الدراسة تعتمد أغلبها على متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون بدرجة متوسطة بالرغم من أهميته في اتخاذ القرار الائتماني.

5- معدل دوران إجمالي الموجودات: : من الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة قدر بـ 4.0667 وبانحراف معياري قدره 0.79881 أي أن البنوك محل الدراسة تعتمد أغلبها على معدل دوران إجمالي الموجودات بدرجة عالية وذلك لأهمية هذه النسبة في اتخاذ القرار الائتماني.

- مجموعة نسب الربحية: **جدول رقم (16) درجة الاعتماد على نسب الربحية**

رقم العبارة	نسب الربحية		الإجابات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة
			درجة عالية جدا	درجة عالية	درجة متوسطة	درجة قليلة	لا أعتمد عليها			
-1	هامش الربح الإجمالي	ت	10	1	3	0	1	4.2667	1.22280	درجة عالية جدا
		%	66.7	6.7	20	0	6.7			
-2	نسبة صافي العائد إلى المبيعات	ت	6	7	1	0	1	4.1333	1.06010	درجة عالية
		%	40	46.7	6.7	0	6.7			
-3	العائد على الاستثمار	ت	7	6	1	0	1	4.2	1.08232	درجة عالية جدا
		%	46.7	40	6.7	0	6.7			
-4	معدل العائد على المتاجرة بالملكية	ت	3	6	3	1	2	3.4667	1.30201	درجة عالية
		%	20	40	20	6.7	13.3			
-5	معدل العائد على حقوق الملكية	ت	3	6	4	1	1	3.6	1.12122	درجة عالية
		%	20	40	26.7	6.7	6.7			
	المتوسط الحسابي العام							3.93334		درجة عالية

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS20.0

1- هامش الربح الإجمالي: : من الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة قدر بـ 4.2667 وبانحراف معياري قدره 1.22280 أي أن البنوك محل الدراسة تعتمد أغلبها على نسبة هامش الربح الاجمالي بدرجة عالية جدا لأنها ضرورية لاتخاذ قرار منح الائتمان حيث تعكس مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح الناتجة على الإيرادات، وبالتالي فإنها تعطي مؤشرا ودلالة قوية لإدارة الائتمان على العميل المتقدم بطلب الائتمان قادر على تحقيق الأرباح ويتمتع بكفاءة في إدارة موجوداته.

2- نسبة صافي العائد إلى المبيعات: : من الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة قدر بـ 4.1333 وبانحراف معياري قدره 1.06010 أي أن البنوك محل الدراسة تعتمد أغلبها على نسبة صافي العائد إلى المبيعات بدرجة عالية، حيث أن هذه النسبة أشمل للربحية، وتتميز باشتمالها على الأرباح الأخرى الناتجة عن عمليات خارج نشاط المؤسسة حيث يعكس ذلك مقدرة الشركة على مواجهة مشاكل السيولة وانخفاض المبيعات.

3- العائد على الاستثمار: هذه النسبة ضرورية لاتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك حيث تعتبر من أفضل المؤشرات المالية لقياس كفاءة الإدارة في استخدام إجمالي أصولها في التشغيل، مم يعني كفاءة السياسات التي تنتهجها الإدارة ولذلك نلاحظ أن درجة استخدامها عالية جدا بمتوسط حسابي 4.2 وانحراف معياري قدره 1.08232.

4- معدل العائد على المتاجرة بالملكية: : من الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة قدر بـ 3.4667 وبانحراف معياري قدره 1.30202 أي أن البنوك محل الدراسة تعتمد أغلبها على معدل العائد على المتاجرة بالملكية بدرجة عالية وذلك لأهمية هذا المؤشر في اتخاذ القرار الائتماني.

5- معدل العائد على حقوق الملكية: : من الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة قدر بـ 3.6 وبانحراف معياري قدره 1.12122 أي أن البنوك محل الدراسة تعتمد أغلبها على معدل العائد على حقوق الملكية بدرجة عالية وذلك لأهمية هذه النسبة أيضا في قرار منح الائتمان حيث تشير إلى ربحية الاستثمار، وهذا يعني مدى كفاءة المنشأة في إدارة أموال المستثمرين والملاك، من خلال ربحية السهم الواحد لذلك من الضروري اهتمام إدارة الائتمان بهذه النسبة ومتابعة التغيرات التي تحصل فيها.

- مجموعة نسب التغطية:

جدول رقم (17) يوضح درجة الاعتماد على نسب التغطية

رقم العبارة	نسب التغطية		الإجابات					المتوسط	الانحراف المعياري	اتجاه الاجابة
			درجة عالية جدا	درجة عالية	درجة متوسطة	درجة قليلة	لا أعتمد عليها			
-1	نسبة تغطية الفوائد	ت	5	4	3	1	2	3.6	1.40408	درجة عالية
		%	33.3	26.7	20	6.7	13.3			
-2	نسبة تغطية الأعباء الثابتة	ت	3	4	5	2	1	3.4	1.18322	درجة عالية
		%	20	26.7	33.3	13.3	6.7			
	المتوسط الحسابي العام							3.5		درجة عالية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS20.0

1- نسبة تغطية الفوائد: من الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة قدر بـ 3.6 وبانحراف معياري قدر1.40408 أي أن البنوك محل الدراسة تعتمد أغلبها على نسبة تغطية الفوائد بدرجة عالية ، ويعود اهتمام إدارة الائتمان بهذه النسبة لأنها توضح لها قدرة المنشأة على حماية حقوق مقدمي القروض.

- نسبة تغطية الأعباء الثابتة: من الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة قدر بـ 3.4 وبانحراف معياري قدره 1.18322 أي أن البنوك محل الدراسة تعتمد أغلبها على نسبة تغطية الأعباء الثابتة بدرجة عالية، وذلك لأهميتها في اتخاذ القرار الائتماني.

- مجموعة نسب السوق.

جدول رقم(18) يوضح درجة الاعتماد على مجموعة نسب السوق

رقم العبارة	نسب السوق		الإجابات					المتوسط	الانحراف المعياري	اتجاه الاجابة
			درجة عالية جدا	درجة عالية	درجة متوسطة	درجة قليلة	لا أعتمد عليها			
-1	عائد السهم العادي	ت	3	0	6	0	6	2.6	1.54919	درجة متوسطة
		%	20	0	40	0	40			
-2	عائد التوزيعات لسهم	ت	3	0	6	0	6	2.6	1.54919	درجة متوسطة
		%	20	0	40	0	40			
-3	نسبة القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية	ت	3	1	5	0	6	2.6667	1.58865	درجة متوسطة
		%	20	6.7	33.3	0	40			
-4	نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الاسمية للسهم	ت	3	1	5	0	6	2.6667	1.58865	درجة متوسطة
		%	20	6.7	33.3	0	40			
	المتوسط الحسابي العام							2.63335		درجة متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS20.0

1- عائد السهم العادي: من الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة قدر بـ 2.6 وبانحراف معياري قدره 1.54919 أي أن البنوك محل الدراسة تعتمد أغلبها على نسبة عائد السهم العادي بدرجة متوسطة، رغم أن هذه النسبة تساعد إدارة الائتمان لدى البنوك التجارية على بلورة دورها بشأن اتخاذ القرار الائتماني المطلوب إلا أن الملاحظ من الجدول أن البنوك محل الدراسة لا تعتمد بشكل كبير على هذه النسبة.

2- عائد التوزيعات للسهم: من الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة قدر بـ2.6 وبانحراف معياري قدره 1.54919 أي أن البنوك محل الدراسة تعتمد أغلبها على نسبة عائد التوزيعات للسهم بدرجة متوسطة، رغم أن هذه النسبة تساعد في الحكم على فرص الاستثمار و على حجم العوائد المكتسبة للعميل و تشجع الرغبة في إقراضه دون تخوف إلا أنها لا تعتمد بدرجة كبيرة.

3- نسبة القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية: من الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة قدر بـ 2.6667 وبانحراف معياري قدره 1.58865 أي أن البنوك محل الدراسة تعتمد أغلبها على نسبة القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية بدرجة متوسطة، على الرغم من أهميتها حيث أن هذه النسبة هي مؤشر آخر لإدارة الائتمان لتعزيز النظرة تجاه العميل، ويعكس ارتفاع هذه النسبة قوة أداء العميل في تعظيم قيمة السهم العادي الذي يمتلكه، مما يرغب البنوك في اتخاذ قرار المنح إلا أن البنوك محل الدراسة لا يعتمدون عليها بنسبة كبيرة.

4- نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الاسمية للسهم: من الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة قدر بـ2.6667 وبانحراف معياري قدره 1.58865 أي أن البنوك محل الدراسة تعتمد أغلبها على نسبة القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الاسمية للسهم بدرجة متوسطة على الرغم أن هذه النسبة ضرورية حيث تعكس الكلفة التاريخية للأسهم، إلا أن الملاحظ عدم اهتمام لدى محللي الائتمان بهذه النسبة.

- وهناك نسب مالية أخرى غير التي ذكرناها سابقا ويعتمد عليها محللي الائتمان في عملية اتخاذ القرار الائتماني تتمثل في:

- نسبة التوازن المالي= الأموال الدائمة/الأصول الثابتة.
- نسبة الاستقلال المالي= الديون طويلة ومتوسطة الأجل/الأموال الخاصة.
- نسبة المردودية المالية= النتيجة الصافية/الأموال الخاصة.
- نسبة الملاءة المالية= مجموع الديون/الأموال الخاصة.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة.

الفرع الأول: اختبار الفرضية الأولى.

سنتطرق إلى تقصي وجهات نظر أفراد العينة بخصوص درجة اعتمادهم على المعلومات غير المالية في صنع القرار الائتماني و تم هذا بصياغة الأسئلة (من 01 إلى 06) و التي خصصت لاختبار الفرضية الأولى التي نصها: لاتوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستجوبين بخصوص الاعتماد على المعلومات غير المالية للعميل طالب الائتمان.

H0:الفرضية العدمية: لاتوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أراء المستجوبين بخصوص الاعتماد على المعلومات غير المالية للعميل طالب الائتمان.

H1:الفرضية البديلة توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستجوبين بخصوص الاعتماد على المعلومات غير المالية للعميل طالب الائتمان.

جدول رقم(19) يوضح نتائج اختبار الفرضية الأولى

البيان	F	Sig	القرار
القيمة	0.330	0.804	قبول الفرضية العديمة

المصدر: من إعداد الباحثين.

من الجدول رقم(19) اختبار (Anova) للفرضية الأولى حيث نلاحظ ان مستوى المعنوية لاختبار (sig) بلغ 0.804 وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة 0.05، وعليه تقبل الفرضية العديمة القائلة: لاتوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستجوبين بخصوص الاعتماد على المعلومات غير المالية للعميل طالب الائتمان.

الفرع الثاني: اختبار الفرضية الثانية.

سنتطرق إلى تقصي وجهات نظر أفراد العينة بخصوص درجة اعتمادهم على المعلومات المالية للعميل و هذا بصياغة بعض الأسئلة و التي خصصت لاختبار الفرضية الثانية التي تنص: لاتوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستجوبين بخصوص الاعتماد على المعلومات المالية.

H0: الفرضية العديمة: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أراء المستجوبين بخصوص الاعتماد على المعلومات المالية.

H1: الفرضية البديلة: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستجوبين بخصوص الاعتماد على المعلومات المالية.

جدول رقم (20) يوضح نتائج اختبار الفرضية الثانية

البيان	F	Sig	القرار
المعلومات المالية	0.094	0.962	قبول الفرضية العديمة

المصدر: من إعداد الباحثين.

من الجدول رقم(20) اختبار (Anova) للفرضية الأولى حيث نلاحظ أن مستوى المعنوية لاختبار (sig) بلغ 0.962 وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة 0.05، وعليه تقبل الفرضية العديمة القائلة: لاتوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستجوبين بخصوص الاعتماد على المعلومات المالية للعميل طالب الائتمان.

الفرع الثالث: اختبار الفرضية الثالثة.

سنتطرق إلى تقصي وجهات نظر أفراد العينة بخصوص درجة اعتمادهم على المؤشرات المالية في عملية تحليل الائتمان و التي خصصت لاختبار الفرضية الثالثة التي نصها: لاتوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستجوبين بخصوص الاعتماد على مؤشرات الأداء المالي في صنع القرار الائتماني.

H0: الفرضية العدمية: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستجوبين بخصوص الاعتماد على مؤشرات الأداء المالي في صنع القرار الائتماني.

H1: الفرضية البديلة: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستجوبين بخصوص الاعتماد على مؤشرات الأداء المالي في صنع القرار الائتماني.

جدول رقم (21) يوضح نتائج اختبار الفرضية الثالثة

البيان	F	Sig	القرار
القيمة	1.108	0.387	قبول الفرضية العدمية

المصدر: من إعداد الباحثين.

من الجدول رقم(20) اختبار (Anova) للفرضية الأولى حيث نلاحظ أن مستوى المعنوية لاختبار sig بلغ 0.387 وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة 0.05، وعليه تقبل الفرضية العدمية القائلة: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستجوبين بخصوص الاعتماد على مؤشرات الأداء المالي في صنع القرار الائتماني.

خلاصة:

من خلال الدراسة الاستطلاعية التي قمنا بها والتي من خلالها حاولنا التعرف على مدى اعتماد البنوك التجارية العاملة في ولاية قالمة على مؤشرات الأداء المالي في عملية منح الائتمان وكذا درجة الاعتماد على المعلومات المالية وغير المالية للعميل طالب الائتمان، فوجدنا أن غالبية البنوك تعتمد على مؤشرات الأداء المالي في عملية منح الائتمان، كما أنها تعتمد على المعلومات المالية وغير المالية للعميل طالب الائتمان في عملية منح القروض.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

إن للتحليل المالي بالاعتماد على المؤشرات المالية أهمية بالغة باعتباره من الركائز الأساسية لأي مؤسسة، فهو الذي يوضح ويشخص المركز المالي لها ويبرز الوضع المالي للعميل أو المؤسسة طالبة القرض، ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه البنك المقرض، والبنوك التجارية باعتبارها من المؤسسات الاقتصادية هي الأخرى تستعمل التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية بدرجة كبيرة، لأنه يرشدها إلى اتخاذ قرارات سليمة تجعلها تتوخى الأخطار الناجمة عن منح القروض في عملياتها المالية، إذن فهو الذي يطمأن البنك عندما يقبل على منح قرض معين. ويقوم المحلل المالي بعملية التحليل المالي بواسطة مؤشرات الأداء المالي، حيث لا يباشر عمله مع بداية المشروع بل قبله، فيعمل جاهدا على دراسة المشروع للإحاطة به من جميع الجوانب وما إذا كان هذا المشروع سيدر أرباحا تعود على البنك، وهل هو مشروع ناجح أم فاشل؟ ليقرر البنك في الأخير قبول أو عدم قبول منحه القرض.

وبما أن القرار الائتماني يعتمد بدرجة كبيرة على المؤشرات المالية التي تتوفر لصناعة القرار الائتماني، والتي تعد احد أهم المصادر التي تعتمد عليها البنوك في اتخاذ القرار الائتماني، وبما أن القرارات الائتمانية جزء من القرارات الإستراتيجية في البنك، والتي تساعد الإدارة على تحقيق غاياتها وأهدافها على المدى الطويل، الأمر الذي يستدعي ضرورة وجود مؤشرات مالية تتمتع بالفعالية اللازمة لتزويد إدارة الائتمان بالبيانات والمعلومات المتنوعة التي يحتاجونها لمساعدتهم على صنع القرارات الائتمانية المناسبة.

اختبار نتائج فروض الدراسة:

من خلال دراستنا واختبار الفرضيات نستنتج أنه تم إثبات صحة الفرضيات المذكورة سابقا والمتمثلة في:

- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستجوبين بخصوص الاعتماد على المعلومات الغير مالية للعميل طالب الائتمان وهذا ما يقابله أن البنوك تعتمد على المعلومات غير المالية للعميل طالب الائتمان في قرار منح الائتمان.
- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستجوبين بخصوص الاعتماد على المعلومات المالية للعميل طالب الائتمان وهذا وما يقابله أن البنوك تعتمد على المعلومات المالية طالب الائتمان في قرار منح الائتمان.
- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستخدمين بخصوص الاعتماد على المؤشرات المالية في صنع القرار الائتماني وهذا ما يقابله أن البنوك التجارية العاملة في ولاية قالمة تعتمد على المؤشرات المالية في صنع القرار الائتماني.

ومن خلال معالجتنا لموضوع دور مؤشرات الأداء المالي في ترشيد قرار الائتمان، وذلك لما يكتسبه من أهمية في دراسة الملاءة المالية للعميل، نستطيع أن نقدم النتائج وهي على النحو التالي:

- المؤشرات المالية تعتبر من أهم الوسائل التي يتم بها عرض نتائج الأعمال والمساهمة في تحليل الوضعية المالية للعميل، فهو يسمح بالمراقبة المالية للمؤسسة.

- يعتبر التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية خطوة ضرورية للتخطيط المالي، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في الخطط المستقبلية، كما يعمل على مساعدة مسؤولي الائتمان في اتخاذ القرارات الصائبة.

- إن الوضعية المالية تعد بمثابة الدعامة الأساسية لأنشطة المؤسسة المختلفة التي بموجبها يتم تمويل وظائف المؤسسة في إطار الظروف المالية، والسياق العام الذي تعمل فيه المؤسسة.

- إن التحليل الائتماني السليم عملية هامة لنجاح الإستراتيجية المالية للبنك، وهو ما يؤكد الدور الفعال الناجح لتحقيق الأهداف المرسومة للبنك.

التوصيات:

انطلاقا من النتائج السابقة يمكن تقديم جملة من الاقتراحات نلخصها في مايلي:

- يجب أن يطلب البنك من العميل أن يرفق طلبه للقرض أو التسهيلات بسلسلة متصلة من القوائم المالية وعلى مدار عدة فترات محاسبية سابقة، وإخضاع تلك القوائم والدراسة والتحليل من قبل محلل الائتمان، وذلك، للتعرف على عوامل السيولة والجدارة الائتمانية والكفاءة والربحية للمنشآت التي تقدمت بطلب الحصول على الائتمان.

- ضرورة قيام البنوك بإلزام الشركات بتقديم معلومات مالية لأكثر من سنة مالية مدققة ومرفقة بتقرير مدقق حسابات.

- ضرورة قيام البنوك بإلزام الشركات بتقديم معلومات مالية موثوق فيها، وعدم إخفاء أي معلومات تتعلق بالوضع المالي للشركة من شأنها التأثير على قرار منح الائتمان.

- يتعين على إدارة البنوك تنويع محفظة القروض، وذلك بهدف توزيع المخاطر وتجنب مخاطر والتركيز على قطاع اقتصادي معين أو عملاء بعينهم.

- العمل على إنشاء مؤسسات ومراكز متخصصة ممتهنة عملية الحصول على المعلومات، وتجميع البيانات عن الشركات وتحليلها ونشرها، وذلك لمساعدة المقرضين والمستثمرين أيضا في الحصول على معلومات موضوعية تفيد في تقييم سمعة الشركة وبالتالي اتخاذ قرارات رشيدة.

- يتوجب على إدارة المصرف إنتقاء العاملين الجيدين، والعمل على تدريبهم وإعدادهم وإكسابهم الخبرة والمعرفة، التي تمكنهم من تحليل المعلومات الوصفية والكمية، واستخلاص النتائج واتخاذ قرارات ائتمانية سليمة.

- ضرورة أن يتم تعيين موظفي الائتمان على أساس الكفاءة والجدارة في استخدام أدوات التحليل المالي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

I. مراجع باللغة العربية:

- **الكتب:**

1. أبو الفتوح علي فضاله، **التحليل المالي و إدارة الأموال**، دار وائل للنشر، الأردن، 1995.
2. أحمد سيد مصطفى ،**إدارة الموارد البشرية**، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر،2002.
3. أحمد عارف العساف، محمود الوادي، **منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والادارية: المفاهيم والادوات**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن،2011.
4. أحمد غنيم، **اتخاذ قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك**، مصر، 2002.
5. أحمد محسن الخضيري ، **الديون المتعثرة " الظاهرة، الأسباب، العلاج "، إيتراك للنشر و التوزيع، مصر.** 1998
6. إدريس وائل محمد صبحي و الغالي طاهر محسن منصور ،**سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي** ،دار وائل، ط1، الأردن، 2009
7. أرشيد عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 1996.
8. أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر، **الذاكرة للنشر و التوزيع**، ط1، الأردن، 2013.
9. أيمن الشنطي وعمر شقر، **الإدارة والتحليل المالي**، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص.225.
10. توفيق محمد عبد المحسن ،**تقييم الأداء مدخل جديد** ،دار الفكر العربي للنشر ، ط2، الأردن، 2006.
11. حسن سمير عشيش د.ظافر الكبيسي، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض**، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 2010.
12. حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني**، الوراق للنشر و التوزيع، ط1،الأردن، 2002.
13. حمزة محمود الزبيدي، **إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع و تقديم الائتمان**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.
14. حمود خضير كاظم، موسى سلامة اللوزي، **منهجية البحث العلمي**، الطبعة الأولى، إثراء للنشروالتوزيع، الأردن، 2008.
15. الحيالي وليد ناجي وعلوان بدر محمد. المحاسبة المالية في القياس و الاعتراف و الإفصاح المحاسبي، **الوراق** للنشر و التوزيع، الأردن، 2002.
16. حيدر يونس الموسوي ،**المصارف الإسلامية** ،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، ط1، الأردن، 2011.
17. داود محمد عثمان، إدارة و تحليل الائتمان و مخاطره، دار الفكر للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2013.

18. دلال القاضي، محمود البياني، **منهجية وأساليب البحث العلمي**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

19. رضا صاحب أبو حمد آل علي، **إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر**، ط1،دار الفكر الجامعي، الأردن، 2002.

20. سامر جلدة، **البنوك التجارية و التسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2009.

21. السعيد فرحات جمعة ،**الأداء المالي لمنظمات الأعمال** ،دار المريخ للنشر و التوزيع ،الأردن،2009.

22. سوزان سمير ذيب و آخرون، **إدارة الائتمان**، دار الفكر للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2012.

23. شاكر القزويني، **محاضرات في النقود والبنوك**، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

24. صالح عبد الباقي، **إدارة الموارد البشرية**، الدار الجامعية، مصر، 2000.

25. صالح مهدي محسن العامري، طاهر محسن منصور الغالبي، **الإدارة والأعمال**، ط1، دار وائل للنشر، الأردن،2007.

26. طارق طه، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، دار الجامعة الجديدة، 2007.

27. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2002.

28. عبد الحكيم كراجة وعلي ربابعة وياسر السكران، **الإدارة و التحليل المالي**، دار [illegible] ط2، الأردن، 2006.

29. عبد الحميد الشواربي واحمد محمد الشواربي، إدارة مخاطر التعثر المصرفي من وجهتي النظر المصرفية و القانونية، المكتب الجامعي الحديث، ط1، الإسكندرية، 2007.

30. عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2000.

31. عبد الحميد عبد المطلب، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2000.

32. عبد الغفار حنفي ورسمية قرياقص، **الأسواق و المؤسسات المالية : بنوك تجارية، أسواق الأوراق المالية، شركات التأمين، شركات الإستثمار**، الدار الجامعية، مصر، 2001.

33. عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، لبنان، 2004.

34. عدنان تايه النعيمي وأشرف فؤاد التميمي،**التحليل والتخطيط المالي**، دار اليازوري العلمية، الأردن،2008.

35. عدنان تايه النعيمي، **الإدارة المالية النظرية و التطبيق**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2007.

36. عليان الشريف وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار البركة للنشر و التوزيع، الأردن، 2007.
37. فرحات جمعة ،**الأداء المالي لمنظمات الأعمال** ،دار المريخ للنشر والتوزيع ، الأردن، 2009.
38. فريدة بخراز يعدل ، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
39. فلاح حسن الحسين، **إدارة المشروعات الصغيرة: مدخل استراتيجي للمنافسة و التميز**، دار الشروق للنشر و التوزيع، الأردن، 2006.
40. فلوح صافي وآخرون، **تحليل القوائم المالية**، مطبعة الروضة، دمشق، 2009.
41. فليح حسين خلف، **النقود و البنوك**، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006.
42. فياض محمود أحمد وآخرون، **مبادئ الإدارة: وظائف المدير**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
43. كاظم جاسم العيساوي، **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات (تحليل نظري وتطبيقي)**، ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
44. مجيد الكرخي ،**تقويم الأداء باستخدام النسب المالية** ،دار المنهج للنشر و التوزيع ، الأردن ،2007.
45. محمد داود عثمان، **إدارة و تحليل الائتمان و مخاطره**، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
46. محمد سعد عبد الهادي ،**الإدارة المالية: الاستثمار و التمويل، التحليل و الأسواق المالية**، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط1، 2008.
47. محمد سعيد سلطان، **إدارة البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 1993.
48. محمد صالح الحناوي السيدة عبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسات المالية البورصة و البنوك التجارية**، الدار الجامعية للنشر، مصر، 1998.
49. محمد صالح الحناوي وآخرون، **أساسيات و مبادئ الإدارة المالية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007.
50. محمد محمود الخطيب ،**الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات** ،دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2010.
51. محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني**، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2003.
52. محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2006.
53. محمد مطر، **التحليل المالي و الائتماني**، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2002.

54. محمود حميدات، **مدخل التحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996.
55. محمود عبدالفتاح رضوان، **تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن**، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2013.
56. مدحت القريشي، **دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات الصناعية**، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2009.
57. مدحت صادق، **أدوات وتقنيات مصرفية**، دار غريب للطباعة والنشر و التوزيع، مصر، 2001.
58. مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2006.
59. منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل التحليل المعاصر، المكتب العربي الحديث، الطبعة الخامسة، مصر، 2003.
60. منير شاكر محمد و آخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، دار وائل للنشر، ط2، الأردن، 2005.
61. مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2006.
62. ناصر دادي عدون ،**تقنيات مراقبة التسيير** ،دار المحمدية العامة ،الجزائر ،الجزء 1، 1988.
63. هيثم محمد الزعبي، **الادارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
64. وليد إسماعيل وآخرون، الاقتصاد الإداري مدخل كمي في إستراتيجية اتخاذ القرار، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2007.
65. يحي غني النجار، **تقييم المشروعات تحليل معايير ومؤشرات دراسات الجدوى وتقييم كفاءة الأداء**، ط1، دار دجلة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

- **الرسائل العلمية:**

1. إيمان انجرو، **التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض**، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، جامعة تشرين، سوريا، 2007.
2. إيمان حابس، دور التحليل المالي في منح القروض، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص بنوك و مالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011.
3. خالد محمود الكحلوت، **مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشد القرار الائتماني**، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، الجامعة الإسلامية-غزة، فلسطين، 2005.
4. خديجة صادي ، **محاولة تقنية للشبكات العصبية الإصطناعية لتسير خطر عدم تسديد القرض**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر. 1999.

5. رزيقة تالي، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم علوم التسيير، تخصص مالية، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي العقيد آكلي محند أولحاج، البويرة، 2012.

6. سعاد بن طرية، **استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية دراسة حالة في مديرية البنك الوطني الجزائري بورقلة و وكالاتها**، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، دفعة 2011.

7. سميرة قايدي وهدى مرقاق، **أهمية التسويق الدولي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسات،جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2014.

8. شفيعة آيت بارة ، **دور القيادة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، 2010.

9. عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2002.

10. عبد الرحمان عطى الله، **تقييم الأداء المالي ودوره في اتخاذ القرارات المالية**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسات، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2012.

11. علي بطاهر، **الإصلاحات الحديثة للنظام المصرفي قانون النقد والقرض (10/90)**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر: 1994.

12. عمار أكرم عمر الطويل، **مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر**، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة،دفعة 2005.

13. فلاح حسن الحسين، **إدارة المشروعات الصغيرة: مدخل استراتيجي للمنافسة و التميز**، دار الشروق للنشر و التوزيع، الأردن، 2006.

14. فوزية قديد، **المورد البشري وتحسين أداء المؤسسة**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2006.

15. لين عطوي، **تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتأثيرها على تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة ورقلة، الجزائر، 2004.

16. مراد سالم الطلاع، **إدارة العملية التفاوضية في قرار منح الائتمان**، قدمت هذه الرسالة للحصول على درجة الماجستير، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، فلسطين، 2010.

17. مصدفة . ع، **دور البنوك و الأسواق المالية في تفعيل النشاط الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص النقود والبنوك والمالية، جامعة تلمسان، 2003.

18. منير الكسري، **التحويل المالي و الموازنات التقديرية كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم اقتصادية، تخصص إستراتيجية مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قالمة، دفعة 2010.

19. نوال كفوس، **مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية و أثر دلك على أدائها المالي**، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال ،الجامعة الأردنية، نيسان 2010.

- **المجلات والملتقيات العلمية:**

1. رحيم حسين وسليم حمود، **ورقة بحث مقدمة للملتقى الوطني الأول حول: الأساليب الكمية و دورها في اتخاذ القرارات الإدارية**، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2008.

2. زبيدة قمري، **واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة الجنائية (الدراسة عبارة عن مداخلة)**، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة.

3. زهرة حسن العامري السد علي خلق الزكابي، **أهمية النسب في تقويم الأداء**، مجله الإدارة و الاقتصاد، العدد 63، 2007.

4. عاطف فضل، **تمثلات المنهج الوصفي الإحصائي في الدراسات اللغوية الحديثة**، مجلة التربية والعلم ، المجلد17، العدد 04، 2010.

5. عبد الغني دادن ،**قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسات الاقتصادية** ،مجلة الباحث ،جامعة ورقلة ،العدد 2006/04.

6. مصطفى طويطي، نسيمة لعرج مجاهد، **تطبيق تقنيات الأساليب النوعية على قياس جودة خدمات المؤسسات المصرفية**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد03، 2013.

- **مواقع الأنترنت:**

1. Banque d'Algérie, présentation de la banque d'Algérie, apartir du site d'internet :
   www. Bank –of-algeria . dz
2. http://www.djelfa.info
3. http://www.gulfbase.com/ar/investmenttutorial/subsection?id=59&SecId=107&pageID=154
4. https://www.olc.bu.edu.eg/olc/images/4th-5.pdf.
5. www. Bank –of-algeria . dz/present.htl.consulté le :

- **القوانين:**

1. قانون 67-204، والمتعلق بإنشاء البنك الخارجي الجزائري الصادر في 1967/10/01.
2. قانون رقم 85-85 الصادر في 1985 /04/30.
3. المادة رقم 15 من القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري.
4. المادة رقم 9 من القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري

II. **مراجع باللغة الأجنبية:**

1- AMMOUR BENHALIMA, **le Système Bancaire Algérien Textes et Réalité** , édition Dahleb, 2001.
2- Briggite Doriath et Christion Goujet **,Gestion Prévisionnelle et Mesure de laPerformance**, Dunod, edition, paris, 2009.
3- Dietsch michel et petey joél, **Mesure et gestion du risque de crédit dans les institutions financières**, revue banque édition, Paris, 2ème édition,2008 .
4- Gerrard schroeck, **risk management and value creation in financial institutions**, john wiley & sons, Canada, 2002.
5- VIZZAVONA Patrice, **GESTION FINANCIERE**, Berti Editions, 8 ème édition, Alger, 1993.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 – قـالمة –

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم: علوم التسيير

تخصص: مالية المؤسسات

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته، تحية طيبة و بعد...

سيدي، سيدتي:

في إطار تحضير مذكرة تخرج المدرجة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر يسعى الباحث في هذا الاستبيان إلى **بيان مدى اعتماد البنوك على مؤشرات الأداء المالي في ترشيد قرار الائتمان** و حيث أن وجدنا فيكم خير مصدر للوصول إلى المعلومات الدقيقة، كونكم أهل الخبرة والاختصاص، و أنكم خير عون للباحثين، لذا توجهنا إليكم آملين من الله أن يوفقكم في الإجابة على الأسئلة الموجودة في الاستبيان، وأملي أن تكون إجاباتكم دقيقة وموضوعية، علما أن حرصكم على تقديم المعلومات الدقيقة، سيؤدي إلى تقييم أفضل لموضوع الدراسة.

فالرجاء تعبئة هذا الاستبيان بدقة مع العلم أن البيانات الواردة فيها هي لأغراض البحث العلمي ولن يتم نشرها أو إعلانها لغير هذا الغرض.

شاكرين لكم حسن تعاونكم و تقبلوا منا فائق الاحترام و التقدير

الباحثين:

- **أسامة فتيسي**
- **هشام سهتال**

أخي الفاضل: أجب عن الأسئلة التالية بوضع علامة (×) في المكان المناسب.

أولا: معلومات شخصية ومهنية:

1. التخصص العلمي: ☐ محاسبة ☐ إدارة ☐ غير ذلك
2. الخبرة المهنية: ☐ 1-5 ☐ 6- 10 ☐ أكثر من 10
3. هل تلقيت دورات في التحليل المالي: ☐ نعم ☐ لا
4. المنصب المشغول: ☐ مدير ☐ نائب مدير ☐ رئيس مصلحة ☐ مكلف بالدراسات

ثانيا: معلومات تتعلق بالمعلومات غير المالية و المالية للعميل طالب الائتمان:

أ. المعلومات غير المالية:

حسب رأيك ما مدى اعتمادك على المعلومات التالية:

م	الفقرة	بدرجة عالية جدا	بدرجة عالية	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	لا أعتمد عليها
1	شخصية العميل وسمعته التجارية.					
2	ثقة البنك مانح الائتمان في العميل.					
3	الزيارة الميدانية لمنشأة العميل.					
4	نوع القطاع الذي يعمل فيه العميل ودرجة المنافسة.					
5	العلاقات الشخصية بين طالبي الإئتمان و مسؤولي البنك مانح الائتمان.					
6	معلومات عن حسابات وتسهيلات مصرفية للعميل لدى البنوك الأخرى.					

ب. المعلومات المالية:

1. هل تطلبون معلومات مالية من الشركة طالبة الائتمان ؟ ☐ دائما ☐ غالبا ☐ أحيانا ☐ لا أطلب

2. ما مدى اعتمادك على:

م	الفقرة	درجة عالية جدا	درجة عالية	درجة متوسطة	درجة قليلة	لا أعتمد عليها
أ	الضمانات التي يقدمها العميل					
ب	تطور حركة و أرصدة حسابات العميل المرجعة					
ج	رأس مال العميل و القدرة على تشغيله					

3. في حالة كونكم لا تطلبون معلومات مالية من الشركات طالبة الائتمان، الرجاء تحديد السبب حسب ما هو مطبق لدى البنك الذي تعمل فيه:

☐ لأن المعلومات المالية غير متاحة ☐ لأن المعلومات المالية غير موثوق فيها

☐ لأن المعلومات المالية غير كافية ☐ لأن المعلومات المالية غير مدققة من مراجع الحسابات

☐ لعدم قدرة موظف الائتمان على إجراء التحليل المالي

4. هل يشترط أن تكون المعلومات المالية مدققة ومرفقة بتقرير مدقق الحسابات ؟ ☐ نعم ☐ لا

5. المعلومات المالية التي تطلبونها تتعلق بالفترة:

☐ السنة الحالية ☐ السنة الماضية ☐ سنتين سابقتين ☐ 3 سنوات ☐ أكثر من 3

6. ما هي القوائم المالية التي تطلبونها:

☐ الميزانية ☐ حساب السيجلة ☐ قائمة التدفقات النقدية

أخرى.....

7. هل تأخذون المعلومات الواردة في القوائم المالية كما هي أم تقومون بالتحقق من صحتها ؟

☐ نأخذها كما هي ☐ نتحقق من صحتها

ثالثا: النسب المالية المعتمدة في التحليل و اتخاذ القرار الائتماني

1. في حالة اعتمادكم على النسب المالية لاتخاذ القرار الائتماني، الرجاء تحديد درجة استخدامكم للنسب المالية التالية:

النسبة		درجة اعتماد البنك على هذه النسبة				
		درجة عالية	درجة عالية	درجة	درجة قليلة	لا أعتمد
نسبة التداول	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة					
نسبة السيولة السريعة	الأصول المتداولة – المخزون / الخصوم المتداولة					
نسبة سيولة المخزون السلعي	المخزون السلعي × 360 يوم / تكلفة البضاعة المباعة					
سيولة الذمم المدينة	الذمم المدينة × 360 يوم / المبيعات الآجلة السنوية					
معدل دوران الذمم المدينة	صافي المبيعات الآجلة السنوية / متوسط الحسابات المدينة (مدينون و أوراق قبض)					
متوسط فترة التحصيل	360 / معدل دوران الحسابات المدينة					
معدل دوران المخزون	تكلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون					
متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون	360 / معدل دوران المخزون					
معدل دوران إجمالي الموجودات	صافي المبيعات / إجمالي الموجودات					
هامش الربح الإجمالي	إجمالي ربح العمليات / صافي المبيعات					
نسبة صافي العائد إلى المبيعات	صافي الربح بعد الفائدة و الضريبة / صافي المبيعات					

العائد على الاستثمار	صافي ربح العمليات / الاستثمار					
معدل العائد على المتاجرة بالملكية	(معدل العائد على الاستثمار − متوسط كلفة القروض) × أموال غير الملاك / حق الملكية					
معدل العائد على حقوق الملكية	صافي الربح بعد الفائدة و الضريبة / حق الملكية					
نسبة تغطية الفوائد	ربح التشغيل / الفوائد المدفوعة					
نسبة تغطية الأعباء الثابتة	ربح التشغيل + الاستهلاكات + الايجارات / الفوائد المدفوعة + (أقساط القروض / 1 − ض) + الدفعات الايجارية					
عائد السهم العادي	صافي الربح بعد الفائدة و الضريبة / عدد الأسهم					
عائد التوزيعات للسهم	حصة السهم من الأرباح الموزعة / سعر السهم السوقي					
نسبة القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية	القيمة السوقية للسهم / القيمة الدفترية للسهم					
نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الاسمية للسهم	القيمة السوقية للسهم / القيمة الاسمية للسهم					

2. إذا كنت تستخدم نسب أخرى الرجاء تحديدها:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique Université 8 mai 45 Guelma		وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة 8 ماي 45 قالمة
Faculté des sciences économiques et sciences de gestion Département des sciences de gestion		كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير
Réf :.....D.S.G / F.S.E.S.G / UG/..... Guelma le :.....		الرقم:.....ق.ع.ت/ك.ع.إ.ع.ت/ج ق/ 2017 قالمة في:.....

الى السيد: مدير المركز الشعبي الجزائري
.....C.P.A.....

الموضوع : فد / ي إجراء زيارة ميدانية

نحن رئيس قسم علوم التسيير نشهد بأن :

الطالب(ة): .....عيسى ساحة.....

الطالب(ة): .....عبد الله هشام.....

مسجل(ة) بقسم علوم التسيير سنة (أولى)/(ثانية) ماستر ميدان : (علوم التسيير)/(علوم مالية)

تخصص : .....عليه المالية.....في حاجة لإجراء زيارة ميدانية بمؤسستكم

موضوع الزيارة: دور مؤشرات الأداء المالي في ترشيد قرارات الائتمان.

لهذا نرجو من سيادتكم الموافقة لتحقيق هذه الغاية.

و تقبلوا منا فائق التقدير و الاحترام

اسم و لقب و إمضاء الأستاذ المشرف

سكيكزة ياسين

إمضاء رئيس قسم علوم التسيير

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique Université 8 mai 45 Guelma		وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة 8 ماي 45 قالمة
Faculté des sciences économiques et sciences de gestion Département des sciences de gestion		كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير
Réf :.....D.S.G/F.S.E.S.G/UG/..... Guelma le :.....		الرقم:.....ق.ع.ت/ك.ع.إ.ع.ت/ج ق/..... قالمة في :.....

إلى السيد: ..... مديرية الضرائب لولاية قالمة .....
..... D.I.D.R .....

الموضوع : ف / ي إجراء زيارة ميدانية

نحن رئيس قسم علوم التسيير نشهد بأن :

الطالب(ة): ..... عتيق أسامة .....

الطالب(ة): ..... دهاك حاتم .....

مسجل(ة) بقسم علوم التسيير سنة (أولى)/(ثانية) ماستر ميدان : (علوم التسيير)/(علوم مالية)

تخصص : ..... مالية المؤسسة ..... في حاجة لإجراء زيارة ميدانية بمؤسستكم

موضوع الزيارة: ..... دور مؤشرات الأداء المالي ودورها في ترشيد قرار الاستثمار

لذا نرجو من سيادتكم الموافقة لتحقيق هذه الغاية.

و لكم منا فائق التقدير و الاحترام

أمضاء و لقب و امضاء الأستاذ المشرف

لعكيكزة ياسين

إمضاء رئيس قسم علوم التسيير

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique Université 8 mai 45 Guelma		وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة 8 ماي 45 قالمة
Faculté des sciences économiques et sciences de gestion Département des sciences de gestion		كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير
Réf :.....D.S.G/F.S.E.S.G/UG/..... Guelma le :.....		الرقم:.....ق ع ت ك ع إ ع ت/ ج ق/ 2015 قالمة في:.....

إلى السيد: ..مدير البنك الوطني الجزائري.....
.....B.N.A.....

الموضـــــوع : ف / ي إجراء زيارة ميدانية

نحن رئيس قسم علوم التسيير نشهد بأن :

الطالب(ة): .....حكيمي أسامة.....

الطالب(ة): .....بوهنتالي هشام.....

مسجل(ة) بقسم علوم التسيير سنة (أولى)/(ثانية) ماستر ميدان : (علوم التسيير)/(علوم مالية)

تخصص : .....مالية المؤسسة.....في حاجة لأجراء زيارة ميدانية بمؤسستكم

موضوع الزيارة: .....دور مؤشرات الأداء المالي في ترشيد قرارات الائتمان.....

لهذا نرجو من سيادتكم الموافقة لتحقيق هذه الغايـــة.

و لكم منا فائـــق التقديـــر و الاحتـــرام

اسم و لقب و إمضاء الأستاذ المشرف

تحيكوزة ياسين

إمضاء رئيس قسم علوم التسيير

مساعد رئيس القسم المكلف بالبحث العلمي
عبد السلام

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

le 12/5/15

ملخص:

إن الوظيفة الأساسية لأي بنك تتمثل في تجميع المدخرات في شكل ودائع ومنحها لطالبي الائتمان من أفراد أو شركات في شكل قروض والعائد المتولد عن هذه العملية يمثل المحور الرئيسي لإيرادات البنك مهما تعددت المصادر الأخرى، وهذا ما يفرض على البنوك الاهتمام بالوظيفة الائتمانية، لاسيما منها عملية منح القروض وكون أن الأساليب التقليدية المعتمدة لتحليل طلبات الإقراض لم تعد تستجب لاحتياجات متخذي قرار الائتمان، بسبب محدوديتها من جهة، وتزايد المعطيات الخاصة بطالبي التمويل والبيئة الاقتصادية والمالية من جهة أخرى، كان لا بد من البحث عن أساليب وأدوات أخرى بديلة أو مكملة بغرض اتخاذ قرار ائتماني أكثر رشدا وأمانا بالنسبة للبنك ومثال ذلك استخدام مؤشرات الأداء المالي.

ويهدف هذا البحث إلى معرفة مدى اعتماد البنوك التجارية على المؤشرات المالية في ترشيد قرارات الائتمان.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، تقييم الأداء، مؤشرات الأداء المالي، الائتمان المصرفي، القرار الائتماني الجيد.

Résumé :

Le rôle principale d'une banque est de récolter une grande quantité de liquidité et de la transformer en crédit pour ainsi l'octroyer aux demandeurs qu'ils soient particulier ou entreprises, et le pourcentage perçu sur cet octroie communément nommé intérêt constitue la principale source de revenu de cet banque d'où l'obligation pour la banque de veiller au bon déroulement de cet opération.

Le rendement de la méthode classique ,devenue très faible en matière d'analyse des demandeurs de crédit, il a donc fallu développer d'autre solution et d'autre méthode pour prendre la bonne décision a propos du demandeur de crédit , d'où l'instauration de la méthode des ratios financiers pour étudier les dossiers des demandeurs du crédit

l'objectif majeur de notre recherche consiste donc a définir l'ampleur de l'utilisation du ratio financier par les

Mots clés :performance financière, évaluation de la performance ,indicateur de la performance financière , crédit bancaire.